جامعة اليرموك
كلية الآداب .
قسم اللغة العربية .

جهود المهلّبي البهنسي النحوية (ت ٥٨٣ هـ)في كتابيه : "نظم الفرائد " و" شرح المقصورة "

إعداد :
كمال ارشيد عبد الرحيم مقابلة .
بكالوريوس لغة عربية – جامعة اليرموك ١٩٨٢
ماجستير في اللغة والنحو – جامعة اليرموك ٢٠٠٥ م

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص " اللغة والنحو " بقسم اللغة العربية في جامعة اليرموك .

إشراف : الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب .

تاريخ تقديم الرسالة ١٠ / ٨ /٢٠١٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جهود المهلّبي البهنسي النحوية (ت 583 هـ)في كتابيه :
"نظم الفرائد " و" شرح المقصورة "

إعداد :

كمال ارشيد عبد الرحيم مقابلة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لجنة المناقشة :

1 – الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب ..... " مشرفاً رئيساً "
أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرموك .

2 – الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد.....عضواً .
أستاذ اللغة والنحو ، الجامعة الأردنية .

3 – الأستاذ الدكتور حنا جميل حداد.....عضواً.
أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرموك .

4- الأستاذ الدكتور رسلان أحمد بني ياسين .....عضواً .
أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرموك

5- الأستاذ الدكتور عبد الحميد محمد الأقطش .....عضواً.
أستاذ اللغة والنحو ، جامعة اليرموك .

الإهداء

إلى نبي الهدى والرحمة

محمد صلى الله عليه وسلم

وإلى روح من كانوا يحيون معي في الماضي فلم يروا ثمرة جهدهم

أبي وأمي، براً واحساناً.

وإلى زوجتي الغالية والمربية الفاضلة أم حسان

وأولادي جميعا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	ج
فهرس المحتويات	د
الملخّص بالعربية	ز
المقدمة	ط
التمهيد	١
–المبحث الأول : التعريف بالمهلّبي البهنسي	١٠
أولاً : اسمه وحياته	١٠
ثانياً : تلاميذه	٣
ثالثاً : مؤلفاته	٤
– المبحث الثاني : التعريف بكتابي: نظم الفرائد ، وشرح مقصورة ابن دريد	٥
– المبحث الثالث : الدراسات السابقة	٩
– الباب الأول : نظم الفرائد :	١٠
الفصل الأول : الشواهد	١١
الفصل الثاني : التعليلات النحوية	٤٤
الفصل الثالث : المذهب النحوي :	٨٠
أولاً: المسائل التي تابع فيها المذهب البصري :	٨٠
أ – الأسماء :	٨٠
١ – عدم جواز الفصل بين كم الخبريّة وتمييزها المجرور	٨٠
٢ – عدم جواز ترخيم المضاف والمضاف إليه	٨٢
٣ – عدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط	٨٤
٤ – أصل المشتقات	٨٦
ب – الأدوات	٨٨
١ – إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة	٨٨
٢ – إعمال(أنْ) المخففة من الثقيلة	٨٩
٣ – رُبَّ حرف جر شبيه بالزائد	٩١
٤– مجيء(إنْ) المكسورة بمعنى (إذ)	٩٢
ثانياً : المسائل التي تابع فيها المذهب الكوفي :	٩٣
الأدوات :١ – القول بزيادة الواو ، وإثبات واو الصرف	٩٣
٢ – مجيء (أو) بمعنى :أ– بل ، ب – الواو ، ج – التبعيض	٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣ – الاستثناء ب " بله " ٩٩
٤ – الاستثناء ب "لا سيّما " ١٠٠
ثالثاً : المسائل التي جمع فيها بين الرأيين :..... ١٠١
أ – الأسماء :..... ١٠١
١ – مد المقصور في الضرورة ١٠١
٢ – " أفعل من بين الصرف ومنعه " وترك صرف المنصرف ١٠١
ب – الأدوات :..... ١٠٣
١ – مجيء الفاء بمعنى(إلى) .....:١٠٣
٢ – مجيء أن الخفيفة المفتوحة بمعنى (إذ) ١٠٤
رابعاً : المسائل التي خرج فيها عن الرأيين :..... ١٠٤
١ – مجيء أو بمعنى (ولا) ١٠٤
– الباب الثاني : شرح المقصورة .....:١٠٦
الفصل الأول : المذهب النحوي..... :١٠٧
أولاً : المسائل التي تابع فيها المذهب البصري .....:١٠٧
أ – الأسماء : ١– جواز تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه إذا كان مشتقاً.....١٠٧
٢– ابدال بعد الا بدل مما قبلها في الاستثناء المنفي.....١٠٧
٣ – العامل في المبتدأ ١٠٨
٤ – بناء المنادى المفرد المعرفة ١٠٩
٥ – مجيء اسم الإشارة نعتاً ومنعوتاً..... ١١٠
ب – الأفعال .....:١١٠
١ – عمل كان في الاسم والخبر ١١٠
٢ – العامل في المفعول به هو الفعل ١١١
ج – الأدوات :..... ١١٣
١ – نصب المستثنى ب(إلا)..... ١١٣
٢ –عمل إنَّ في الاسم والخبر ١١٦
٣ – ناصب الفعل المضارع بعد حتى ١١٧
٤ – حاشا حرف جر ١١٨
٥ – نصب المضارع بعد أو ١١٩
ثانياً : المسائل التي تابع فيها المذهب الكوفي :الأدوات..... :١١٩
١– عدم إعمال (كأنْ) مخففة..... ١١٩.
٢– ناصب الفعل بعد لام التعليل ١٢٠

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٣ – واو رُبَّ تجر ما بعدها بنفسها..... ١٢٠
ثالثاً :المسائل التي جمع فيها بين الرأيين ١٢١:
أ – الأسماء :..... ١٢١
١ – الابتداء بالنكرة غير المعتمدة ١٢١
٢ – جواز تعدد الخبر ١٢١
ب – الأدوات : ١ – العامل في الاسم الواقع بعد أدوات الشرط ١٢٢
–الخاتمة ١٢٥
الفهارس التحليلية للرسالة :..... ١٢٦
أولاً : فهرس الآيات القرآنية الكريمة ١٢٦
ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ١٢٧
ثالثاً :فهرس الشواهد الشعرية ١٢٧
رابعاً: فهرس الأمثال والأقوال ١٢٩
المصادر والمراجع ١٣٠
الملخص بالإنجليزية..... ١٤٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخّص

تمثل الجهود النحوية للمهلّبي في كتابيه : نظم الفرائد ، وشرح مقصورة ابن دريد ، أثراً من التراث النحوي لأمتنا . ويمكن القول إنّ الكتاب الأول هو كتاب في الأدوات على الأعم الأغلب ويشتمل على جملة من المسائل النحوية ، التي تستحق الوقوف عندها ودراستها بالتحليل والمناقشة.

ومن خلال البحث تبيّن لي أن كتاب " نظم الفرائد " لم يحظ بدراسة من قبل تكشف المسائل النحوية الواردة في الكتاب ، رغم أنها مسائل جديرة بالبحث والدراسة ، وقد قمت بدراسة الشواهد في الكتابين ، ودراسة التعليلات في كتاب النظم ودراسة بعض المسائل النحوية في الكتابين ؛ للتعرّف على المذهب النحوي ، حيث كنت أقدّم للمسألة بما جاء عند المهلّبي ، وأقاطع ذلك مع كتب النحو الأخرى عند الأقدمين ، كالكتاب ، والمقتضب ، والأصول في النحو ، والخصائص ، وشرح المفصل ، و الهمع... .

وقد قسمت المسائل في المذهب النحوي إلى : ما تابع فيه البصريين ، وما تابع فيه الكوفيين ، وما خرج فيه عن الرأيين .

وجاء البحث في تمهيد وبابين ، في أربعة فصول وخاتمة .

أمّا التمهيد فتناول المهلّبي ، وكتابيه : " نظم الفرائد ، وشرح المقصورة " . وأمّا الفصل الأول فدرست فيه شواهد المهلّبي في كتابيه ، بينما خُصِّص الفصل الثاني للتعليلات النحوية في كتاب النظم ، وكان الفصل الثالث في المذهب النحوي في كتاب النظم من خلال عدد من المسائل وعني الفصل الرابع ، بالمذهب النحوي في شرح المقصورة .

أمّا الخاتمة فعرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وأبرزها:

١_ تعددت مصادر المهلّبي في كتاب النظم ، إذ استقى المادة النحوية لهذا الكتاب من مصنّفات النحاة السابقين له ، ويلاحظ أن المهلّبي يهمل ذكر المصادر ، وأحياناً يكتفي بذكر أسماء العلماء ومؤلفي المصادر التي أخذ منها مادة كتابه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢_ وفي مذهب المهلّبي يلاحظ أنه يرجح رأي البصريين في كثير من المسائل النحوية التي أوردها في كتابه .

واعتمدت في هذه الدراسة المنهج الوصفي متحرياً الاستقصاء الدقيق للمسائل عند القدماء ، في تأصيل هذه المسائل ، والتعرف على مذهبه النحوي ؛ حيث كان تابعاً مقلّداً ولم ياتِ بجديد يميّزه في آراء مستقلة تخرج عن آراء علماء المدرستين البصرية والكوفية .

٣_ يلاحظ كثرة الشواهد النحوية التي ذكرها المهلّبي في كتابه النظم ؛ مما يدل على اهتمامه بالسماع أساساً في دراسته للمسائل ، وفي استقراء القواعد النحوية ، ويدل أيضاً على سعة علمه في مجال النحو التقليدي .

وتنوعت مصادر الدراسة بين كتب تحدثت عن المهلّبي ، وكتب النحو قديمها وحديثها لتأصيل الآراء النحوية الواردة في الكتابين ، بالإضافة إلى كتب التفسير ، وإعراب القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، إلى جانب الدراسات اللغوية ، و النحوية الحديثة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:

الحمد لله الذي هداني إلى هذا الموضوع ،وأعانني على إنجازه ، أحمده حمداً لا بلوغ لمنتهاه ، وأصلّي وأسلّم على أشرف خلقه وأفصحهم سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، ومن دعا بدعوته واستمسك بهديه وسنته إلى يوم الدين ... وبعد ،

سبحانك ربي لا علم لي إلّا ما علمتني إنّك أنت العليم الحكيم قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾ الأحزاب: ٧١".

فهذا البحث في الجهود النحوية للمهلّبي، وكنت قد اطلعت بداية على كتاب "نظم الفرائد "، ويتفحص هذا الكتاب وجدت أن المسائل النحوية فيه جديرة بالبحث والدراسة ، حيث لم تحظ هذه المسائل بالدراسة من قبل ، إذ لم تعرض دراسة لكتاب نظم الفرائد عدا النسختين المحقّقتين . وإنّ مسائل الكتاب محصورة في مسائل بعينها ؛ إذ لم تشمل كل المسائل النحوية ، كما أنها كأكثر المتون تقلّ فيها التفريعات والتعليلات والشواهد .

فعمدت إلى المسائل النحوية والصرفية وقمت بدراستها للتعرف على مذهب المهلّبي ودراسة شواهده، وتعليلاته للمسائل النحوية المختلفة وتأصيلها ، متبعاً منهجاً وصفياً تحليلياً في تأصيل المسالة ومناقشتها مقدماً لها بما جاء عند المهلّبي ، ورابطاً لها بما جاء في كتب النحو الأخرى ، والتي تسبق زمن المهلّبي ، كالكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السراج وغيرها من الكتب التي تعرضت لهذه المسائل . وبدراسة ما جاء فيه من مسائل نحوية ولغوية منظومة ؛ وجدت أنه لم يأت بجديد وإنما هو مقلد يقتفي آثار النحاة القدماء؛ وليس نحوياً لامعاً.

وإن بعض هذا النظم صعب التراكيب ، غامض المفردات ، قديم المصطلحات .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما شرح المقصورة فقد درست فيه عدداً من المسائل النحوية حاولت فيها إبراز مذهبه النحوي، وقد جاء البحث في أربعة فصول ومقدمة وتمهيد وخاتمة .

أما المقدمة فتحدثت فيها عن أهمية دراسة القضايا النحوية في كتاب النظم للتعرف على مذهب أحد علماء القرن السادس الهجري وآرائه ، وتحدثت فيها عن منهجي في الدراسة ، حيث كنت

أذكر رأي المهلّبي وأقوم بتأصيل هذه الآراء في المسائل المختلفة من خلال العودة إلى المصادر والمراجع النحوية والصرفية المختلفة القديمة والحديثة.

وفي التمهيد تحدثت في المبحث الأول عن التعريف بالمهلّبي : اسمه وحياته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته .

وفي المبحث الثاني تحدثت عن التعريف بكتابي نظم الفرائد وشرح مقصورة ابن دريد . وكان المبحث الثالث عن الدراسات السابقة ؛حيث أوضحت أن ليس ثمة دراسة سابقة لكتاب النظم ، أما شرح المقصورة فتوجد عليه بعض الدراسات والرسائل على الشروح عامة في الأغلب الأعم.

ثم جاء الباب الأول في ثلاثة فصول : تحدثت في الفصل الأول عن الشواهد التي تكمن أهميتها في أنها تمثّل عنصر السماع في استقراء القواعد النحوية . وقد اشتملت شواهد المهلّبي على الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية والنثرية ، حيث قمت بدراسة هذه الشواهد في قسمين: الشواهد معلومة القائل والشواهد المجهولة القائل والشواهد المختلف في نسبتها والشواهد المتعددة الرواية والتخريج ، وقد عززّت ذلك بجداول توضّح في قراءاتها نسب أنواع الشواهد ، وتدلّ على مدى اهتمام المهلّبي بالشواهد وعنايته بها ، وقد قمت بتخريج هذه الشواهد من مضانها المختلفة. وأُشير هنا إلى أنني درست الشواهد في الكتابين معاً، وذلك لقلة عدد الشواهد في شرح المقصورة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد جاء الفصل الثاني في تعليلات المهلّبي في كتاب النظم ؛ حيث درست اثنتين وسبعين علة ، وهي نحوية في الأعم الأغلب ؛ رغم وجود عدد قليل من العلل الصرفية والخطية (الكتابية) ،وقمت بتأصيل هذه العلل بعد إيراد رأي المهلّبي وتعليله للمسألة النحوية .

وفي الفصل الثالث درست مذهب المهلّبي النحوي من خلال عدد من المسائل وقد قسمت هذه المسائل إلى مسائل تابع فيها المذهب البصري. وهي:

أ_ في الأسماء: ١- عدم جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها المجرور.

٢-عدم جواز ترخيم المضاف والمضاف إليه .

٣- عدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط.

٤- أصل المشتقات .

ب_ في الأدوات : ١-إعمال (إن) المخففة من الثقيلة .

٢- إعمال (أن) المخففة من الثقيلة .

٣- رب حرف جر شبيه بالزائد .

٤- مجيء (إن) المكسورة بمعنى (إذ) .

ومسائل تابع فيها المذهب الكوفي وهي في الأدوات :

١. القول بزيادة الواو ،وإثبات واو الصرف .

٢. مجيء (أو) بمعنى : أ- بل ، ب- الواو ،ج- التبعيض .

٣. الاستثناء بـ"بله ".

٤. الاستثناء بـ "لاسيّما ".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومسائل جمع فيها بين الرأيين وهي : أ_ الأسماء:

١- مد المقصور في الضرورة.

٢ -" أفعل من : بين الصرف ومنعه " وترك صرف المنصرف .

ب_ في الأدوات : ١- مجيء الفاء بمعنى (إلى) .

٢- مجيء (أن) الخفيفة المفتوحة بمعنى (إذ).

وخرج عن الرأيين في مسألة واحدة وهي : مجيء (أو) بمعنى (ولا).

ثم جاء الباب الثاني في مذهب المهلّبي في شرح المقصورة حيث تم التقسيم لهذا الفصل أيضاً إلى المسائل التي تابع فيها البصريين، وهي :

أ_ الأسماء : ١- جواز تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه إذا كان مشتقاً .

٢- إبدال بعد إلا بدل مما قبلها في الاستثناء المنفي .

٣- العامل في المبتدأ .

٤- بناء المنادى المفرد المعرفة .

٥- مجيء اسم الإشارة نعتاً ومنعوتاً .

ب_ الأفعال : ١- عمل كان في الاسم والخبر .

٢- العامل في المفعول به هو الفعل .

ج_ الأدوات : ١- نصب المستثنى بـ "إلا" .

٢- عمل إنّ في الاسم والخبر .

٣- ناصب الفعل المضارع بعد حتى .

٤- حاشا حرف جر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمسائل التي تابع فيها الكوفيين، وهي : أ_ الأدوات :

١-عدم إعمال (كأنْ) مخففة .

٢-ناصب الفعل بعد لام التعليل .

٣- واو رب تجر ما بعدها بنفسها .

وما جمع فيه بين الرأيين : أ- الأسماء :

١ – الابتداء بالنكرة غير المعتمدة .

٢ _ جواز تعدد الخبر .

ب – الأدوات : ١ – العامل في الاسم الواقع بعد أدوات الشرط .

٢ – استخدامه لمصطلحات البصريين والكوفيين .

و أمّا شرح المقصورة فكان شرحاً للمفردات وإعراباً للكلمات بصورة مقتضبة موجزة وأما الخاتمة فقد تضمنت أبراز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، وأتبعتها بثبت المصادر والمراجع وختمتها بمسرد تفصيلي للشواهد القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية .

ويسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل ، والتحية والتقدير وعظيم العرفان إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب ، الذي تكرّم بالإشراف على هذه الرسالة ، وأعطاني من وقته وجهده لهذا البحث الشيء الكثير، مذ كان خطة تقدمت بها إلى أن أصبح مخطوطاً وقد تعلمت منه الكثير، أمد الله في عمره ، وبارك فيه وبجهوده في عون طلاب العلم والمعرفة ،وجزاه عني خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام ، أعضاء لجنة المناقشة ،الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد ،والأستاذ الدكتور حنا حداد ، والأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين ، والأستاذ الدكتور عبدالحميد الأقطش . على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وعلى ما سيتفضلون به من آرائهم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السديدة، وملاحظاتهم القيّمة لإغناء هذه الرسالة، فجزاهم الله خيراً وبارك هممهم وجهودهم، ولهم كل التقدير والاحترام.

وبعد ، فهذه محاولة لخدمة هذه اللغة الشريفة وأهلها ، فما أنا إلا مجتهد ، فإن أصبت فللّه الفضل والمنّه ،وإن أخطات فمن نفسي ، ويكفيني أجر الاجتهاد ، سائلاً العلي القدير أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وإنه نعم المولى ونعم النَّصير .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد:

المبحث الأول : التعريف بالمهلّبي وعصره :

أولاً : اسمه وحياته :

فهو مهذب الدين أبو المحاسن مُهلّب بن الحسن بن بركات بن علي بن المهلب بن غياث بن سليمان بن القاسم المهلّبي البهنسي المصري الشافعي النحوي اللغوي الأديب[1] (٥٤١ هـ – ٥٨٣ هـ) وتذكر بعض المصادر[2] سنة وفاته (٥٧٢ هـ)، أما البغدادي في هدية العارفين[3] فقد جعلها سنة (٥٧٥ هـ) . وفي رواية (٥٧٧هـ).

والبهنسي: نسبة إلى بهنسا بالفتح ثم السكون وسين مهملة ، مدينة بمصر من الصعيد الأدنى غربي النيل ... ينسب إليها جماعة من أهل العلم[4].

وأما المهلّبي ، فربما كان نسبه ينتهي إلى المهلب بن أبي صُفرة الأزدي ، وربما إلى غيره ، ويقوّي الاحتمال الأول إقامة أحد أحفاد المهلّبي في مصر .

وقد تعلّم مبادىء العلوم في بلده البهنسا ، ثم انتقل في مصر (القاهرة)[5] وقرأ بها النحو والفقه، ويظهر أنه عاد إلى بلده بعد ذلك فتولى قضاءها. وأقام بها حتى دخول صلاح الدين إلى مصر سنة ٥٦٧ هـ[6].

---

(١) القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج٣ ، ص ٣٣٣ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط١، القاهرة ، (١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م)، وانظر : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج٢ ، ص ٣٠٤ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط١ ، د.م ،(١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م) والبغدادي ، إسماعيل باشا ، هدية العارفين ، ج٢ ، ص٤٨٥ ، طباعة وكالة المعارف استانبول ١٩٥٥ م ،منشورات مكتبة المثنى ، بغداد . والبغدادي ، إيضاح المكنون ، ج٢ ،ص ٥٤٧ ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد .وكحّالة ، عمر رضا ، معجم المؤلفين ، ج١٣ ، ص٣٢ ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر ، بيروت ، ومكتبة المثنى ، بيروت ، و أبو حيان ، تذكرة النحاة ، ج٢ ، ص٢٤٦.

(٢) القفطي ،إنباه الرواة ،ج٣ ،ص٣٣٣.

(٣) البغدادي ، هدية العارفين ، ج٥ ، ص ٤٨٥

(٤) معجم البلدان ، ج١ ، ص٥١٦ ، والروض المعطار ، ص١١٤

(٥) إنباه الرواة ، ج٣ ، ص ٣٣٣ -٣٣٤ ، وابن مكتوم ، التلخيص ، ص ٢٥٩ ، وإشارة التعيين ، ٥٥ والبلغة ، ٢٦٩ ، وبروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ، ج٥ ، ص٣٠٤

(٦) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج١١ ، ص٥٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعد المرحلة التي عاشها المهلّبي مرحلة صحوة سياسية وعلمية عاشها العالم الإسلامي ؛ بعد التفرّق والتمزّق والانقسام ، وبسبب اختلاف المسلمين وتخاذلهم عن حقهم مما أدى إلى تغلب أعداء الإسلام من الصليبيين عليهم وتفريق كلمتهم والاستيلاء على مقدساتهم .

هذه الصحوة الإسلامية التي عاشها أبو المحاسن ، كانت صحوة شاملة ، ففي مصر أدرك المهلّبي دخول القائد الفاتح صلاح الدين إليها وإخضاعها إلى سلطانه والقضاء على مملكة العبيديين (الفاطمية) سنة ٥٦٧ هـ ، وقد واكب هذه النهضة السياسية نهضة علمية فكثرت المدارس.

وانتشرت حلقات العلم في المساجد ، وازدهرت المكتبات ، وأصبحت تشتمل على آلاف الكتب ؛ حتى وصف أبو شامة مكتبة القصر[١] بالقاهرة التي كانت في زمن أبي المحاسن بأنها "من عجائب الدّنيا " ، وقال المقريزي[٢]: " كان بالقصر الشرقي أربعون خزانة منها خزانة تحتوي على "١٢٠" ألف مجلدة ، ويقدر عدد مجلدات المكتبة ما يزيد على "٦٠٠" ألف مجلدة ، وكانت مجالس الأمراء والخلفاء ندوات خاصة يشاهدها العلماء من الفقهاء والأدباء والأطباء والحكماء ، كما يجتمع فيها الكُتّاب و الشعراء وغيرهم . وقد زخر هذا العصر الذي عاشه أبو المحاسن بالعلماء والأدباء في مصر وفي غيرها من بلاد المسلمين ، منهم الإمام اللغوي النحوي أبو منصور الجواليقي (٥٤٠ هـ) والإمام اللغوي هبة الله بن الشجري (٥٤٢هـ) والإمام الحافظ أبو بكر بن العربي (٥٤٦هـ) والإمام الأديب النحوي عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٥٦٧هـ) ،

والإمام النحوي الحسن بن صافي "ملك النحاة " (٥٦٨ هـ) ، والمبارك بن الدهان النحوي (٥٦٩ هـ) ، وأبو البركات ابن الأنباري (٥٧٧ هـ) ، وابن هشام السّبتي (٥٧٧ هـ) والإمام السهيلي

---

[١] الروضتين ،٢٠٠/١

[٢] خطط مصر ،٤٠٩/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٥٨١ هـ) وابن بري (٥٨٢هـ) والقاضي الفاضل (٥٩٢ هـ) ، والعماد الأصفهاني (٥٩٧ هـ) وابن الجوزي (٥٩٧ هـ) غفر الله لهم .

وهؤلاء وغيرهم كثير كانوا زينة العصر وقادة الفكر ، في العصر الذي عاش فيه أبو المحاسن رحمه الله ، وكان لهذا العصر بتقلباته السياسية ومعطياته الفكرية أثر واضح في تكوين شخصيته العلمية .

ثانياً : شيوخه وتلاميذه :

أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم العلم : الإمام ابن برّي (ت ٥٨٢ هـ) . والإمام المعافري (ت٥٦٦ هـ) . والإمام ابن العصار (ت ٥٧٦هـ) . ومن أشهر تلامذته : الإمام الجُزولي صاحب المقدمة الجُزولية ، وأبو علي حسن بن علي المهلّبي .وولده مجد الدين الحارث بن مهلب . وقد أثنى العلماء على أبي المحاسن صاحب كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد ؛ وقد وصفه العماد الأصفهاني : بأنه " من أهل المعرفة والبدائع المستطرفة والوشائع[1] المفوفة[2] كان قاضياً بالبهنسة ، حاظياً بالأنسة " . وقال القفطي :" دخل مصر وتصدر بها لإقراء الأدب ، وانتفع به جماعة من أولاد رؤسائها ، وتأدب به ناس كثير في المدة القريبة "، وقال ابن مكتوم عن أبي المحاسن المهلّبي:". فتصدر للإفادة وانتفع به الناس وله تصانيف وأشعار ..." ثم قال :" عندي له أشعار وأخبار ".

ومما لا شك فيه أن المهلّبي قد أفاد من جهود سابقيه كثيراً ، ويتضح ذلك من خلال ذكره لاسماء عدد كبير من العلماء ، منهم : سيبويه ، والأخفش ، كما ذكر أبا عمرو بن العلاء،

---

[1] الوشائع : جمع وشيعة ، وكل لفيفة من القطن الموشّع، وكبب من ألوان الخيوط، كبة حمراء وأخرى صفراء، والطريقة في البرد، المعجم الوسيط ، ١٠٤٦/٢ .

[2] المفوفة: الفُوفُ: ثياب رقاق، موشاة مخططة . والكلمتان بمعنى: الطرق والاساليب المميّزة، المعجم الوسيط ،٧١٣/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والكسائي، وأبا علي الفارسي، والمبُرد، والبصريين، والكوفيين ، كما أفاد من شيخه أبي محمد بن بري في بعض التعليقات التي نوه بإفادته منها .

ثالثاً : مؤلفاته : كتاب " **نظم الفرائد وحصرالشرائد** ". وكتاب " **الجواهر المنثوره في شرح المقصورة** ". وهو كتاب في شرح مقصورة ابن دريد الأزدي وإعرابها . ومن مؤلفاته أيضاً : " **رسالة في اللغز** بـ " إنّ وأنّ " وذكر وجوهها المختلفة وعللها ". وقد أشار إليها في نظم الفرائد بقوله :" وقد كنت قديماً شرحت هذه الثلاثة الأبيات في ثلاث كراريس مذكورة العلل ".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني

التعريف بكتابي : نظم الفرائد ، وشرح مقصورة ابن دريد .

١_ كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد :

ازدادت حاجة العرب إلى نظم العلوم وتدوينها ، نتيجة لاتساع المعارف والإقبال على التعليم والتعلم.

فكان النظم التعليمي أحد الاتجاهات الجديدة الملحوظة في هذا القرن فنظم الشعراء نظماً تعليمياً في شتى أنواع المعارف والعلوم تسهيلاً لحفظها ، ونقلها ، ونشأ النظم التعليمي في ظاهر الآراء نشأة عربية خالصة منذ أواخر الدولة الأموية ، وقد عدّ العلماء أرجوزتي رؤبة والعجّاج النواة لهذا الشعر التعليمي .

وكان للنظم التعليمي أثره في علوم العربية، كالنحو، والصرف، واللغة، منذ نشوئه في القرن الثاني للهجرة، فنظم ابن دريد المتوفى سنة (٣٢١هـ) قصائد عديدة كقصيدة المقصور والممدود ، لتعليم اللغة، وإظهار مقدرته وعلمه . ومن هذه المنظومات في علم النحو والصرف :

١_قصيدة شعرية للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة (١٧٥هـ) في النحو ، حيث ذكرها خلف الأحمر في كتابه " مقدمة في النحو " .

٢_ نظم للكسائي (١٨٩هـ) في فضل النحو .

٣_ أرجوزة في النحو لأحمد بن عبد العزيز الشنتمري كان حيّاً سنة (٥٥٣هـ).

٤_ الدرة الألفية في علم العربية لابن معطي المتوفى سنة (٦٢٨هـ) .

٥_ نظم ابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦هـ) : الكافية في النحو والشافية في الصرف.

٦_ منظومات للعوامل المئة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧_نظم ابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢هـ) : الفية في النحو والصرف .

إن المطَّلع على نصوص كتاب : " **نظم الفرائد وحصر الشرائد** ". لأبي الحسن المهلّبي، يجد نظمه متبعاً بشرح يكشف عن لفظه ومعناه، وييسر على حافظه معرفة قصد المؤلف فيه. والذين حققوا كتابه لم يعرّفوا به وقد ازددت إعجاباً بهذا الكتاب لأن مؤلفه لم يسلك فيه المسلك المألوف في المختصرات النحويه؛ بل كان اهتمامه منصباً على مسائل مختارة مهمة، واسمه يدل على أنه تناول مسائل فريدة وغريبة ليست عادية.

يشتمل الكتاب على تسع وأربعين مسأله نظمها المؤلف في تسعة وتسعين بيتاً ، والمنهج الذي سار عليه هو عرض القضيه النحوية أو الصرفية ثم ينظمها شعراً ثم يتبع ذلك بالشرح فيقول مثلاً:" ما سد مسد الخبر بعد حذفه "، مواضع : "ما"، مواضع"إلا" ، دلائل اسميه "رويد" ..... وهكذا. ثم يقول : "نظم ذلك " أو "نظمه" ثم ينظم المسألة بأبيات من الشعر" . ثم يبدأ بشرح هذا النظم بقوله :" شرح ذلك " أو "تفسير ذلك وأحكامه" .

وتأتي أهمية الكتاب : من أن المؤلف أورد فيه المسائل التي يحتاج الطالب المتخصص إلى معرفتها دون سواها من المباحث ، إما لأنها مشكلة ، وإما لأن دوران الحديث عليها كثير ، وإما لوجود خلاف بين العلماء فيها ، وإما لوجود تشابه أو تضاد في معانيها أو ألفاظها . فهي محصورة في مسائل بعينها ؛ إذ لم تشمل كلّ المسائل النحوية، كما أنها كأكثر المتون تقلُّ فيها التفريعات والتعليلات والشواهد .

وكثير من مسائله هي حصر لمواضيع متعددة وردت في كتب النحو في أبواب كثيرة يلم المؤلف شعثها ، ويؤلف بينها ، ويجمع متفرقها في أبيات قليلة الألفاظ كثيرة المعاني .

ثم تأتي هذه الأهمية : من أن المؤلف تولى بنفسه شرح هذا النظم ، لأنه أدرى بمقاصد كلامه ومعاني ألفاظه ، فشرح الكلمات الغريبة ودلّ على مراجع الضمائر وبسط معانيه بسطاً شافياً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وافياً وتأتي أهمية الموضوع من كونه تعريفاً بواحد من النحويين الذين لم يحظوا باهتمام كافٍ من الدارسين وتبيان جهوده في هذا المجال .

ولم يتطرق إلى ذكر الأقيسة والعلل وأقوال العلماء واستباطاتهم وجدلهم واختلافهم ؛ بل اكتفى بما يحل رموز هذا النظم ليكون هذا الشرح معيناً على فهمه واستيعابه ودون التوسع في ذكر التفريعات ومختلف وجهات النظر التي بسطها النحاة والتي تعمل على تشتيت ذهن الدارس وتفقده القدرة على التركيز . قال بهذا الخصوص : " وهذه كلها قد نضدتها الشيوخ رضي الله عنهم ، فلا حاجة بنا إلى إكثار الأمثلة والشواهد ، إنما المقصود حصرها نظماً ليكون تذكاراً لحفظتها"[1].

أما كتاب :" شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها " فقد ورد في بعض المصادر التي ترجمت للمهلّبي باسم :" **الجواهر المنثورة في شرح المقصورة** " وعدد أبيات المقصورة في هذا الكتاب (٢٣٤) بيتاً ، هذه المقصورة التي اشتهر بها ابن دريد ،وطبقت شهرتها الآفاق. هي أجود شعر ابن دريد، وأهمه على الإطلاق ولأهميتها هذه؛ فقد انبرى عدد كبير من العلماء بشرحها منهم: السيرافي ت(٣٦٨هـ) ، وابن خالويه ت(٣٧٠هـ)، والتبريزي ت(٥٠٢هـ) ، والزمخشري ت(٥٣٨هـ)، وابن هشام اللخمي ت(٥٧٧هـ).

وقد تناول المهلّبي شرح المقصورة باختصار شديد ، وأعربها باختصار شديد ، وكأنه يؤلف للمبتدئين والعامة، وليس للمختصين، أشبه شيء بالشرح المدرسي التعليمي، كما عرفنا ذلك عند أكثر اللغويين والنحويين القدامى ، وكان أحياناً يهمل شرح الألفاظ الغريبة في البيت ، والمهلّبي قد ركب مركباً صعباً ، وقد أجاد فيه ، ومن المهم جداً أن نذكر أن المهلّبي كان يشير إلى الوجوه الإعرابية المختلفة عند إعرابه للأبيات ، وكان أحياناً يبدي رأيه في هذه الخلافات أما العمل الثالث

---

[1] نظم الفرائد : ص٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للمهلّبي الذي ذكرته المصادر فهو : " رسالة في اللغز بإنّ وأنّ وذكر وجوهها المختلفة وعللها " فهو مخطوط ولم يحقّق ولم يتيسر الحصول عليه حتى الآن.

وقد بحثت عنه في شبكة المعلومات في مخطوطات المكتبات ، في الجامعات الأردنية والعربية ، ومخطوطات الجامعة الأمريكية في بيروت ، ولم أستطع الوصول إلى شيء .

ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي أن هذه الرسالة :" اللغز بإنّ وأنّ " للمهلّبي موجود في "داماد زاده" تحت رقم :١٧٩٣ .

وداماد زاده : اسم شخص صاحب مجموعة ،والآن اسم مكتبة في مسجد السلطان سليم ، في مجموعة المكتبة السليمانية بإستنبول بتركيا ، وقد كلفت طالبة تركية تدرس الماجستير في جامعة اليرموك، إرسال مصوّر عنها ولكنها لم تستطع الوصول إليها؛ فقد بحثت عنها دون جدوى ، وكلفت أكثر من شخص من الطلاب والتجار المسافرين إلى إستنبول، ولم يتيسر الحصول عليها رغم كل المحاولات الجادة لإحضار صورة من هذا العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث

الدراسات السابقة:

ليس ثمة دراسة مستقلة تناولت كتاب "نظم الفرائد" للمهلّبي ، ونجد التعريف بالمهلّبي في كتب التراجم ، وقد بحثت في مكتبات الجامعات الأردنية ، وفي شبكة المعلومات في مركز الملك فيصل ومكتبات الجامعات في مصر والسعودية والإمارات ، وقد أفادتني شبكة المعلومات بوجود نسخة أخرى من كتاب نظم الفرائد في مركز الملك فيصل في السعودية ، بتحقيق محمود حسن أبو ناجي بعنوان : الشرح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشوارد ، وقد أحضرتها من المملكة العربية السعودية، وهي نسخة موجزة ومختصرة . مقارنة بالنسخة المعروفة والموجودة في مكتبتنا بتحقيق د.عبد الرحمن العثيمين . أمّا شرح مقصورة ابن دريد فقد أفاد مركز الملك فيصل بوجود عدد من الرسائل الجامعية على شرح المقصورة عامة ، وهي : ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية في شرح مقصورة ابن دريد ، رسالة ماجستير ، للباحث مهدي عبد جاسم ، وابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق شرح مقصورة ابن دريد ، رسالة ماجستير لـ محمود جاسم ، وفي مركز إبداع الرسائل للجامعات الأردنية توجد رسالة ماجستير بعنوان : ظواهر نحويه في شرح مقصورة ابن دريد . للباحث جمال عبد العتايقة في جامعة مؤته ، وهي تتعلق ببعض المسائل النحوية عند أربعة من شراح المقصورة : التبريزي ، وابن خالويه والعبدلي والمهلّبي ، مثل ظاهرة الحذف وظاهرة التقديم والتاخير ، والقضايا التي اتفق فيها شارحو المقصورة والقضايا التي اختلفوا فيها ... .

كما عثرت على النسخة المحقّقة للمقصورة للدكتور محمود جاسم درويش منشورة في ثلاثة أعداد متتالية في مجلة المورد العراقية عام ١٩٨٥م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الباب الأول: نظم الفرائد

الفصل الأول: الشواهد.

الفصل الثاني: التعليلات النحوية.

الفصل الثالث: المذهب النحوي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

الشواهد في كتابي نظم الفرائد، وشرح المقصورة:

أهمية الشواهد:

نالت اللغة العربية مكانة رفيعة لدى العرب جميعاً مذ كانت. وزادت مكانتها بعد نزول القرآن الكريم بها، فاتجه المسلمون إلى حفظها؛ خدمة للقرآن الكريم، الذي لولاه ما كان للعربية، ولا كل الدراسات التي تناولتها من جميع الجوانب كلُّ هذا الشأن. ومع ظهور اللحن وتفشيه أخذ المسلمون يفكّرون في إيجاد وسيلة تحفظ لهم لغتهم وتحمي القرآن الكريم من تطرّق اللحن إليه؛ فرأوا أن يضعوا قواعد تضبط الكلمات وتقوّم اعوجاج الألسن، فعملوا على جمع اللغة من أفواه العرب الخلص الأقحاح، ووضعوا القواعد واستنبطوا الأحكام بناء على ما جمعوه من شعر ونثر.

تشكل شواهد النحو النثرية والشعرية قسماً مهماً من تراثنا اللغوي عامةً، والنحوي منه بشكل خاص، فعليها صيغت قواعد النحو العربي، وحولها دارت اختلافات النحاة في مذاهبهم النحوية المختلفة، وإليها تجب العودة كلما أشكل أمر نحوي، أو تعددت وجهات النظر فيه. وهي فضلاًعن ذلك، تؤلف جزءاً مهماً من تراثنا الأدبي والحضاري. ونظراً إلى هذه الأهمية، أقبل عليها الباحثون القدامى جمعاً، وتصنيفاً، وشرحاً، وإعراباً، وتبياناً لموضع الشاهد فيها[1].

إن استقصاء كل الشواهد النحوية أمرٌ دونه خرط القتاد؛ نظراً إلى كثرة المؤلفات النحوية سواء التي وصلت إلينا أو التي ضاعت مع ما ضاع من كتبنا التراثيّة، أو التي ما زالت مخطوطة تحتفظ بها كبريات المكتبات في الوطن العربي،والعالم الغربي، وتنتظر من يعمل على تحقيقها، ونشرها بين الناس. وكي نعطي فكرة عن كثرة ما استشهد به النحاة من الشواهد يكفي أن نذكر أن

---

[1] إميل يعقوب،المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية،ص٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علياً الأحمر، مؤدب الأمين، الخليفة العباسي،كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو[1]، وأن أبا بكر محمد بن القاسم بن الأنباري كان يحفظ ثلاثمئة ألف بيت من الشواهد على القرآن[2]. ولئن كان في هاتين الروايتين شيء من المبالغة ،فإن فيهما الدليل القاطع على ضخامة عدد الشواهد النحوية ،وعلى مقدار ما كان النحاة السابقون يحفظون ويستشهدون به في مجالسهم ومصنفاتهم[3].

تؤلف الشواهد جانباً مهماً من النحو ، حيث إنها موضع استنباط القواعد، إذ كان الشاهد حجة النحوي في إثبات صحة القاعدة النحوية وتقريرها ، أو تجويز ما جاء مخالفاً القياس ، أو الرد على المخالف و تفنيد رأيه و إظهار ضعف مذهبه النحوي ، أو عدم جوازه ... الخ و لهذا ، فإن دراستها تُعينُ على معرفة الأسس التي ارتكز عليها النحويون في تقعيدهم لقواعدهم .

ويعدّ السماع،والقياس ،والإجماع، واستصحاب الحال[4]. الأصول التي اعتمد عليها العلماء في معالجة المسائل النحوية – وهي أرضية مشتركة بين النحاة كافة ولكنهم اختلفوا في النظر إلى هذه الأصول؛ فالبصريون أهل منطق وقياس على الأغلب ،والكوفيون أهل شعر ورواية في الطابع العام، ولكن ينبغي أن لا يفهم من هذا أن البصريين لم يأخذوا برواية الشعر وسماعه، فالسماع بوابة القياس ومادته التي يعتمد عليها في تقعيد القواعد. ولا يعني أن الكوفيين لم يستعينوا بالمنطق والقياس؛ فالقياس أداة لضبط المسموع لا غنى عنه،فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو[5].

وتكمن أهمية الشواهد في أنها تمثل عنصر السماع، والقرآن الكريم هو المصدر الأهمُّ الذي اعتمد عليه النحويون في تقعيد قواعدهم.

---

(1) نزهة الألباء، ص٩٧.

(2) بغية الوعاة،٢١٢/١

(3) حنا حداد ، معجم شواهد النحو الشعرية،ص٨

(4) قال أبو البركات الأنباري في تعريفه: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل ،عن عدم دليل النقل عن الأصل . الإغراب في جدل الإعراب،ص١٤٦، ومن أمثلته التي ذكرها أبو البركات ،قال :((كقولك : في فعل الأمر :إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء،وإن ما يعرب منها : لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان على الأصل في البناء: (الإعراب في جدل الإعراب،ص ١٤٦،وانظر: لمع الأدلة،١٤١).

(5) الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري عني بتحقيقهما سعيد الأفغاني ،دار الفكر ،١٩٥٧،ص٩٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن مصطلح السماع قديم قدم النحو فقد أخذ علماء النحو وأصوله القواعد عن طريق الملاحظة اللغوية، عن طريق السماع من العرب المحتج بكلامهم . ولقد ورد مصطلح السماع عند سيبويه صراحة. أو ضمناً وذلك باستخدام صيغ كثيرة تدل على السماع[1].

وقد استمر استخدام مصطلح السماع بعد سيبويه فاستخدمه ابن السراج وابن جني وابن الأنباري، والسيوطي،قال الأخير في كتابه: الاقتراح: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ،إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين،نظماً ونثراً [2]". وحرصاً من اللغويين والنحاة على صحة الشواهد، وعدم تأثر أصحابها بتأثيرات أجنبية عمدوا، إلى تحديد عصر الاستشهاد ،وتحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة،أي حُدِّد الكلام المستشهد به زماناً ومكاناً.فزمانياً عُدَّ منتصف القرن الثاني الهجري نهاية فترة الاحتجاج في الحواضر،ومنتصف القرن الرابع الهجري في البوادي[3]، لكن بعض النحاة كالسيوطي والاستراباذي، والزمخشري استشهدوا بشعراء جاؤوا بعد عصر الاحتجاج ، كالمتنبي وأبي تمام،وأبي نواس،وغيرهم من الشعراء العرب الفطاحل.

إن كتاب " نظم الفرائد" للمهلّبي يعج بالشواهد من القرآن الكريم و كلام العرب شعراً ونثراً، فشواهده وردت عند القدماء وتداولها كثير من النحاة . ولقد كانت مواقف النحاة القدامى تختلف إزاء

---

(1) المستصفى ج1 ص ١٦٩

(2) السيوطي ، الاقتراح ، ص٣٦

(3) الخصائص ٢-٥، الخزانة ١-٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذه الشواهد ، فالبصريون تشددوا في قبولها ؛ لأن الشواهد عندهم محصورة في قبائل معينة و في زمن محدد في حين أن الكوفيين قبلوا كل ما ورد من العرب ، ولو كان الوارد صدر بيت أو عجزه.

شواهد المهلّبي :تنوعت الشواهد عند المهلّبي فمنها النثرية ومنها الشعرية،وأما الشواهد النثرية،فكانت على ثلاثة أنواع وهي:

١_الآيات القرآنية الكريمة.

٢_الأحاديث الشريفة.

٣-كلام العرب المنثور.

وقد بلغ مجموع الشواهدالنثرية١٦٢شاهداً وأما الشواهد الشعرية فبلغت ١١٠شواهد، كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

	نوع الشاهد	العدد
١.	الشواهد النثرية :	
	أ – القران الكريم	١٢٩
	ب– الحديث الشريف	٢
	ج– كلام العرب	٣١
٢.	– الشواهد الشعرية :	
	أ –الأبيات الشعرية	٩٨
	ب– الرجز	١٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا: الآيات القرآنية : القرآن الكريم مصدر من المصادر السماعية التي اعتمدها النحويون في تقعيد قواعدهم، وهو أهم مصدر للشواهد ؛ نظرا إلى أنه النص الوحيد المقطوع بصحته، بسبب تواتره، وأخذوا به إلى جانب الشعر . وإذا كان الشعر عرضة للانتحال واختلاف الروايات، وموطناً لوصفه بالضرورة ،أو الشذوذ،فإن القرآن الكريم كلام الله تعالى ،لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، ونجد النحاة لم يختلفوا في قبول القرآن الكريم مصدراً رئيساً من مصادرهم في دراسة النحو وتقعيد القواعد،وبسبب من الثقة المطلقة في صحة نصوصه،ومن ثم في صحة تمثيله للعربية الفصيحة على أحسن وجه وأكمله كان مفزع النحاة ووجهتهم الأولى. قال الفراء:"والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "[1]

ولم يؤخذ في الحسبان عدد المرات التي قد يستشهد بها في الآية نفسها، فقد يكرر الاستشهاد بالآية بحسب قراءاتها المختلفة، للاحتجاج بها على غير واحد من الموضوعات، والمسائل. واتخذ المهلّبي القرآن ولغته نموذجاً مثالياً للعربية الفصحى بحيث إن ما ورد فيه من خصائص وسمات ينبغي له أن ينسحب على كلام العرب؛ لأن القرآن يمثل العربية في أسمى مراتبها، فهو النموذج، والمثال الذي ينبغي أن يُحتذَى .فبشأن تخفيف الهمزة قال[2]: " و أما تخفيفها وقلبها إلى الياء و الواو والألف فقد جاء هذا في القرآن العظيم و في نثر كلام العرب فأحرى و أولى أن يجيء في الشعر " . و قال[3]: " و أما حذف ألف القطع و القاء حركتها على ما قبلها فكقراءة نافع : " في الرض " و " المر " و " أن ارضعيه " فإذا جازفي القرآن العظيم فأحر به فيما سواه "[4].

---

[1] الفراء، معاني القرآن،١٤/١

[2] نظم الفرائد ١٠٦

[3] نظم الفرائد ١٠٨

[4] نظم الفرائد ٢٠٣.وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع،٢١٠/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة عن الاحتجاج بالقرآن الكريم عند المهلّبي أنّ كثيراً ما كان يشفع الشواهد القرآنية بشواهد من كلام العرب، كلما تيسر له ذلك، فكان في كثير من مواطن الاستشهاد لا يكتفي بشاهد واحد،وإنما كان يعضده بشواهد أخرى اللهمّ إلا في موطنين اثنين استشهد فيهما بالقرآن الكريم فقط . وهما : وجوه المشابهة بين كم الاستفهامية و كم الخبرية حيث استشهد فيها بآيتين .

وفي جريان"اسم التفضيل" مجرى الأسماء إذا صيِّر بمعنى فاعل، وأُلزم الألف واللام ، استشهد بخمس آيات[1]. أما المواطن الأخرى فكان يجمع بين الاستشهاد بالقرآن الكريم[2]. والشعر[3]. و الحديث الشريف[4]. أو كلام العرب؛ حيث كان يأتي بغير شاهد لتعزيز الحكم وتدعيمه. ففي كثير من المواطن كان يأتي بالشاهد الشعري ثم يتبعه بآية من القرآن الكريم[5] وفي بعض المواطن كان يأتي بآية من القرآن الكريم ثم يتبعها بشاهد شعري أو من الحديث الشريف أو كلام العرب[6]، وإذا لم يتوافر له شواهد من القرآن الكريم اكتفى بشواهد من كلام العرب شعراً ونثراً. أي ليس له منهج محدد في المجيء بالشواهد؛حيث يبدأ أحياناً بالشاهد القرآني وأحياناً بالشاهد الشعري ثم بالآية من القرآن أو الحديث أو كلام العرب.

وفيما يأتي تفصيل الحديث عن الشواهد:

---

(1) انظر: نظم الفرائد٢١٨-٢١٩

(2) انظر: على سبيل المثال ، النظم،١٤٢_١٤٨، ١٤٩_١٥٠

(3) انظر: على سبيل المثال ، النظم ، ٦١_٦٣، ٦٧_٧٥، ٩٧_١٠٢

(4) انظر: على سبيل المثال ، النظم ،١٥١_ ١٥٤ ، ٢٢٢_٢٣٤ ، ٢٥٤ _ ٢٦٠

(5) انظر: على سبيل المثال ، النظم ، ٦٧ _ ٧٥ _ ٧٨

(6) انظر: على سبيل المثال ، النظم ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ٩٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١_الآيات القرآنية: في الحديث عن احتجاج المهلّبي بالقرآن الكريم نجد أنه احتجّ في شرح النظم بـ ١٢٩ آية كريمة– كما تقدم ؛ إذ احتج في حديثه عن مواضع الابتداء بالنكرة بأربع آيات[١] وما سد مسد الخبر بعد حذفه بآية واحدة[٢] ودلائل اسمية " رويدا" بآيتين[٣].

ومواضع الواو بثماني آيات[٤]، ومواضع الفاء بخمس آيات[٥]، ومواضع أنْ الخفيفة المفتوحة بست عشرة آية[٦]، ومواضع لا بست آيات[٧]، وما يجوز للشاعر استعماله في الضرورة بعشر آيات[٨]، وشروط الحال وأقسامها بتسع آيات[٩]، ومواضع "ما" بإحدى عشرة آية[١٠]، ومواضع أو بثماني آيات[١١].

واحتجاج المهلّبي بالشواهد يتفاوت من موضوع إلى آخر؛ فقد احتج بست عشرة آية في مواضع أن الخفيفة المفتوحة، وبإحدى عشرة آية في مواضع ما، وبتسع آيات في شروط الحال، وأقسامها. في حين كان مقلّا في بعض الأبواب ؛ إذ احتج بآية واحدة في كل من: باب ما سد مسد الخبر بعد حذفه، ومواضع لام التعريف، ومواضع ما يكتسب المضاف من المضاف إليه، ودلائل المقصور المقيس، ومواضع ربّ، وغيرها. غير أنه لم يحتج بشيء من القرآن الكريم في بعض الأبواب، وهي الخصال التي تعدي الفعل اللازم، والأسماء التي لا ترخم، وجملة المواضع التي يقع ما بعد إلا فيها منصوباً، وقسمة التصريف، والظاهرة النحوية قد تكثر الشواهد عليها من القرآن الكريم تارةً وقد تقلّ تارة أخرى فيعوّض ذلك من كلام العرب أو العكس.

---

(١) نظم الفرائد ، ٦١ ـ ٦٣
(٢) نظم الفرائد ،٦٤ ـ ٦٦
(٣) نظم الفرائد ،٦٧ ـ ٧٥
(٤) نظم الفرائد، ٩٧- ١٠٢
(٥) نظم الفرائد، ١٠٣ ـ ١١٠
(٦) نظم الفرائد، ١١٥ ـ ١١٩
(٧) نظم الفرائد، ١٦٩ ــ ١٧٣
(٨) نظم الفرائد، ١٨٧ ــ ٢١١
(٩) نظم الفرائد، ٢٢٢ ـ ٢٣٤
(١٠) نظم الفرائد، ٢٥٤ ــ ٢٦٠
(١١) نظم الفرائد، ٢٦١ ــ ٢٦٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ففي باب ما سد مسد الخبر بعد حذفه أورد الآية الكريمة :" ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ ﴾ التوبة: ٦٢ "جعلها دليلا على الاستغناء بخبر المعطوف عن خبر المعطوف عليه، قال :" أن يرضوه " ولم يقل أن يرضوهما ، فقد استغنى بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن خبر المبتدأ قبله، وأغنى عنهما جميعا[1]. أي حذف من الأول لدلالة الثاني عليه.وهذا خلاف المشهور، فالمشهور أنه يحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.ذلك أن الاستدلال بالثاني على الأول ضعيف،وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثاني كقوله تعالى:"والحافظين فروجهم والحافظات".وتنزيه القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب[2].

وفي باب "أبيات على سبيل اللغز في إنّ وأنّ" أورد الآية الكريمة : ﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ طه: ٦٣ وجعلها دليلا على مجيء إنّ بمعنى نعم في القرآن العظيم[3]، على رأي بعضهم[4]. وأنكر ابن هشام مجيئها بمعنى نعم قائلاً:" واعترض على ذلك بأمرين:

أحدهما:أن مجيء إنّ بمعنى نعم شاذ، حتى قيل:إنه لم يثبت.

والثاني:أنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ،وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة،وليست للابتداء،أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف،أي لهما ساحران،أو بأنها دخلت بعد أنّ، هذه لشبهها بأنّ المؤكدة لفظاً كما قال[5]:

وَرَجّ الفتى للخير ما إن رأيتَهُ على السِّنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

---

(1) نظم الفرائد،٦٦

(2) شرح التسهيل،٦١/١

(3) نظم الفرائد، ٨٦

(4) الأقوال الأخرى مفصلة في زاد المسير ، ٢٩٧/٥ و البحر المحيط ، ٦/ ٢٥٥

(5) البيت لمعلوط القريعي في شرح التصريح،١٨٩/١، والمعجم المفصل في شواهد النحو،٢٢٩/١، والشاهد في البيت:قوله:"ما إن رأيته" حيث زاد "إن" بعد ما المصدرية الظرفية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فزاد "إنْ" بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية، ويضعف الأول أنّ زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين..."[1].

وفي باب: " أنْ الخفيفة المفتوحة[2] أورد عددا من الآيات الكريمة وقال : والقسم الذي تكون فيه رافعة لا غير، هو أن يكون الفعل الذي قبلها فعل تحقيق ويقين وعلم ، وهذه هي التي تسمى الخفيفة من الثقيلة ولا بد لها من عوض عن تشديدها.واسمها المضمر فيها ، والعوض "لا" و "لن" و" قد " و" السين" و " سوف" إلا أن يكون بعدها اسم ، أو فعل غير متصرف ، أو فعل معناه الدعاء ،فيقوم ذلك مقام العوض ، ومثال ذلك كله[3]: قال الله سبحانه ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ طه: ٨٩ "تأويله أفلا يعلمون أنه . وقال تعالى ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ البلد: ٥.

ومثله ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ البلد: ٧ أي أنه ،وقال تعالى ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ المزمل: ٢٠أي أنه سيكون، وتقول : علمت أن قد تقومُ؛ أي أنك ،وتحققت أن سوف تركب، أي أنك. وأما ما قام مقام العوض فقوله تعالى في فعل الدعاء[4]﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ النمل: ٨ أي أنه ، وكذلك قوله تعالى في الفعل غير المتصرف ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ النجم: ٣٩ أي: أنه ليس .و أما مجيء الاسم بعدها فقوله تعالى ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ يونس: ١٠ ، أي أنه الحمد لله. وتقول علمت أن

---

(1) مغني اللبيب، ٣٧/١
(2) نظم الفرائد،١١٥
(3) نظم الفرائد ، ١١٦
(4) نظم الفرائد ، ١١٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زيدٌ قائمٌ وإنّ زيداً قائمٌ فإذا رفعت فاسمها مضمر فيها، وإذا نصبت فقد عملت فيه ظاهراً. فهي عاملة في كلا الوجهين.

وفي باب" عدّة الحركات في العربية " قال : أما الثلاث التي هي بينَ بينَ، فمنها حركة بين فتحة وكسرة، وهي حركة ما قبل الألف الممالة نحو" رمى وسعى" ، وحركة بين فتحة وضمة وهي حركة ما قبل الألف المفخمة من نحو "الصلاة" و"يصلاها"[1] على قراءة ورش. وحركة بين ضمة وكسرة وتسمى حركة الإشمام من نحو" قيل وغيض"[2] على قراءة الكسائي ، فهي كسرة أشربت ضمة لبيان الأصل[3].

يقول د. الأقطش :" أما إشراب التفخيم مع الياء والواو فهو يشرح عند فقهاء العربية والقراءات ضمن مبحث الإشمام . إشمام ضم في الواو ، والكسر في الياء ، ومما يتصل بهذه الظاهرة بعامة مسألة (إشمام الكسر) أو الكسرة المشوبة بضمة" ، حيث تنطق بتفخيم ثانوي جداً ، تسمع فيه حركة صوتيه ، تجمع بين الضمة والكسرة ، بالتوالي سريعاً (y) بنحوه في الفعل المضّعف المبني للمجهول ، من طريق قراءة الأعمش ، ويحيى بن وثاب في مثل قوله تعالى ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾ هود: ٤٤ (gyyda) . وقوله تعالى :" وَسِيقَ الذين " (الزمر ٧١) "(syyqa)[4].

---

(1) في مثل قوله تعالى :﴿ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ البقرة: ٣ وقوله : "يصلاها " يشير إلى الآية الكريمة :" ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴾ الإسراء: ١٨ " ، وقراءة ورش: في مثل هذا مشهورة.انظر: البحر المحيط،٣٨/١

(2) يشير إلى الآية الكريمة :" ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ هود: ٤٤ وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع،٢٢٩/١

(3) نظم الفرائد ، ١٤٣

(4) د.عبد الحميد الأقطش ، التفخيم في العربية ومستوياتها ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، ص٨٩ ـ ٩٠ ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠ م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا : الحديث النبوي الشريف :

الحديث النبوي أصل من أصول النحو، ومصدر من مصادره السماعية، وفيه من الفصاحة النبوية، وصحة اللّفظ ، ودقة المعنى ما فيه ، ولكنّ النحويين–ولا سيما الأوائل– لم يكثروا من الاحتجاج به تنزيهاً للغة الرسول صلى الله عليه وسلم من أن يتطرق إليها اللحن؛ وذلك أن الحديث روي أكثره بالمعنى، ولوقوع اللّحن أحيانا في بعض ما روي من الحديث؛ لأنّ أكثر رواته من الأعاجم[1] وهو رأي لايلقى وجاهة ولا قبولا عند اللغويين المعاصرين.يقول الدكتور محمد فلفل :" يرى كثير من الدارسين عدم وجاهة ما تراءى لهم من تقديم النحاة للشاهد الشعري على الحديث النبوي ، ذلك أن ما رموا به الحديث من جواز النقل بالمعنى لم يبرأ منه الشاهد الشعري[2].

سار المهلّبي على المنهج الذي سار عليه القدماء في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في شرح كتاب النظم ؛ فقد كان يحتج به على قلة ، إذا ما قيس باحتجاجه بالشواهد الأخرى ، فقد اقتصر في احتجاجه بالحديث النبوي الشريف على حديثين فقط، وأثر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا احتجاج لا يكاد يذكر إذا ما قيس باحتجاجه بالشواهد الأخرى، وفيما يأتي بيان ذلك:استشهد المهلّبي بحديثين:

أولهما هو: قول الرسول – صلى الله عليه وسلم– : " بئس مطية الرجل زعموا "[3] وجاء بهذا الحديث في معرض حديثه عن مواضع " ما " جاء في النظم : وأما قولي "وزعما"[4] "فأردت كونها خبرا ، وذلك أن الخبر لما كان يحتمل الصدق والكذب والزعم كذلك ،كنَّيت عن الخبر بالزعم، كذلك استشهد بالحديث الشريف السابق ، ومعناه أن الرجل إذا أكثر من الإخبار عمن تقدَّم

---

(1) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو،١٦-١٩ ،وخزانة الأدب١/٥،وعقود الزبرجد ،ج١، ص٦٨-٧٠،و الحديثي ، د.خديجة ،موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٣٢-٣٨

(٢) اللغة الشعرية عند النحاة ؛ دراسة للشاهد الشعري الضرورة الشعرية في النحو العربي ، د. محمد عبدو فلفل ص٢١.

(3) النهاية في غريب الحديث ، ٢٠٣/١

(4) قال المهلبي في النظم ، ٢٥٤ : فهي اسمٌ تعجُّباً ثم شَرْطاً ثم مَوْصُوْفةٌ وظرفاً وزَعْمَا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بقوله :زعموا لا عن عنعنة فإن صدق فعلى الوفاق ،لا عن إسناد بيقين وإن كذب فقد وقع في مهاوٍ عظيمة ، فبئست هذه المطيَّة مطيَّةً "تؤدي إلى مثل هذا[1].

والآخر فقد جاء في باب شروط الحال وأقسامها وأحكامها في معرض حديثه عن العائد في الحال، وهو أنه صلى الله عليه وسلم :"نهى عن قيل وقال" في إحدى الروايتين[2].

ثالثا : الشواهد الشعرية :

استشهد المهلّبي في كتاب النظم – على إيجازه و صغر حجمه –بعشرة شواهد ومائة شاهد، نسب بعضها إلى قائله، وأغفل نسبة أكثرها ، كما أنّه روى بعضها عن شيخه أبي محمد بن برّي؛ منها اثنا عشر شاهدا من الرجز، والباقي من الشعر. و شواهده كلها مما يحتج به فلم يحتج بأي شاهد للمولدين ، وبعض هذه الشواهد مجهول القائل ، وقد استشهد به العلماء قبله وهي على نوعين:

١ – الشواهد المعلومة القائل :(مرتبة بحسب ورودها في الكتاب).

الشاهد الأول :

إذ ما دخلتَ على الرسولِ فَقُلْ لَهُ حقّاً عليكَ إذا اطْمأنَّ المَجْلِسُ[3]

---

[1] نظم الفرائد ، ٢٥٦

[2] قال في النظم: وعائِذُها من وصفِ مَن هي حالُهُ ومن سَبَبٍ او أجْنَبِيّ على قَالِ.
أنظر: نظم الفرائد،٢٢٢، ٢٣٣. الحديث في فتح الباري : ٣٠٦/١١ ،حديث : ٦٤٧٣ كتاب الرقاق (٢٢) وهذه العبارة الكريمة جزء من حديث رواه أبو هريرة عن أبي نعيم في كتاب الحلية ونص الحديث : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمركم بثلاث وأنهاكم عن ثلاث –آمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ... وأنهاكم عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال " صحيح الجامع الصغير للألباني ٦٢/١

[3] البيت للعباس بن مرداس السلمي، ديوانه،٧٢والبيت في الكتاب، ٣٤٢/١، ورواية الديوان : أما أتيت على الرسول ،حداد ،د.حنا،معجم شواهد النحو الشعرية،وهارون،عبد السلام،معجم شواهد العربية ،ج١ص١٩٨ويعقوب ،إميل ،المعجم المفصل في شواهد النحو،ص٤٦٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أورده المهلّبي في باب : " الفرق بين كم في الاستفهام والخبر "[1] وجعله دليلا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فالمراد بالمجلس هنا، هو أهل المجلس. وشاهد آخر هو المجازاة ب إذ ما بدليل وقوع الفاء في الجواب .

الشاهد الثاني :

يا تَيمَ ،تَيمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْأَةٍ عُمَرُ[2]

أورده في "مواضع الواو "[3] وجعله دليلا على إقحام تيم الثاني بين تيم الأولى وما أضيفت إليه أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومعنى الإقحام أن يكون دخول الحرف كخروجه لا يختل معنى بإسقاطه.

الشاهد الثالث :

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهمُ تَقِدِ[4]

أورده المهلّبي في باب "مواضع الفاء "[5] وجعله دليلا على الجزم بإذا في ضرورة الشعر ، وموضع الشاهد تقد الواقعة جوابا للشرط مجزوما. قال المهلّبي[6]:" أما أمثلة الشروط مع وجود الفاء في الجواب فهو مرفوع كلّه. وجه واحد، ومع طرحها مجزوم ، فلو أدخلت الفاء هنا لقيل :فتقدُ"

الشاهد الرابع :

لقد كَذَّبَتْكَ نفسُكَ فاكذِبَنْها فإنْ جَزَعاً وإنْ إجَمالَ صَبْرِ[7]

---

(1) نظم الفرائد،ص٩٢

(2) البيت لجرير،الديوان ص٢٨٥ وهو من شواهد الكتاب ،٢٢٦/١، ومعجم شواهد النحو تحت رقم : ٩٧٨ص٣٨٧والمعجم المفصل في شواهد النحو ،ص٣٨٠

(3) نظم الفرائد ،ص٩٨

(4) البيت للفرزدق،الديوان ،٢١٦،والشاهد في الكتاب ٤٣٤/١،وانظر : معجم شواهد النحو :٥٦١ ص٣٣٢،والمعجم المفصل في شواهد النحو،ص٢٦٤

(5) نظم الفرائد،١٠٥

(6) نظم الفرائد،١٠٤-١٠٥

(7) البيت لدريد بن الصمة ،ديوانه٦٨،والبيت من شواهد سيبويه،١٣٤،٤٧١/١، ٦٧/٢،وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية:١٢٧٧،ص٤٢٩والمعجم المفصل في شواهد النحو،ص٤١٨ومعجم شواهد العربية لعبد السلام هارون،ج١،ص١٨٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أورده في باب " مواضع إن المكسورة الخفيفة "وجعله دليلا على حذف ما من إمّا للضرورة، وتقديره إما كذا وإما كذا. قال المهلّبي[1]:" وأمّا التي لا خلاف فيها أن ما محذوفة منها، فقول دريد وذكر الشاهد السابق.فإنْ هنا أتت مكررة ودالة على أن "إمّا" مركبة من إنْ وما لاجتذابهم بعض حروفها .

الشاهد الخامس :

في فِتْيَةٍ كسيوفِ الهِنْدِ قَد علِموا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعِلُ[2]

أورده المهلّبي في باب :" مواضع أن الخفيفة المفتوحة "[3] وجعله دليلا على أن رفع الاسم الذي بعدها " أن هالكٌ" الأصل أنه هالك حيث حذف ضمير الشأن على أن هالك خبر مقدم وكل من يحفى مبتدأ مؤخر . فتقول : علمت أن زيدٌ قائم وإنّ زيداً قائمٌ ، فإذا رفعت فاسمها مضمر فيها وإذا نصبت فقد عملت فيه ظاهرا فهي عاملة في كلا الوجهين .

الشاهد السادس :

خُذوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا أواصِرنا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ[4]

أورده المهلّبي في باب " الأسماء التي لا ترخم " وجعله دليلا على ترخيم المضاف إليه ؛ فالشاهد هنا : ترخيم عكرمة ، وترخيم المضاف إليه مسألةٌ خلافيّة[5]، فأهل البصرة لا يجيزونه ،

---

(1) نظم الفرائد،١١٣

(2) البيت للأعشى ،ديوانه ،٥٩، والبيت من شواهد الكتاب ،٢٨٢/١، ٤٤٠، ٤٨٠، ١٢٣/٢، والمعجم المفصل في شواهد النحو،٦٩٨ ومعجم شواهد العربية ،٢٩٠ لهارون ومعجم شواهد النحو الشعرية، د.حنا حداد ، رقم ٢٠٢٥،ص٥٣٦.

(3) نظم الفرائد،١١٨

(4) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه،٢١٤، والبيت في الكتاب، ٣٤٣/١ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم ٩١٢،ص٣٧٧، والمعجم المفصل ٣٧٤، وانظر نظم الفرائد ١٥٢

(5) انظر الإنصاف ،٣٤٧، مسألة رقم:٤٨، والتبيين على مذاهب النحويين للعكبري، مسألة رقم،٨٣،وانظر كتاب سيبويه،٣٣٢/١ والمقتضب ،٢٦٠/٤، وأصول ابن السراج ،٤٣٧/١، والجمل للزجاجي،١٨٩، وأمالي ابن الشجري ، ١٢٩/١، وشرح المفصل ،٢٠/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأنه ليس المقصود بالنداء ، وأهل الكوفة يجيزونه ، فترخيم عكرمة هنا جائز عند الكوفيين وضرورة شعر عند البصريين[1].

الشاهد السابع :

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم بِهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكَتَائِبِ[2]

أورده في باب " مواضع غير وهي كثيرة "[3] وجعله دليلا على نصب غير على الاستثناء المنقطع ، وغير هنا بمعنى لكنْ عند البصريين وبمعنى سوى عند الكوفيين[4]، أي ولكنْ سيوفهم .

الشاهد الثامن :

ألا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَ صالِحٍ ولا سِيَّمَا يوم بِدَارَةِ جُلْجُلِ[5]

أورده في باب :"عدة آلات الاستثناء "[6] وجعله دليلا على رفع يوم ونصبه وجره، فالرفع على أن تكون ما بمعنى الذي،أي: ولا سيَّ هو الذي. والنصب على أن تكون ما نكرة تامة على تقدير ولا سيَّ شيئاً يوماً والجر على تقدير ولا سيَّ يومٍ وما زائدة ، أي على إضافة سيَّ إلى يوم، وجعل ما زائدة.

الشاهد التاسع :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[7]

---

(1) انظر كتاب الضرائر لابن عصفور،٣٨، وضرائر القزاز،١١١

(2) البيت للنابغة، ديوانه،٤٤، ومعجم شواهد النحو، رقم : ٣٤٨،ص٣٠٢ ومعجم شواهد العربية،ص٥٨

(3) نظم الفرائد،١٧٥

(4) ابن السراج ،الأصول ٢٩٠/١

(5) البيت لامرىء القيس ،ديوانه،٣٢، ومعجم شواهد النحو رقم ٢٢٣٧ ،ص٥٦٦.

(6) نظم الفرائد،١٨٥

(7) البيت لأبي كبير الهذلي ، أخباره في الشعر والشعراء،١٥٨/١ ،والمعجم المفصل في شواهد النحو،٧٦٢ومعجم شواهد العربية ٣١٩ ومعجم شواهد النحو رقم ٢٣٦٤،ص٥٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أورده في باب "ما يجوز للشاعر استعماله "[1] وجعله دليلا على صرف "عواقد" ضرورة وهي ممنوعة من الصرف "صيغة منتهى الجموع" وقد جمع عاقدة على عواقد،فاعلة على فواعل على القياس.

الشاهد العاشر :

أنا ابنُ دَارةَ مَعْروفاً بِها نَسَبي وهل بِدَارَةَ يا للناسِ مِنْ عَارِ[2]

ذكره في باب "شروط الحال وأقسامها وأحكامها"[3] وجعله دليلا على نصب معروفا على الحال المؤكدة لمضمون الجملة "أنا ابن دارة".

٢- الشواهد المختلف في نسبتها :(مرتبة حسب ورودها في الكتاب).

الشاهد الأول :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيّةً وإقَامَتِي فِيكُمْ على تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[4]

أورده المهلّبي في باب "قسمة المواضع التي يبتدأ فيها بالنكرة "[5] وجعله دليلا على رفع (عجب) على إضمار مبتدأ ، أي: أمري عجب ، ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ، حيث جاء المبتدأ في معنى التعجب.

---

[1] نظم الفرائد ، ١٨٩

[2] البيت لسالم بن دارة أخباره في الشعر والشعراء ،٤٠١/١،وانظر معجم شواهد العربية ،ص١٨١ ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم:١٢٩٠ ،ص٤٣٠، والمعجم المفصل في شواهد النحو ص٤١٠

[3] نظم الفرائد ، ٢٣٠

[4] البيت مختلف في نسبته اختلافاً كثيراً، وقد نسب لعمرو بن يغوث الطائي، وهو لضمره بن جابر في الدرر ٧٢/٣ ولهني بن احمر في الكتاب ٣١٩/١ ، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١ ولرؤبة في شرح المفصل ١١٤/١ وبلا نسبة في سمط اللآلي ٢٨٨ وشرح الاشموني ٢٩٧/١ ،وانظر: المعجم المفصل في شواهد النحو ص ٥٨ ، ومعجم شواهد النحو رقم ٦١، ص ٢٦٥- ٢٦٦ ومعجم شواهد العربية ص٥٠

[5] نظم الفرائد ٦٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاهد الثاني :

نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ[1]

أورده المهلّبي في باب " ما سد مسد الخبر بعد حذفه "[2] وجعله دليلا على الاستغناء بخبر المعطوف عن خبر المعطوف عليه ،وذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ التوبة: ٦٢ ولم يقل أن يرضوهما ، فاستغنى بخبر المبتدأ الثاني عن خبر المبتدأ الأول قبله وأغنى عنهما جميعاً وهذا كما قدمنا ضعيف . يقول د. فيصل صفا حول الفائدة التخاطبية التي أوجبت مثل هذا الحذف اللغوي ، اعتماداً على القرائن غير اللغوية :" إنّ الفائدة تعني قيام تواصل بين المتكلم والمخاطب عند الحديث ، يجعل المخاطب في حالٍ يحكم معها على ما يسمع أو يقرأ بأنه بلاغ تامّ .

أما قرائن التواصل (أي : الأدلة المحققة للفائدة فيمكن أن تكون لغوية مقالية ، أو أن تكون غير مقالية (أي : مقامية) كالسياق الاجتماعي أو التاريخي ، ألخ .

ولعلّ السياق غير اللغوي أحقّ بالعناية من السياق اللغوي أولاً لأنّ الأخير حَظي من القدماء والمحدثين بجانب من التفصيل ، ولأن الأول ثانياً لم يكن الحديث عنه واضحاً أو صريحا لديهم . يضاف إلى هذا – أن القرائن المقامية ليست قليلة إذا ما قيست بالقرائن اللغوية المقالية [3] .

---

[1] البيت مختلف في نسبته فنسب إلى قيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٩ والكتاب ٧٥/١ ولعمرو بن امريء القيس الخزرجي في الدرر ١٤٧/١ ولدرهم بن زيد الانصاري في الإنصاف ٩٥/١ وللمرار الأسدي في معاني القرآن ٣٦٣/٢ وبلا نسبة في كثير من المراجع وانظر : المعجم المفصل في شواهد النحو ،ص ٥٧٤، ومعجم شواهد العربية ٢٣٩ . ومعجم شواهد النحو رقم : ١٧٢٥ ،ص ٤٩٤

[2] نظم الفرائد ٦٦

[3] د.فيصل صفا ، الوظيفة وتحولات البنية ، ص١٢٦،عالم الكتب الحديث ،ط١ ، اربد ،الأردن ،٢٠١٠ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاهد الثالث :

على حينِ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أمورِهِمْ فندلاً زُرَيْقُ المال ندلَ الثعالِبِ[1]

أورده المهلّبي في باب " دلائل اسمية رويد وأخواتها "[2] وجعله دليلا على أن ندلا واقع موقع اندل ، فهي منصوبة نصب المصادر الصريحة النائبة عن الأفعال كقوله تعالى ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ محمد: ٤

الشاهد الرابع :

رأيْتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبَارَكاً شَديداً بأَعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كاهِلُهُ[3]

أورده المهلّبي في "مواضع لام التعريف "[4] وجعله دليلا على دخول "أل" على العلم " يزيد " للضرورة الشعرية .

الشاهد الخامس :

صاحِ!هَلْ رَيْتَ أو سَمِعْتَ براعٍ رَدَّ في الضَّرْعِ ما قَرى في الحِلابِ[5]

أورده المهلّبي في باب "ما يجوز للشاعر استعماله"[6] وجعله دليلا على حذف الهمزة من رأيت أصلا للضرورة الشعرية .

---

(1) البيت مختلف في نسبته ، ونسبه المبرد في الكامل ١٨٤/١ إلى أخي همدان (أعشى همدان) وقال ابن خلف في لباب الألباب:٥٩ ، وقال علي بن سليمان هو للأحوص، وقد ورد البيت في ديوان أعشى همدان : ٣١٧ ، وينسب أيضاً إلى أبي الأسود وجرير والبيت في الكتاب ،٥٩/١ .

(2) نظم الفرائد ، ٧٣

(3) نسب هذا البيت إلى جرير في لسان العرب ، وهو لابن ميادة وهو في ديوانه واسمه الرماح بن أبرد الغطفاني ، أبو حرملة ، وميادة أمه. أخباره في الأغاني ،٨٥/٢ ، ومعجم الأدباء ،٢١٢/٤ ، والبيت في شعره،٨١، وهو من قصيدة قالها في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، والشاهد في الإنصاف،٣١٧/١ ،وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية رقم :٢٠٤٩ ص٥٣٩ ،والمعجم المفصل في شواهد النحو ص٧١٠

(4) نظم الفرائد ، ٧٩

(5) البيت في الجمهرة لابن دريد ،٢٢٩/١ ، ونسبه للحارث بن مضاض الجرهمي ثم أعاده ص٣١٥، فوقال: الشاعر: أبو بكر أحسب هذا البيت للربيع بن ضبع الفزاري ،ورواه الصفاني في التكملة ،١٠٦/١ لإسماعيل بن بشار والبيت دون نسبة في التهذيب للأزهري ،٨٤/٥ وكذلك بدون نسبة في لسان العرب (حلب)

(6) نظم الفرائد ١٩٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاهد السادس :

سَأَتْرُكُ منزِلِي لِبَني تَميم وأَلْحقُ بالحِجازِ فَأَسْتَرِيحَا[1]

أورده المهلّبي في باب " ما يجوز للشاعر استعماله وجعله دليلا على نصب الفعل فاستريحا بأن مضمرة بعد الفاء دون أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي وهو ضرورة[2].

٣- الشواهد المجهولة القائل (مرتبة حسب ورودها في الكتاب).

الشاهد الأول :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً على أَحدٍ إلا على حِزْبِهِ الملاعينِ[3]

أورده في "أبيات على سبيل اللغز في إنّ وأنّ"[4] وجعله دليلا على إعمال إنْ النافية إعمال ليس، في (إن هو مستوليا). قال المهلّبي :" وقوم من العرب يجرون إن النافية مجرى ما الحجازية، وهم أهل العالية، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر "[5] وذكر البيت السابق.

الشاهد الثاني :

وقَائِلَةٍ خَوْلانُ فانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هيا[6]

---

(1) نسب البيت للأعشى ديوانه ،١١٧، ونسب إلى المغيرة بن حبناء في الشرح الرائد تحقيق محمود أبو ناجي ص١١٠. وانظر معجم شواهد النحو رقم : ٥١٤،ص٣٢٥، والمعجم المفصل في شواهد النحو ص١٦٢.و انظر : نظم الفرائد ٢٠٦

(2) انظر : إميل يعقوب ، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، ص١٦٢

(3) البيت مجهول القائل وهو من إنشاد الكسائي ،قال ابن السيد البطليوسي في إصلاح الخلل،٣٦٦: " وأجاز الكسائي مع المبرد ذلك وأنشد الكسائي "....." وهو رأي أكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني ،انظر معجم شواهد العربية ص٤١٢ والمعجم المفصل في شواهد النحو ص١٠٤٣ ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم ٣٠٥٧ ص٦٧٨

(4) نظم الفرائد ٨٣

(5) نظم الفرائد ،٨٣.والعالية : هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وهي الحجاز وما والاها .التصريح ٢٠١/١ ، واللسان (علو)

(6) البيت لم ينسب إلى قائل معين و(خولان) من قبائل اليمن .انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ،٤٨٥،٤١٨، والبيت من شواهد سيبويه ،٧٠/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أورده المهلّبي في باب" مواضع الفاء "[1] وجعله دليلا على فاء جواب الجملة، قال بهذا الخصوص[2]:" أي: هذه خولان فانكح فتاتهم، فسميت هذه الفاء فاء جواب الجملة، وهذا مما يقوي قول سيبويه[3] ومن قال بقوله من أنها ليست هاهنا زائدة؛ لأنها ربطت الجملتين رباطاً قوياً ".

الشاهد الثالث :

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[4]

أورده المهلّبي في باب" مواضع إن المكسورة الخفيفة " وجعله دليلا على أنّ دخول إنْ الزائدة على ما يبطل عملها في لغة أهل الحجاز[5]. فهي موكدة؛ بناءً على مبدأ: زيادة المبنى زيادة في المعنى. وأما عند بني تميم "فما" غير عاملة أصلاً. وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على أنّ إن زائدة كفت ما النافية عن العمل، كما كفت ما إن عن العمل في قولنا: إنما[6].

الشاهد الرابع :

أَبَي جُودُهُ لا البُخْلَ واسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمْ مِنْ فتىً لا يَمْنَعُ الجودَ قاتِلُهْ [7]

أستشهد به على مجيء" لا" اسما[8].

---

(1) نظم الفرائد ،١٠٨

(2) المصدر نفسه ١٠٨

(3) الكتاب ،٦٩، ٧٠

(4) البيت لفروة بن مسيك ، وقد أورده سيبويه في الكتاب ، ٤٧٥/١ ، والبيت في معجم شواهد العربية لفروة بن مسيك أو الكميت ص٣٨٦ ، وانظر : معجم شواهد النحو الشعرية رقم ٢٨٨٠، ص٦٥٦ والمعجم المفصل في شواهد النحو ص ٩٨٢، .

(5) نظم الفرائد ص(١١١-١١٢)

(6) الكتاب،٤٧٥/١

(7) هذا بيت مشكل من أبيات المعاني تحدث عنه العلماء كثيرا في مؤلفاتهم ومع شهرته عندهم لم ينسب إلى قائل معين في شرح أبيات المغني :٢٠٧/٥ ، أنظر: ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم :٢٠٤٦ ، ص ٥٣٩ وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو ، ص٦٤٧

(8) نظم الفرائد ، ١٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاهد الخامس :

لا بدَّ من صَنْعا وإنْ طالَ السفَرْ وإن تحنّى كُلُّ عَوْد ودَبَرْ[1]

أورده المهلّبي في باب " ما يجوز للشاعر استعماله "[2] وجعله دليلا على جواز قصر الممدود للضرورة الشعرية.

الشاهد السادس: دارٌ لسُعدى إذهِ مِنْ هَواكَا [3]

أورده المهلّبي في باب" ما يجوز للشاعر استعماله" وجعله دليلا على حذف الياء اللاحقة بهاء الإضمار في مثل هو وهي[4].

جـ – الشواهد المتعددة الرواية و التخريجات:

الشاهد الأول: رويِ بوجهين[5]

الأول:

إنْ هُوَ مُسْتَولِياً على أحَدٍ إلا على حِزْبِهِ الملاعينِ

الثاني:

إنْ هُوَ مُسْتَولِياً على أحَدٍ ويروى (إلا على قومه المجانين) و(إلا على أضعف المجانين)

أورده المهلّبي في باب" إنّ وأنّ "وجعله دليلا على إعمال إنْ النافية إعمال ليس في (إنْ هو مستوليا).

---

[1] البيت لم ينسب إلى قائل معيّن ، في المنقوص والممدود للفراء ،٢٨ .

[2] نظم الفرائد ١٨٨

[3] البيت قائله مجهول وهو من شواهد الكتاب ،٩/١.

[4] نظم الفرائد١٩٥ ،١٩٦

[5] وهو من إنشاد الكسائي ، قال ابن السيد البطليوسي في إصلاح الخلل ،٣٦٦،" وأجاز الكسائي والمبرد ذلك وانشد الكسائي: ..." وهو رأي أكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني ، انظر : المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ص١٠٤٣ ومعجم شواهد النحو رقم ٣٠٥٧ ص٦٧٨ ومعجم شواهد العربية ص٤١٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال المهلّبي:" وقوم من العرب يجرون إن النافية مجرى ما الحجازية، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر "[1]

الشاهد الثاني: روي بوجهين[2]:

الأول: بَكَرَ العَوَاذِلُ في الصَّبوحِ يَلُمْنَنِي وأُلُومُهُنَّهْ وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلاكَ وَقَدْ كَبَرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

الثاني: بَكَرَتْ عَلَى عواذلي يُلحْنَنِي وأُلُومُهُنَّهْ وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلاكَ وَقَدْ كَبَرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

أورده المهلّبي أيضا في باب" إنّ وأنّ "[3] وجعله دليلا على استخدام إن بمعنى نعم.

الشاهد الثالث: روي بوجهين[4]:

الأول: في فِتْيَةٍ كَسيوفِ الهِنْدِ قد عَلِموا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفى وَيَنْتَعِلُ.

الثاني: في فِتْيَةٍ كَسيوفِ الهِنْدِ قد عَلِموا أَنْ لَيسَ يَدفعُ عَنْ ذِي الحِيْلَةِ الحِيَلُ

أورده المهلّبي في باب مواضع" أن المفتوحة الخفيفة " وجعله دليلا على اضمار اسم أن المخففة على تقدير أنه هالك، حيث أضمر ضمير الشأن، وهالك خبر مقدم وكل مَنْ يحفى مبتدأ مؤخر. قال المهلّبي[5]:" وتقول: علمت أن زيد قائم، وأن زيداً قائم، فإذا رفعت فاسمها مضمر، واذا نصبت فقد عملت فيه ظاهراً. فهي عاملة في كلا الوجهين".

---

[1] نظم الفرائد ،٨٣

[2] البيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه ،٦٦ ، وهو من شواهد الكتاب ،٤٧٥/١، ٢٧٩/٢.

[3] نظم الفرائد،٨٦

[4] البيت للاعشى ، ديوانه ،٤٥ ،والبيت من شواهد الكتاب ، ٢٨٢/١ ،٤٤٠، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، انظر : معجم شواهد العربية ، ص[٢٩٠] ، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم :٢٠٢٥ ،ص[٥٣٦]

[5] نظم الفرائد ص١١٧-١١٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشاهد الرابع: روي بوجهين[1]:

الأول: تَمرُّونَ الديارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمْ عليَّ إذاً حَرامُ

الثاني: أتمضونَ الرُسُومَ وَلَا تَحْيَا كَلامُكُمْ عليَّ إذاً حَرامُ

أورده المهلّبي في باب " الخصال التي تعدّي الفعل اللازم "[2] وعُدّيَ الفعل هنا بتضمين "تمرون" معنى تجاوزون.

الشاهد الخامس: روي بوجهين[3]:

الأول: مَنْ صَدَّ عن نِيرانِها فأَنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

الثاني: مَنْ فَرَّ عن نِيرانِها فأَنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

أورده المهلّبي في باب" مواضع لا "[4] وجعله دليلا على مجيء" لا" بمعنى ليس فرفع بها الاسم وهو قوله:" براح"، وحذف خبرها.

ونورد فيما يأتي عدد الشواهد ونسبة كل نوع منها إلى المجموع الكلي[5].

---

[1] البيت لجرير ، ديوانه ،٢٧٨، ورواه المبرد في الكامل ،٣٤/١،فقال ،فأما قول الشاعر –وهو جرير ، وإنشاد أهل الكوفة له فهو : تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام ورواية بعضهم له (أتمضون الديار) فليسا بشيء لما ذكرت لك، والسماع الصحيح والقياس المطرد، لا تعترض عليه الرواية الشاذة وأخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال : قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير " مررتم بالديار ولم تعوجوا" وهذا يدلك على أن الرواية مغيرة، وانظر : معجم شواهد العربية ص٣٥٠ ، ومعجم شواهد النحو الشعريةرقم : ٢٤٣٨ ،ص٥٩٣، والمعجم المفصل ص٨٤٦

[2] نظم الفرائد،١٢٩

[3] البيت لسعد بن مالك ، جد طرفة بن العبد الشاعر الجاهلي . أخباره في الأغاني ،٤٦/٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٢٦، وشرح المفصل ١٠٨/١،وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو ،١٦٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم: ٤٧٧،ص٣٢٠، ومعجم شواهد العربية ص ٨٧. وقد أطال ابن خلف في شرحه وإعرابه وكتب حول البيت فوائد كثيرة .

[4] نظم الفرائد ،١٧٢

[5] تم استخراج نسب الشواهد عن طريق تقسيم عدد نوع الشاهد على مجموع الشواهد الكلية ثم ضربه في مائة وتقريبه لأقرب نسبة منوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم(١)

جدول يبين أنواع الشواهد اللغوية في كتاب نظم الفرائد ونسبها المئوية:

القرآن الكريم	الحديث الشريف	الشواهد الشعرية	كلام العرب	المجموع
١٢٩	٢	١١٠	٣١	٢٧٢
%٤٨	%٠٠ ٧٣	%٤٠	%١١	

يبدو بوضوح من خلال هذا الجدول كثرة الشواهد القرآنية، مقابل بقية الشواهد، فقد بلغت نسبتها (٤٨%) من مجموع الشواهد في حين بلغت نسبة الشواهد الشعرية (٤٠%) وهذا يعني أن الشواهد القرآنية زادت على الشواهد الشعرية فقد اقتربت من نصف مجموع شواهد المهلّبي، أما الاستشهاد بالحديث الشريف فكان قليلاً جداً إذ لم تزد نسبته على (٠٠٧٣%) وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالشواهد الأخرى وقد بلغت نسبة الاحتجاج بكلام العرب (١١%) من المجموع الكلي للشواهد.

جدول رقم (٢) بحسب العلم بالقائل.

الشواهد المعلومة القائل:		الشواهد المجهولة القائل:
منسوبة إلى قائل معين	منسوبة إلى غير واحد	
٨٤	١١	١٠
%٧٦	%١٠	%٩
المجموع ١٠٥		

بعد استخراج نسب الشواهد اللغوية: النثرية والشعرية، يخرج الباحث بالملحوظات الآتية:

أولا: نالت الشواهد القرآنية المرتبة الأولى في شواهد المهلّبي اللغوية ثم تلتها الشواهد الشعرية؛ حيث جاء المهلّبي متأثرا بسابقيه من النحاة، فمنذ سيبويه كان الاحتجاج بالقرآن، والنثر، عموماً أكثر من الشعر؛ إذ بلغت الشواهد القرآنية في كتاب نظم الفرائد (١٢٩) آية من كتاب الله جل ثناؤه، و

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بلغت الشواهد الشعرية (١١٠) شواهد. أي أن الشواهد القرآنيةُ زادت عند المهلّبي على الشواهد الشعرية، ونجد أن نسبة الشواهد الشعرية عند المهلّبي (٨٥%) من الشواهد القرآنية. هذا بناءً على المقارنة البسيطة بين عدد الشواهد القرآنية، والشعرية، ولكن إذا ما أخذنا في الحسبان، أن عدد آيات القرآن الكريم ستة ألاف آية، وأن عدد الأبيات التي قالها العرب، لا يعرف لها عدد، ولا حصر، نعرف أن ما استشهد به المهلّبي من القرآن الكريم، يبلغ أضعاف أضعاف ما استشهد به من الشعر.

ثانياً: يتضح من الجدول الثاني أن الشواهد المعلومة القائل، نالت المرتبة الأولى في شواهد المهلّبي الشعرية في كتاب النظم؛ إذ نالت ما نسبته (٨٦%) وهذا يعكس حرص النحاة على الاستشهاد قدر المستطاع بالشواهد المعلومة القائل من مجموع الشواهد ثم تلتها الشواهد المجهولة التي نالت (٩%)، ثم المتعددة الرواية التي بلغت (٥%) وعددها خمسة شواهد، وبهذا يكون مجموع الشواهد الشعرية ١١٠شواهد.

ثالثاً: ومن استعراض الشواهد عند المهلّبي؛ يتبين لنا، أنه لم يأت بأي جديد، وإنما استقى شواهده من مصنفات من سبقه، فهو تابع مَنْ قبله في كل شواهده اللغوية، ومقلّد.

رابعاً: كلام العرب:

جعل النحاة الشواهد القرآنية في المرتبة الأولى من احتجاجهم، عندما قعّدوا للغة واستنبطوا أحكامها، واستعانوا بالشواهد الأخرى من الشعر وغيره، وكان من بين الشواهد التي اعتمدوها في عملية التقعيد ما يعرف بكلام العرب، وهو يشمل الكلام المنثور للقبائل العربية الست التي اعتمدت في تقعيد اللغة وهي: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض طيء [1].

---

[1] تذكرة النحاة ،٥٧٤ ، والاقتراح ،٤٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا ما نجده في كتاب سيبويه[٢] وهو أول أثر نحوي وصل إلينا- ، فكثيرا ما كان سيبويه يقول: وسمعت بعضهم يقولون... ، ومن العرب من يقول...، ويقولون... .

لقد اعتمد النحاة على كلام العرب في تقعيد اللغة، واستنباط أحكامها، ولكن الشواهد النثرية من كلام العرب قليلة، إذا ما قيست بالشواهد الشعرية، ولا شكّ أن هناك أسبابا كثيرة وراء هذه القلة ولعل أبرزها سهولة حفظ الشعر، وروايته، وتوافره بشكل كبير.

أما الكلام المنثور فيسهل نسيانه، ولا يعرف مصدره، فيختلط بين القبائل العربية، ومما يدل على هذا أن معظم ما احتج به النحاة من كلام العرب المنثور أكثره غير منسوب؛ لأنه كلام سائر أشبه شيء بالأمثال، وكذلك فالشعر أسهل حفظا في الصدور واستظهارا من النثر، الذي يتعرض لنسيان الحافظة له مما يتسبب في التصحيف والتحريف والخلط. وفي الحديث عن موقف المهلّبي من الاحتجاج بكلام العرب، يرى الدارس أنه تبع من سبقه من النحاة وسار على منهجهم في ذلك، وهذا ما يبدو بوضوح في شرح نظم الفرائد، إذ احتج المهلّبي ب(٣١) قولا من أقوال العرب، على الرغم من صغر حجم الكتاب. وقد اعتمد المهلّبي على كلام العرب المنثور في مواضع متعددةٍ، على حسب ما ذكرمحقق الكتاب إلى جانب الشواهد الأخرى من القرآن الكريم أو الشعر.

وفي ما يأتي عرض لبعض ما احتج به المهلّبي من أقوال نثرية منسوبة الى العرب:

١_ في باب " ما سد مسد الخبر بعد حذفه "، قال:" وأما معمول الخبر فهو المصدر السّاد مسد فعله في قولهم، ما أنت إلا سيْراً، وما أنت إلا شُربَ الإبل، فالخبر محذوف، تقديره: تسير وتشرب فحذف وأُقيم معموله مقامه فناب منابه وسد مسده[١].

---

[٢] انظر على سبيل المثال : الكتاب ،٢٩/١ ، ٢١٤ ، ٢٥٦، ٣٢١ ،٤٢٣ ، ٣٢/٤ ،١٢٢ ، ،٣٠٩ ،٣٣٤ ،٤٠٤ ، ٤٤٢

[١] نظم الفرائد ، ٦٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢_ أيضا، قال:" وأمّا واو" مع " فكقولهم: كل رجل وضيعتُه، تقديره: كلّ رجل وضيعته مقرونان، فحذف الخبر لطول الكلام وتكون الواو فيه بمعنى" مع" ، حتى كأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، ولو قلت كذلك لم تحتج إلى خبر "[٢].

٣_ومنه في " مواضع الواو "[١]: وأما كونها بمعنى الباء فكقولهم: ما أنت وبلادك، المعنى متى عهدك ببلادك، وكقولهم بعت الشاء[٢]، شاةً ودرهم؛ المعنى شاةً بدرهم، إلّا أنك لما عطفته على المرفوع ارتفع بالعطف عليه ".

٤_ومما جاء فيه أيضاً قوله:" وأما معنى الصرف فهو أن تصرف الذي بعد الواو عن العطف على الفعل الاوّل إلى العطف على تأويل المصدر، وذلك نحو قولك: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن، لأن الفعل الأول منهي عنه، والثاني ليس كذلك فكأنه صرف عن جهة معناه، وهذه عبارة الكوفيين، ولذلك قلت: إنما النصب عند البصريين بإضمار أنْ الخفيفة والتقدير عندهم: لا تجمع بين أن تأكل السمك وتشرب اللبن. ويجوز في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه على ثلاثة معانٍ:

أحدها: ما ذكرته.

الثاني: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الثاني أيضا، فقد نهيته عن أن يأكل هذا ويشرب هذا مجتمعين ومفترقين، وفي الأول إنما نهيته عن الجمع بينهما في جوفه، فيكون شرب اللبن عقيب أكل السمك.

الثالث: أن تجزم الأول وترفع الثاني فتقول: لا تأكل السمكَ وتشربُ اللبن، والمعنى وأنت تشرب اللبن فيكون هذا على الحال؛ ومعناه: لا تجمع بينهما في فيك، أي لا تُسِغْ جمود السمك بذوبان

---

[٢] نظم الفرائد ، ٦٦

[١] نظم الفرائد ، ١٠٠

[٢] قال سيبويه :"ومما ينتصب لانه حال وقع فيه الفعل قولك : بعت الشاء شاة ودرهما " الكتاب ٣٩٢/١ وانظر : شرح التسهيل ٣٢٥/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللبن "[٣]. أي النهي عن أكل السمك، وإباحة الثاني، والمعنى: ولك شُربُ اللبن، أي ما بعد الواو ههنا مستأنف. وأما ما ذهب إليه المهلّبي فهو أن المعنى كمعنى النصب، فقدر الواو بأنها واو الحال، وفيه بُعد؛ لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، إذ المضارع المثبت لا تدخل عليه واو الحال، هذا من ناحية لفظية، ومن ناحية معنوية فما ذهب إليه المهلّبي وغيره مخالف لما ذهب إليه جمهور النحاة الذين جعلوا لكل وجه من الأوجه الأعرابية معنى[١].

٥_ومن ذلك استشهاده بقولهم:" استوى الماء والخشبةَ " أي مع الخشبة، والناصب للخشبة الفعل بتوسط الواو[٢] فالعامل الفعل استوى بتوسط الواو[٣].

٦_وجاء في باب "مواضع الفاء" :" فإنهم قد قالوا: مُطرنا ما بين الكوفة فالقادسية، قالوا المعنى إلى القادسية، وذلك إذا كان المطر عاما من هذه إلى هذه، فأمّا إذا لم يكن عاما وكان في موضع مخصوص بينهما لم تدخل الفاء ههنا، ولكن تدخل الواو فتقول: مطرنا بين الكوفة والقادسية في موضع كذا بينهما، فثبت بهذا أن معنى الفاء في العام صحيح، وفي غير العام بالواو لا غير "[٤].

وبعد دراسة شواهد المهلّبي في كتابه نظم الفرائد، أعرض لشواهد المهلّبي في كتابه: " شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها: وهو شرح يتسم بالاختصار والإيجاز الشديد فليس هو كتابا نحوياً يتناول مسائله وقضاياه كما فعل في نظم الفرائد، وإنما هو شرح موجز للمقصورة، وإعراب للمفردات، فالغاية هو الشرح والتفسير، وإعراب المفردات على نحو مقتضب، ففي حين يُعدّ كتاب نظم الفرائد كتاباً نحوياً، فإن شرحه للمقصورة ليس كذلك؛ فلم يكن النحو فيه غايته، إنه مجرد

---

[٣] نظم الفرائد ، ١٠١ ، ١٠٢

[١] مغني اللبيب،٥٣٥

[٢] هذا هو مذهب البصريين ، انظر الإنصاف :٢٤٨/١ ، المسألة رقم (٣٠) ، وانظر: الكتاب لسيبويه ،١٥٠/١ ، والأصول ، ٢٥٣/١ ، والجنى الداني ،١٥٥ ، وهنا مذاهب أخرى مخالفة لذلك ، منها مذهب الكوفيين الذين يقولون إنه ينتصب على الخلاف . وروى ابن الخباز في توجيه اللمع ، ٤٣ ، عن الزجاج أنه أسقط المفعول معه

[٣] نظم الفرائد ، ١٠٠ ، ١٢٩ ، ٢٣٩

[٤] نظم الفرائد ، ١٠٨ ، ١٠٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تفسير وإعراب كلاهما مقتضب ولهذا قلت الشواهد عنده في هذا الكتاب. فشرح المقصورة من اسمه هو شرح لمعاني المفردات: شرح لغوي للأبيات، ونحوي في إعراب المفردات؛ أي توضيح الوظائف النحوية لها، فكأنه إعراب للمقصورة إلى جانب الشرح اللغوي فالنحو في المقصورة، كان الغرض منه التحليل النحوي؛ أي بيان الوظائف النحويه للكلمات في التركيب ليس غير.

شواهد شرح المقصورة:

أولاً: القرآن الكريم:

لم يستشهد المهلّبي في شرحه إلا بست آيات. ينظر الأبيات : (٣٦,٥٩,٦٩,٩٩,١٢٠,١٣٨). وكان الغرض من استشهاده بالآيات لغوياً صرفاً أي توضيح معاني الكلمات.

وفيما يأتي عرض لهذه الشواهد:

١_ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ طـه٤٢: استشهد به في شرح البيت السادس والثلاثين من المقصورة:

وَقَدْ سَمَا قَبْلي يَزيدُ طَالِباً شَأْوَ العُلَا فَمَا وَهَى ولا وَنَى[١] .

قال المهلّبي[٢]: والونى: الفتر. ومعنى قوله تعالى: ((ولاتنيا)) أي لا تفترا في تبليغ رسالتي[٣] وأيضاً لا تضعفا ولا تقصرا[٤].

---

[١] شرح المقصورة ٣٨
[٢] المصدر نفسه ٣٨
[٣] حسين مخلوف ، كلمات القرآن تفسير وبيان ، ٣١٤
[٤] تفسير الخازن ٢٣٩/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢_قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ الضحى: ٣ في شرحه للبيت التاسع والخمسين من المقصورة:

وَرَاحَ للتَّوْدِيعِ فِيمَنْ رَاحَ قَدْ أَحْرَزَ أَجْراً وَقَلَى هُجْرَ اللَّغى[٥]

قال المهلّبي [٦]:" قلى يقلي: من البغض" ومعنى قوله تعالى:"وما قلى": ما أبغضك منذ أحبك[٧].

٣_ قوله تعالى : ﴿ وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ الحج: ٣٦ في شرحه للبيت التاسع والستين من المقصورة:

هُمُ الأُلَى أَجْرَوْا يَنابِيعَ النَّدَى هَامِيَةً لِمَنْ عَرَا أَوِ اعْتَفَى[١] .

قال المهلّبي : ((لمن عرا)) لمن جاء يطلب فضل غيره[٢]. ومعنى قوله تعالى : ((وَالْمُعْتَرَّ)) هو الذي يريك نفسه ويتعرض ولا يسأل . وقيل : وَالْمُعْتَرَّ الذي ليس بمسكين ولا تكون له ذبيحة يجيء إلى القوم فيتعرض لهم لأجل لحمهم[٣].

٤_قوله تعالى ﴿ وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم ﴾ آل عمران: ١٠٣في شرحه للبيت التاسع والتسعين من المقصورة:

هُمَا اللَّذَانِ أَثْبَتَا لِي أَمَلاً قَدْ وَقَفَ اليَأْسُ بِهِ عَلَى شَفَا

قال المهلّبي :"شفا " :وكل شيء بقيته وحرفه"[٤]. ومعنى الآية الكريمة:"أي وكنتم مشفين على أن تقعوا في نار جهنم لما كنتم عليه من الكفر"[٥].وشفا حفرة: أي طرفها (ويضرب مثلاً في القرب من الهلاك)" [٦]. "وشفا حفرة :طرف حفرة مما كنتم عليه من أمر الجاهلية "[٧].

---

[٥] شرح المقصورة ٥٥

[٦] شرح المقصورة ،٥٥ .

[٧] تفسير الخازن ، ٣٨٦/٤ .

[١] شرح المقصورة،ص٦١

[٢] تفسير الخازن،ج٣،ص٢٩٠

[٣] شرح مقصورة ابن دريد ،ص٢٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥_قوله تعالى﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ ﴾ الأعراف: ١٠٣. في شرحه للبيت العشرين بعد المائة من المقصورة:

سَقَى العَقِيقَ الحَزِيزَ والمَلَا إلى النَّحِيْتِ فالقُرَيَّاتِ الدُّنَى

قال المهلّبي:" الملأ:الجماعة"[١]. وفي تفسير الآية الكريمة:" قيل: إنّ كل مَنْ مَلَكَ مصر كان يسمى فرعون، في ذلك الزمان...وكان اسم فرعون الذي أرسل إليه موسى -عليه الصلاة والسلام- الوليد بن مصعب بن الريان، وكان ملك القبط، والملأ أشراف قومه، وإنما خصّوا بالذكر؛ لأنه إذا آمن الأشراف آمن الأتباع"[٢]. وقيل:"ملأئه:شعبه"[٣].

٦_قوله تعالى:﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ﴾ الحاقة: ١٧ . في شرحه للبيت الثامن والثلاثين بعد المائة من المقصورة:

وَإِنْ ثَوَتْ بَيْنَ ضُلُوعِي زَفْرَةٌ تَمْلأ مَا بَيْنَ الرَّجَا إلى الرَّجَا

قال المهلّبي:" الرجا:الناحية"[٤].

وفي تفسير الآية الكريمة:" والملك للجنس، بمعنى الجمع، وهو أعم من الملائكة.وعلى أرجائها :أي جوانبها وأطرافها ؛لأنها إذا انشقت وهي مسكن الملائكة؛ فيلجؤن إلى أطرافها"[٥].

وقيل:"والملائكة منتشرون في أرجاء السماء"[٦].

ثانياً : الحديث الشريف: لم يستشهد المهلّبي بشيء من الحديث في شرحه للمقصورة.

---

[٤] شرح المقصورة،ص٧٧
[٥] تفسير الخازن،٢٦١/١
[٦] القرآن الكريم تفسير وبيان،د.محمد الحمصي،ص٦٣
[٧] تفسير المؤمنين،ص٥٠
[١] شرح المقصورة،٨٨
[٢] تفسير الخازن،١١٥/٢
[٣] تفسير المؤمنين،١٣٠
[٤] شرح المقصورة،٩٦
[٥] تفسير الخازن،٣٠٤/٤
[٦] تفسير المؤمنين،٤٥٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً :الشعر: استشهد المهلّبي ببيت واحد من الشعر فقط في البيت الثالث عشر من المقصورة[٧].

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكاؤُهَا وما يُغْنِي البُكاءُ ولا العَوِيلُ [٨].

للتدليل على أن البكاء يمد ويقصر، فقد جاء به ابن دريد مقصوراً ، وجاء به الشاعر في الشاهد مقصوراً مرةً وممدوداً مرةً أُخرى حيث قال في المقصورة :

إنْ يَحْمِ عَنْ عَيْنِي البُكَا تَجَلُّدِي فالقَلْبُ مَوْقُوفٌ على سُبْلِ البُكَا .

رابعاً: الأمثال: استشهد المهلّبي في شرح المقصورة بثلاثة أمثال،وهي:

١_بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَى، وذلك في البيت : السابع والثلاثين بعد المائة.

٢_رَمَاهُ فأصماهُ ،وذلك في البيت الرابع عشر.

٣_لَعاً لكَ،وذلك في البيت الثلاثين.

١- فقد استشهد بالمثل : " بلغ السيل الزبى"[١] في شرحه للبيت :

لَسْتُ إذَا مَا بَهَظَتْنِي غَمْرَةٌ مِمَّن يَقُولُ: بَلَغَ السَّيلُ الزُّبَى[٢].

والزُبى: جمع زبية وهي المرتفع من الأرض أي إذا بلغ الأمر منتهاه من السير.

استشهد بالمثل: "رماه فأصماه" في شرحه للبيت الرابع عشر[٣]:

لَوْ كانَتِ الأَحْلامُ ناجَتْنِي بِما ألقَاهُ يَقْظَانَ لأَصْمَانِي الرَّدَى

وقد ورد المثل بروايـة:" رمـاه فأشـواه" ،والإشـواء إخطـاء المقتل،من الشّوى وهـو الأطـراف ،والشوى: القوائم"[٤].

---

[٧] الشاهد مختلف في نسبته ،فهو لكعب بن مالك في ديوانه،ص ٢٥٢، وهو لعبد الله بن رواحه في ديوانه ،ص٩٨، ، وهو لحسان بن ثابت في جمهرة اللغة ،ص١٠٢٧، وليس في ديوانه. انظر: معجم شواهد النحو الشعرية رقم ١٩٥٣،ص٥٢٧، والمعجم المفصل في شواهد النحو،ج٢،ص٧٣٢،ومعجم شواهد العربية لعبد السلام هارون،ص٢٩٥.

[٨] شرح المقصورة ، ٢٢

[١] أنظر : الكامل ١٨/١،جمهرة الأمثال ٢٢٠/١،مجمع الأمثال١٢/١

[٢] شرح المقصورة،ص٩٥

[٣] شرح المقصورة،٢٣

[٤] مجمع الأمثال،٣٠/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-استشهد بالمثل:"لعاً لكَ" في شرحه للبيت الثلاثين[٥]:

فَإنْ عَثَرْتُ بَعْدَها إنْ وَأَلَتْ نَفَسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا لَا لَعَى

وقد ورد برواية:"لَعَاً لَكَ عَالياً" ويقال:" لعلّ لَكَ" يقال ذلك للعاثر دُعاء له"[٦].

خامساً:الأقوال السائرة:ومن الأقوال السائرة استشهد باثنين، هما:

١_لَبَّيك،استشهد به في البيت الخامس والخمسين:

فَأَوْجَبَ الحَجَّ وَثَنَّى عُمْرَةً مِنْ بَعْدِ مَا عَجَّ وَلَبَّا ودَعَا .

قال المهلّبي[١]: وَلَبَّا من التلبية ،يقال:لبيك ،أي :لزومنا لطاعتك،وإقامة عليها .

٢_سَنَةٌ مَأْزومِيَّةٌ،استشهد به في البيت السادس والخمسين:

ثُمَّتَ رَاحَ فِي المُلَبَّيْنَ إلَى حَيْثُ تَحَجَّي المَأْزِمَانِ وَمِنَى

قال المهلّبي[٢]:المَأْزِم: المضايقُ،والمأزمان: جبلان بين المزدافة وعرفة،والسنة المأزومية: من الجدب والقحط والشدة .

جدول يبين أنواع الشواهد اللغوية وعددها في شرح مقصورة ابن دريد.

نوع الشاهد		العدد
١-	الشواهد النثرية:	
	أ . القرآن الكريم	٦
	ب . الحديث الشريف	-
	ج . الأمثال	٣
	د_الأقوال السائرة	٢
٢-	الشواهد الشعرية:	
	أ- الأبيات الشعرية	١
المجموع :		١٢

[٥] شرح المقصورة،٣٤

[٦] مجمع الأمثال،١١٣/٣

[١] شرح المقصورة،٥٣

[٢] شرح المقصورة،٥٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثاني: التعليلات النحوية في كتاب النظم:

يزخر كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد بالعلل النحوية، فقد أحصيت منها ما يربو على مائة علة، غير أنني اقتصرت على اثنتين وسبعين فقط، وذلك بدمج العلل بعضها ببعض، وهي تعليلات نحوية على الأكثر الأعم، رغم أنه يوجد فيها بعض التعليلات الصرفية، والكتابية أو (الخطية) القليلة، وسأقوم بعرض هذه العلل مرتبة حسب ورودها في الكتاب.

١. **تعليل كون المبتدأ معرفة:** يرى المهلّبي أن المبتدأ يكون معرفة؛ لأنه إذا لم يُعرَف في نفسه فأجدر ألا يعرف في غيره، وكذلك إنما يكون الإخبار عمن يعلمه الشخص بما لا يعلمه، فتقع الفائدة بإخبارك إياه، فأما إذا أُخبر عمن لا يعلمه بما لا يعلمه لم يقع بذلك فائدة[١].

وكان سيبويه قد قرر ذلك قديما بقوله:" وأصل الكلام الابتداء بالأعرف "[٢]، وبين أنه لا يجوز مجيء المبتدأ نكرة محضة، قائلا:" وإذا قلت: (كان رجلٌ ذاهبًا) فليس في هذا شيء تُعلمه كان جَهِله. ولو قلت: (كان رجل من آل فلان فارسًا) حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله. ولو قلت: (كان رجل في قوم فارسًا) لم يحسن؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم "[٣]. وقال أيضا:" وأحسنه {أي الكلام} إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام"[٤].وعلى خطا سيبويه سار النحاة من بعده، قال المبرد:" فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات. الا ترى انك لو قلت: رجل قائم، أو رجل ظريف ـ لم تفد السامع شيئا؛ لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيرا "[٥]، وقال ابن السراج:" وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى

---

[١] نظم الفرائد، ص ٦١
[٢] الكتاب، ٣٢٨/١ـ ٣٢٩
[٣] الكتاب، ١/ ٩٨
[٤] الكتاب، ٣٢٨/١
[٥] المقتضب، ١٢٧/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للتكلم به، الا ترى انك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما، فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من اخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة، ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة... فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر"[١]. وفي ذلك ما يكشف أن علماء السلف كانوا يولون أهمية للفائدة التخاطبية بين متكلم ومتلق.

٢. تعليل جواز الابتداء بالنكرة، بحصول الفائدة، إما بالتعميم وإما بالتخصيص[٢].

يقول المهلّبي:" وقد يبتدأ بالنكرة إذا كان فيها فائدة، على نحو ما نظمته، بعد نفي، كقولك: ما رجل في الدار، أو في جواب النفي كما يقول القائل: لا إبل لك ولا شفاء في عبرة فتقول: إن إبلا لنا، وإن شفاء في عبرة"[٣].وقديماً نص سيبويه على جواز الابتداء بالنكرة إن حصلت في الإخبار عنها فائدة، فقال: "إنه يجوز الابتداء بالنكرة إذا كانت معتمدة على النفي حقيقة لإفادتها؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن يعلمه مثل هذا[٤]، أو حكما كما في: شيء ما جاء بك، وشر أهر ذا ناب، بأنه يشبه: ما جاء بك إلا شيء، وما أهر ذا ناب إلا شر[٥]، أي أن فيهما معنى النفي، ونحو:"حسبك درهم" لأن فيه معنى النهي، قال سيبويه:" إن حسبك فيها معنى النهي "[٦]. وقال في موضع آخر:" لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ "[٧]. ونحو: سلام عليك؛ لأن فيه معنى الدعاء[٨].

---

[١] الاصول في النحو ٥٩/١
[٢] نظم الفرائد، ص ٦١.
[٣] نظم الفرائد، ص ٦١
[٤] الكتاب، ١/ ٩٨
[٥] الكتاب، ١/ ٣٩٤
[٦] الكتاب،١/ ٣٣٠
[٧] الكتاب،٢/ ٣٤٧
[٨] الكتاب، ١/ ٣٩٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول ابن السراج:" ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها كقولك: ما أحد في الدار، وما في البيت رجل، ونحو ذلك "[1].

وذلك لأن النكرة في سياق النفي تعمّ فتقترب من العلم الجنسي، وبالتخصيص تقل دائرة الشيوع، فتقترب من العلم الشخصي.

وفصّل العكبري ذلك بقوله:" وأما قولهم: سلام عليكم فالاسم واقع موقع الفعل أي سلم الله عليكم. وأما إذا تقدم الخبر وكان ظرفًا فلتخصص المبتدأ بالظرف المخصوص. وأما قولهم ما أحد في الدار، فجاز لما في أحد من معنى الاستغراق. وأما قولهم: شر أهر ذا ناب، ومأرب دعاك إلينا لا حفاوة، ففي معنى النفي، أي ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ. وأما قولهم: أقائم زيد، فجاز لاعتماد النكرة على الاستفهام، ونيابتها عن الفعل. وأما (ما) في التعجب فلما فيها من الإبهام والعموم "[2].

٣. **علة قلب الياء ألفًا في هيهاة**، هي تحرك الياء وانفتاح ما قبلها فصارت هيهاة[3]. وقبله كان ابن جني قد علّل ذلك بقوله عنها:" وزنها: فَعْلَلَة وأصلها هَيْهَيَة، فانقلبت اللام ألفا فصارت هيهاة، والتاء فيها للتأنيث[4].

٤. **علة حذف كل من تاء التأنيث والألف في هيهاة عند الجمع**، علّل المهلّبي حذف تاء التأنيث، هي جمعها بالألف والتاء؛ حتى لا تجتمع علامتا تأنيث، وعلة حذف الألف التي هي لام الكلمة بعد هذا الجمع هي اجتماعها مع الألف المصاحبة للتاء، ولم تقلب ياء كما في حُبْلَيَات، فرقًا بين المتمكن وغير المتمكن، وكما فعلوا ذلك في قولهم: ذان ولم يقولوا: ذيان؛ لكونه مبنيًّا غير معرب[5].

---

(١) الاصول في النحو، ٥٩/١
(٢) اللباب، ١/ ١٣٠ ـ ١٣١
(٣) نظم الفرائد، ص ٦٧
(٤) الخصائص،٤٣/٣
(٥) نظم الفرائد، ص ٦٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما حذف الألف منها عند الجمع فلئلا يلتقي ساكنان، ألف هيهاة، وألف الجمع. وهو في هذا كله لم يخرج عما قرره القدماء ، قال ابن جني:" واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين ولو جاءت غير محذوفة لكانت هيهيات، لكنها حذفت؛ لأنها في آخر اسم غير متمكن، فجاء جمعه مخالفا لجمع المتمكن[1].

٥. **تعليل عدم كون اسم الفعل فعلاً ولا حرفًا**، علّل المهلّبي ذلك بقوله: إنها لا يجوز أن تكون فعلا؛ لأنها لا تدلّ على حدث ولا على زمان، ولا تتصرف تصرف الأفعال، ولا تتصل بها الضمائر؛ ولأن الحرف بمجرده لا يفيد، ومع الفعل لا يفيد، ومع الاسم لا يفيد إلا مع النداء خاصة، وليس هذا موضع نداء فلم يبق إلا أن تكون اسمًا[2]. وقديماً أكد سيبويه اسميتها بقوله:" ليست من أمثلة الفعل الحادث ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل"[3]. ودلّل على عدم فعليتها من ناحية أخرى بقوله:" واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر؛ وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل، وفي يومك "[4].

وكرّر كل من المبرد وابن السراج ما ذهب إليه سيبويه، قال المبرد:" ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها؛ ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تصرّف تصرّف الفعل؛ كما لم تصرّف (إنّ) تصرّف الفعل، فالزمت موضعا واحدا، وذلك قولك: صه ومه، فهذا إنما معناه: اسكت، واكُففْ "[5] .

---

[1] الخصائص،٣/٤٣
[2] نظم الفرائد، ص ٧١ ـ ٧٢
[3] الكتاب، ١/ ٢٤٨
[4] الكتاب، ١/ ٢٤٢
[5] المقتضب ٣/٢٠٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن السراج في:" باب الأسماء المبنيةُ المفردة التي سمي بها الفعل:" فأما رويدَ: فمعناه: المهلة، وهو مبني على الفتح، ولم يسكن آخره؛ لأن قبله ساكنا فاختير له الفتح للياء قبله، تقول: رويد زيدا فتعديه، فأما قولك، رويدك زيدا، فإن الكاف زائدة للمخاطبة وليست باسم" [1].

٦. **تعليل عمل أسماء الافعال، نحو(شتّان، وهيهات، وصه) النصب قياسا على المصدر رويدا،** قال المهلّبي:" فإذا ثبتت اسميتها لم يخلُ أيضا من أن يكون لها موضع من الإعراب إما رفعا أو نصبا أو خفضا، فلما لم يجز أن يكون الفعل فاعلا، فكذلك هذه، أي أسماء الأفعال[2]. قال سيبويه:" وأما قول العرب: رويدك نفسَك، فإنهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله إذا أمرت به، كأنك قلت: رويدك عبد الله، إذا أردت: أرْوِدْ عبد الله "[3]. وقال المبرد:" أما رويد زيداً، فاسم للفعل، وليس بمصدر، وبني على الفتح؛ لأنه غير متصرف. كما فعلت باخواته المبنيات، نحو: صه ومه، ولم يسكن آخره؛ لأن قبله حرفا ساكنا، واخترت له الفتح للياء التي قبله؛ كما فعلت في (أين)، و(كيف) وما أشبه ذلك. فإن قلت: أرودته كان المصدر إروادا، وتصرّف تصرّف جميع المصادر. فإن حذفت الزوائدعلى هذه الشريطة صرفت (رويد) فقلت رويدا يا فتى "[4]. ونقول رويد زيداً بمعنى أمهل زيداً، فهو اسم فعل، وليس مصدرا ويكون مصدرا معربا في نحو: رويداً زيداً ورويد زيدٍ[5].

٧. **تعليل بناء اسم الفعل،** علّل المهلّبي بناء اسم الفعل، بقوله:" اعلم أن أسماء الأفعال قد تكون لفعل الأمر، وللفعل الماضي، وللفعل المضارع، فمثال ما هو اسم لفعل الأمر: صه ومه ونزال ودراك. وما هو اسم للفعل الماضي، مثل: هيهات اسم لبَعُدَ، وشتان اسم لافترق، وسُرعان اسم

---

[1] الاصول في النحو ١٣٠/٢
[2] نظم الفرائد ص ٧٢
[3] الكتاب، ٢٥١/١
[4] االمقتضب ٣ /٢٠٨
[5] الأصول في النحو ١٣٠/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لسَرُع، ووُشكان اسم لقَرُبَ، ودُهْدُرّيْن: اسم للباطل، وهو مبني لا معرب، وبناؤه كبناء قولهم: لا غلامين لك، وما هو اسم للمضارع، مثل: أوّتاه بلغاتها اسم لاتُوجَع، ووَيْ اسم لأتعجّب، وأفٌ بلغاتها اسم لاتضجّر، وعلة بنائها... ؛ فلوقوعها موقع فعل الأمر للمواجه، وقد قيل: لتضمنها الحرف وهو لام الأمر، وقد قيل: لتضمنها تاء التأنيث وهو مذهب سيبويه"[1].

فهي إذن مبنية لوقوعها موقع الفعل المبني، وهو فعل الأمر، وقد يكون البناء لأكثر من سبب؛ فصه ومه مثلاً مبنيان لوقوعهما موقع الفعل المبني؛ ولأنهما صوتان سمي بهما وحكي حالهما قبل التسمية، وبعد التسمية، وقد نص على ذلك سيبويه، قال:" ومجراهن (يقصد رويد وحيهل وأشباهها) واحد وموضعهن من الكلام الأمر والنهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهي"[2]. وما كان منها خبرا كشتان وهيهات، فبني حملا له على الأمر والنهي.

وذكر ابن يعيش ذلك فقال:" الأسماء المسمّى بها الفعل في الخبر، نحو: شتان، وهيهات، محمولة في ذلك على الأسماء المسمّى بها في الأمر، وحقها أن تكون مسكنة الآخر كصه ومه، إلا أنه التقى في آخرها ساكنان الألف الزائدة ولام الكلمة؛ فوجب تحريك اللام لالتقاء الساكنين، وكان الكسر أولى لوجهين أحدهما أن نزال وبابه مؤنث، والكسر من علم التأنيث نحو قمت وضربك فحرك بأشكل الحركات به، والوجه الآخر أنه كسر على حد ما يوجبه التقاء الساكنين "[3]. والغرض من أسماء الأفعال المبالغة. قال ابن السراج:" فجميع هذه الأسماء التي سمي بها الفعل إنما أريد بها المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كفت عنها"[4].

---

(1) نظم الفرائد ، ص٧٤-٧٥
(2) الكتاب ،١/٢٤٨
(3) شرح المفصل ، ٤/٥٠
(4) الأصول في النحو،٢/١٣٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨. **علة عدم عمل (علمت) في المضاف إلى اسم الاستفهام هي**، أن المضاف إلى الاستفهام يكون له حق الصدارة كالاستفهام تماما، وما له حق الصدارة لا يعمل فيه ما قبله، ولكن يعمل فيه ما بعده. ووجب له صدر الكلام[١]. وذلك نحو: علمت أبو من زيد؛ لأن المضاف اكتسب من المضاف اليه معنى الاستفهام، فاستحق الصدارة، ولذلك لم يعمل الفعل علمت في "أبو"؛ لأن ما له حق الصدارة إنما يعمل فيه ما بعده لا ما قبله.

٩. **تعليل وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام**، نحو: من أنت؟ وكم ديناراً معك؟، يعلل المهلّبي وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام بأنها طريق إلى الاستعلام. والاستعلام قبل الإعلام؛ فلذلك وجب له صدر الكلام[٢]. أما لماذا استحق الاستفهام حق الصدارة، فقد علل الورّاق ذلك بأن الاستفهام إذا دخل على الجملة كان استفهامًا عنها جميعها، فلو قدمت المستفهَم عنه على أداة الاستفهام لم يبقَ فيها معنى الاستفهام، والمعاني ليس فيها قوة تصرف فيما قبلها[٣]. يقول ابن الشجري:" والاستفهام يقع صدر الجملة وإنما لزم تصديره، لأنك لو أخّرته تناقض كلامك، فلو قلت جلس زيد أين؟ وخرج محمد متى؟ جعلت أول كلامك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام فلذلك وجب أن تقدم الاستفهام، فتقول: أين جلس زيد؟ لأنّ مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، فزال بتقديم الاستفهام التناقض"[٤].

١٠. **علة تصدر (كم) الخبرية الكلام**، هي حملها على نقيضتها (ربَّ)أي قياسا على النقيض؛ لأن (ربَّ) لها صدر الكلام، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره. ونقل عن أستاذه علة اخرى هي أن الخبرية منقوله عن الاستفهامية، فكان حكمها حكم ما نقلت عنه[٥]. أي مراعاة للأصل.

---

[١] نظم الفرائد : ص٧٧
[٢] نظم الفرائد : ص ٧٧
[٣] علل النحو، ص ٤٨٣
[٤] الأمالي الشجرية : ٤٠٢/١
[٥] نظم الفرائد، ص ٨٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعن وجوب تصدر" كم " بنوعيها، قال سيبويه:" لأنها لا تكون إلا مبتدأة، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة، لا تقول: رأيت كم رجلا. وإنما تقول: كم رأيت رجلا. وتقول: كم رجلٍ أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجلٍ[1]. وأما عن علة تصدرها خبرية؛ فلحملها على رُبَّ، قال سيبويه:" واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ؛ لأن المعنى واحد... "[2].

وكرّر ابن السراج كلام سيبويه فقال:" واعلم أن كم لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر، ولا يجوز أن تبنيها على فعل، وأنها تكون فاعلة في المعنى ومفعولة ومبتدأة وظرفا، كما يكون سائر الأعداد في التقدير لا يجوز أن تقول: رأيت كم رجلا، فتقدم عليها ما يعمل فيها. فأما كونها فاعلة فقولك: كم رجلا أتاني، وأما كونها مفعولة فقولك: كم رجلا ضربت..."[3].

أمّا الوراق فعلّل تصدرها قياساً على النفي؛ لأن التقليل نفي في المعنى، قال:" (كم) تستحق الصدارة في الكلام؛ لأنها نقيضة ربّ، ورب تقع صدر الكلام؛ لأن فيها معنى النفي، إذ كانت القلة نفي الكثرة، فلما دخلها النفي الذي له الصدارة حملت عليه[4].

١١. **علة بناء (كم) الاستفهامية**، هي مشابهتها حرف الاستفهام؛ الهمزة[5].

ذكر الوراق أن (كم) الاستفهامية بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام[6]. والصحيح أن بناء كم الاستفهامية لشيئين[7]: ١_مشابهتها الحرف وضعا وإبهاما. ٢_تضمنها معنى حرف الاستفهام. فالمهلّبي اقتصر على سبب واحد فقط.

---

(١) الكتاب : ١٥٨/٢
(٢) الكتاب : ١٦١/٢
(٣) الأصول في النحو،١|٣١٦
(٤) علل النحو ٥٤٩
(٥) نظم الفرائد، ص ٩٠
(٦) علل النحو، ص ٥٤٨
(٧) المساعد على تسهيل الفوائد،٢|١١٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢. **علة بناء (كم) الخبرية**، هي مشابهتها (ربَّ)؛ لأن (كم) الخبرية معناها التكثير، و(ربَّ) معناها التقليل، ولما كانت (ربّ) مبنية لحرفيتها، بني ما حُمل عليها، وعلة ثانية أنها منقولة من الاستفهامية، فبقيت على بنائها الأول[١].

وقد نصّ سيبويه على أن كم بنوعيها الخبرية والاستفهامية مبنية، بقوله:" وهي تكون في الموضعين اسما فاعلا ومفعولا وظرفا، ويبنى عليها، إلا أنها لا تتصرف تصرّف يوم وليلة، كما أن حيث وأين لا يتصرفان تصرف تحتك وخلفك"[٢].

وذكر الورّاق أن بناء(كم) الخبرية إنما كان لشبهها بنقيضتها (ربّ). وربّ حرف، فوجب أن تجري نقيضتها مجراها، إذ كان قد دخلها معنى الحرف[٣].

فبناء كم الخبرية لثلاثة أسباب[٤] أيضا:

١_مشابهتها الحرف وصفا وابهاما.

٢_لحملها على نقيضتها "رُبَّ".

٣_كونها منقولة عن الاستفهامية عند المهلّبي، أي مراعاة الأصل.

١٣.**تعليل إفراد تمييز المركب وألفاظ العقود**، يقول المهلّبي:" فإن أعداد المركب والعقود لا تكون إلا مفردة " كيلا يُجمع بين جمع المفسِّر والمفسَّر، فلا يقال أحد عشر دنانير، ولا عشرون دنانير[٥].

---

[١] نظم الفرائد : ص ٩٠
[٢] الكتاب : ١٥٦/٢
[٣] علل النحو، ص ٥٤٨
[٤] المساعد على تسهيل الفوائد،٢|١١٤
[٥] نظم الفرائد، ص ٩١ - ٩٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أي كراهة الجمع بين جمعين، فدلالة المفسَّر على الجمع تغني عن جمع المفسِّر. وهذا هو تعليل المبرد لذلك قال:" وأنت إذا قلت: خمسة عشر ونحوه، فقد بيّنت العدد، فلم تحتج إلى النوع، فجئت بواحد منكور يدل على جنسه؛ لأنك قد استغنيت عن ذكر الجماعة "[1].

١٤.**تعليل عدم جواز حذف مميز كم الخبرية**، هي أنه لا يجوز الاقتصار على المضاف دون المضاف إليه، فكما لا يجوز أن تقول عندي ثلاثةُ بحذف التنوين وأنت تريد أثوابٍ كذلك لا يجوز أن تقول: كم، وأنت تريد غلمانٍ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وكل واحد من تمام صاحبه[2]. فحذف المضاف إليه وتبقية المضاف قبيح[3].

١٥. **تعليل اسمية (كم) الاستفهامية**، علل المهلّبي اسمية "كم" بصحة الإبدال منها؛ لأنّ الاسم لا يبدل منه إلا اسم مثله[4] نحو: كم كتابا قرأت؟ أعشرين أم ثلاثين؟ .وصحة الإبدال هي نظرية الإحلال النحوي.

١٦. **تعليل عدم جواز العطف بحرف (لا) في كم الاستفهامية**، هي أن (لا) لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وفي الاستفهام لم تُدخل الأول في شيء فتخرج الثاني منه[5].

قال سيبويه:" وتقول كم قد أتاني، لا رجلٌ ولا رجلان، وكم عبيد لك، لا عبدٌ ولا عبدان. فهذا محمول على ما حمل عليه كم، لا على ما تعمل فيه كم... وهذا جائز في التي تقع في الخبر. فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين"[6]. اي لا يجوز العطف ب"لا" في الاستفهامية دون الخبرية.

---

[1] المقتضب : ١٦٣/٢
[2] نظم الفرائد، ص ٩٢
[3] شرح المفصل، ٤ / ١٢٩
[4] نظم الفرائد، ص ٩٤
[5] نظم الفرائد، ص ٩٥
[6] الكتاب، ١٦٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتابع المبرد سيبويه قائلا:" ولو قلت: كم رجلٍ قد أتاني لا رجل، ولا رجلان- كان جيدا، لأنك تعطف على (كم)" [1]. وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي:" الخبرية يعطف عليها بلا، فيقال: كم مالك لا مائة ولا مائتان... لأن المعنى: كثير من المال... لا هذا المقدار بل أكثر منه. ولا يجوز في الاستفهامية: كم درهماً عندك لا ثلاثة ولا أربعة؛ لأن"لا" لا يعطف بها إلا بعد موجب؛ لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول، ولم يثبت شيء في الاستفهام"[2].

١٧. **تعليل زيادة اللام في نحو: يا ويح لزيدٍ**[3]، علّل المهلّبي زيادة اللام في يا ويح لزيد، بإن زيداً مضاف إليه متضمن لمعنى اللام، وعليه فاللام زائدة بين المتضايفين.

١٨. **علة رفع جواب النفي بعد إسقاط الفاء**، هي أنه لا يتقدر معه حرف الشرط[4].

١٩. **تعليل انقلاب الواو ياء في "ثياب" وبابه**، علّل المهلّبي قلب الواو ياء في باب ثياب بخمسة أمور هي: سكون الواو في الواحد، ومجيء ألف الجمع من بعدها، وتصحيح لام ثوب، وكسر الثاء، والجمع[5].

وكان سيبويه قد علّل ذلك بقوله:" هذا باب تقلب الواو فيه ياء، لا الياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء، ومثل ذلك: سوط وسياط، وثوب وثياب، وروضة ورياض. لما كانت الواو ميّتة ساكنة شبهوها بواو يقول؛ لأنها ساكنة مثلها؛ ولأنها حرف الاعتلال، ألا ترى أن ذلك دعاهم الى أن لا يستثقلوها في فَعَلان إذ كان ما أصله التحريك يسكن، وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يوجل في ييجل"[6]، وكان ابن جني قد علّل ذلك على نحو أوضح قائلاً:" ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو سوط، وثوب، إذا كسّرت فقلت:

---

[1] المقتضب،٣/٦٥ وانظر:الاصول في النحو،١/٣٢٢
[2] الأشباه والنظائر،٤/١٢٢
[3] نظم الفرائد، ص ٩٩
[4] نظم الفرائد، ص ١٠٤
[5] نظم الفرائد، ص ١٢٤
[6] الكتاب،٤/ ٣٦٠ -٣٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثياب، وسياط؟ وهذا حكم لا بد في تعليله من جمع خمسة أغراض، فإن نقصت واحدا فسد الجواب، وتوجّه عليه الإلزام. والخمسة: أنّ ثياباً، وسياطاً وحياضاً، وبابه جمع. والجمع أثقل من الواحد، وأن عين واحده ضعيفة بالسكون، وقد يراعى في الجمع حكم الواحد، وأن قبل عينه كسرةً، وهي مجلبة في كثير من الامر لقلب الواو ياء، وأنّ بعدها الفاً. والألف شبيهة بالياء، وأنّ لام سوط وثوب صحيحة"[1].

٢٠. **تعليل وجوب إبراز الضمير في اسم الفاعل في نحو: هندٌ زيدٌ ضاربته هي**، هي أنه هنا جرى خبراً لزيدٍ وفعلاً لهندٍ[2]، أي لم يجر الوصف على مَن هو له لفظا ومعنى[3]، قال سيبويه:" تقول: مررت برجل معه امرأة ضاربها هو، فكأنك قلت: معه امرأة ضاربها زيد. وإن شئت نصبت، تجري الصفة على الرجل، ولا تجريها على المرأة كأنك قلت ضاربِها وضاربَها، وخصصتة بالفعل "[4]، ويقول المبرد:" وتقول: مررت برجل معه امرأة ضاربها هو، لا يكون إلا كذلك؛ لأنك أجريت النعت عليها، والفعل له. وكذلك لو قلت: مررت برجل معه امرأة ضاربته هي. لم يكن من إظهار الفاعل بد؛ لأنه الفعل جرى على غير من هو له، وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل؛ لأنه تبين فيه الإضمار، وأنه محمول على الفعل"[5].

٢١. **تعليل عدم إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً**، هو عدم مشابهته الفعل المضارع، أي في عدم دلالته على الحال والاستقبال[6]. فاسم الفاعل إنما يعمل لمشابهته المضارع، والمضارع يدل على الحال والاستقبال، فاذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي امتنع عمله؛ لأنه إنما يعمل لمشابهته الفعل المضارع.

---

(١) الخصائص ، ١/ ١٥٨ ـ ١٥٩
(٢) نظم الفرائد ، ١٢٥ ، ١٣٢
(٣) المقتضب ٢٦٢/٣ ، ١٣٥/٤
(٤) الكتاب : ٥٣/٢
(٥) المقتضب : ٢٦٢/٣
(٦) نظم الفرائد : ١٣٢-١٣٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا ما نصّ عليه سيبويه قديماً:" فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة؛ لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له... فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنه إنما شبّه بما ضارعه من الفعل كما شبّه به في الإعراب. وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه. وجه الكلام وحده الجر؛ لأنه ليس موضعًا للتنوين. وكذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا قاتلُ عمرٍو أمسِ وعبدِ الله، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضربًا شديدًا وعمرٍو... ؛ لأن معنى الحديث في قولك: هذا ضارب زيد: هذا ضَرَبَ زيداً، وإن كان لا يعمل عمله"[1]. وتابع المبرد سيبويه فقال:" تقول هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وهما ضاربا زيد، وهم ضاربو عبدالله، كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز فيه إلا هذا؛ لأنه اسم بمنزلة قولك: غلام زيد، وأخو عبدالله. فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيا لا تنونه؛ لأنه اسم وليست فيه مضارعة الفعل. ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام، وتضيفه؛ كما لم يجز ذلك في الغلام، فهو كالاسماء التي لا معنى للفعل فيها "[2].

قال الوراق:" إن قال قائل: لمَ وجب لاسم الفاعل أن يجري مجرى الفعل إذا أريد به الحال والاستقبال، ولم يجز هذا المعنى فيه إذا أريد به المضي، ولزم وجها واحداً وهو الجر؟ قيل له: لأن أصل الأسماء ألّا تعمل إلا الجر... فبقي اسم الفاعل إذا أريد به الماضي على أصله "[3].

٢٢.تعليل وجوب الإضافة، وإسقاط نوني التثنية والجمع من اسم الفاعل عند الاتصال بالضمير، هي أن هذه النون كالعوض من التنوين في الواحد، فإذا أضفت حذفت التنوين فقلت: هذا ضاربُ زيدٍ، كذلك تحذف في قولك: هذان ضاربا زيدٍ، إلا أنك بالخيار بين أن تثبت التنوين والنون وتنصب وبين أن تحذف وتخفض، هذا إذا كان الاسم المعمول ظاهرًا، فإذا كان مضمرًا فحذف

---

[1] الكتاب : ١٧١/١

[2] المقتضب : ١٤٨/٤

[3] علل النحو ، ١٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التنوين والنون والإضافة لا غير؛ لأنه ما أمكنك استعمال الضمير متصلاً فلا تفصله فتقول: هذان ضارباه، وهؤلاء ضاربوه[1].

وقد علّل ذلك سيبويه قديما فقال:" واعلم أنّ حذف النون والتنوين لازم مع علامة الضمير غير المنفصل، لأنه لا يتكلم به مفردا حتى يكون متصلا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنَّه النونُ والتنوينُ في الاسم؛ لأنهما لا يكونان إلا زوائد، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف، والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة الضمير المتصل؛ لأنه اسم ينفصل ويُبتَدأ به، وليس كعلامة الإضمار؛ لأنها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقرب إليها من المظهر، اجتمع فيها هذا والمعاقبة "[2].

٢٣. تعليل جواز العطف بالنصب على خبر ما العاملة عمل ليس إذا كان المعطوف سببا، نحو: ما زيد راكبا ولا سائراً أخوه، ووجوب الرفع وعدم النصب في العطف إذا لم يكن المعطوف سببا أي إذا كان أجنبيا، وهنا يجب الرفع ويكون العطف عطف جملة على جملة، وذلك مثل: ما زيد سائراً ولا ذاهبٌ عمروٌ. والعلة في ذلك أنك هناك جعلت الأخ فاعلا بقولك: سائر أخوه، ومع الأجنبي يكون ذاهب خبراً مقدماً، وإذا تقدم الخبر بطل عملها[3]. وقد سبق ان نصّ على ذلك سيبويه بقوله:" وتقول: ما زيد كريما ولاعاقلا أبوه، تجعله كأنه للاول بمنزلة كريم لأنه ملتبس به... وتقول: ما زيد ذاهبا وما عاقل عمروٌ؛ لأنك لو قلت: ما زيد عاقلا عمروٌ لم يكن كلاماً؛ لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول"[4].

---

[1] نظم الفرائد ، ص ١٣٣
[2] الكتاب ، ١٨٧/١
[3] نظم الفرائد : ص ١٣٩
[4] الكتاب : ٦١/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكرر هذا المعنى في موضع آخر فقال:" وتقول: (ما أبو زيْنب ذاهباً ولا مقيمةٌ أمُّها) ترفع، لأنك لو قلت: (ما أبو زينب مقيمةٌ أمُّها) لم يجز؛ لأنها ليست من سببه، وإنما عملت (ما) فيه لا في (زينب) "[1].

٢٤. **تعليل عدم جواز الإضمار في (ما)، فلا يحسن: زيدٌ ما قائمًا، كما يحسن: زيدٌ ليس قائمًا؛** لأن ليس فعل يتحمل الضمير، و(ما) حرف والحروف لا يضمر فيها، والأفعال يفسر بعضها بعضًا، وأما الحروف فلا تتحمل الضمير[2].

وكان سيبويه قد نصّ على أن الحروف:" لا يجوز الإضمار فيها؛ لأنها جوامد لا تتصرف..." [3]، ثم وازن المهلّبي بين "إن" و " ما " من حيث الإضمار، قائلا:" ولزم في" أن" الإضمار فيها لأن" إنَّ " تعمل في جميع اللغات عمل الفعل، فكان يجب أن يقع الإضمار فيها كوقوعه في الفعل، ولم يجز أن يستتر الضمير في" ما "، ولا يتصل بها، وإن عملت الرفع؛ لأنه قد يبطل عملها في جميع اللغات إذا تقدم خبرها..." [4].

٢٥. **تعليل عدم جواز أن يكون خبر (ما) ماضيًا،** هو أن (ما) لنفي الحال، فلا معنى للمضي فيها[5].

٢٦. **تعليل مشابهة فتحة ما لا ينصرف بحركة البناء،** هو أنه لا يجوز إتباعها في نحو: مررت بأحمدَ الظريفِ على أن تنصب الظريف، فلما لم يجز أن تتبع اللفظ في حالة الجر، وخالفت الاسم صفته بكونها مجرورة وهو منصوب، أشبهت هذه الحركة بهذا الحكم حركة البناء[6].

---

(١) الكتاب ، ٦٣/١
(٢) نظم الفرائد ، ص ١٣٩ – ١٤٠
(٣) الكتاب ، ١/ ٧١ -٧٢
(٤) نظم الفرائد : ١٣٩ -١٤٠
(٥) نظم الفرائد ،١٤١
(٦) نظم الفرائد، ص١٤٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٧. **تعليل مشابهةُ حركةُ البناء الضم بحركةُ الإعراب**، هو أنه يجوز أن تنعت المبنيّ على الضم على لفظه فتقول: يا زيدُ الظريفُ في قولك: يا زيدُ[١].

٢٨. **تعليل عدم جواز ترخيم النعت**، هو أن المقصود بالنداء غيره فلا تَطَرّق إذًا إلى ترخيمه[٢].

وقد سبق أن قرّر سيبويه ذلك قائلا:" إنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف؛ لأنهما غير مناديين"[٣].

٢٩. **تعليل عدم جواز ترخيم المبهم والضمير**، هي أنهما لم يتغيرا في النداء عن أصل وضعهما فيرخما كهذا وهذان وهو[٤]. أي لم يؤثر فيهما النداء.

قال الوراق:" وأما المبهم فلا يجوز ترخيمه لأنه وإن كان معرفة فهو في الأصل من نعت" أيّ" فلما كان في المعنى نعتاً صار غير منادى فلهذا لم يرخّم، وإن شئت قلت: إنه لما كان نعتاً للاسم، ثم حذفت المنعوت، قبح ترخيمه؛ لأن ذلك يكون إجحافاً به "[٥]، وعلّل ذلك العكبري بقوله:" ولا يرخم المبهم وإن زاد على ثلاثة أحرف لأوجه: أحدها أنه ضعف بالإبهام، فلا يضعف بالحذف، والثاني أن إبهامه يقربه من النكرة، والنكرة لا ترخم. والثالث أنه في الأصل وصف لـ (أيَّ)، فلم يجمع بين حذفين. والرابع أنه وصف لـ (أيَّ) والأوصاف لا ترخم مع الموصوفات، فكذلك ما هو في تقديرها "[٦]، يلاحظ على المهلّبي في هذه العلة أنه لم يتفق مع غيره في التعليل، فكان أبسط منهم وأقرب.

٣٠. **تعليل عدم جواز ترخيم كلٌ من المضاف والمضاف إليه**، أما عدم جواز ترخيم المضاف ،فلأنه لم ينتقل في النداء من الإعراب إلى البناء، وأن المضاف بمثابة وسط الاسم، ووسط الاسم

---

[١] نظم الفرائد، ص ١٤٤
[٢] نظم الفرائد، ص ١٥١
[٣] الكتاب، ٢٤٧/٢
[٤] نظم الفرائد، ص ١٥١ ـ ١٥٤
[٥] علل النحو، ص ٤٨٢
[٦] اللباب، ١ / ٣٤٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا يُتطرق إليه بتغيير في ترخيم ولا غيره، وأما عدم جواز ترخيم المضاف إليه فهو أنه ليس المقصود بالنداء[1].

وكان سيبويه قد قرّر ذلك بقوله:" واعلم أنَّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف؛ لأنهما غير مناديين. ولا يرخم مضافٌ ولا اسم منون في النداء، من قبل أنه جرى على الأصل، وسلم من الحذف... إنما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم ولا يحذف قبل أن تنتهي إلى آخره؛ لأن المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من (الذي) إذا قلت: الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم[2].

٣١. **تعليل عدم جواز ترخيم النكرة غير المقصودة**؛ أنها لم يؤثر النداء في لفظها، إذ لم تتغير في النداء بالبناء، والذي يرخم هو المبني[3]، وقد نصَّ على ذلك سيبويه قبلاً بقوله:" لا يرخَّمُ مضاف ولا اسم منوّن في النداء"[4].

فالمنوّن هو النكرة غير المقصودة والعلّة أنه غير مبني وإنما يرخم المنادى المبني لا المعرب.

٣٢. **تعليل عدم جواز ترخيم الشبيه بالمضاف**، هو أنه لم ينتقل بالنداء إلى البناء، وأنه كلام عمل بعضه في بعض، فأشبه المضاف والمضاف إليه[5]. فهو يدخل في حكم المضاف والاسم المنوَّن في النداء.

---

(١) نظم الفرائد، ص ١٥١ ـ ١٥٢
(٢) الكتاب، ٢/٢٤٠
(٣) نظم الفرائد، ص ١٥٣
(٤) الكتاب ، ٢/٢٤٠
(٥) نظم الفرائد،١٥٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول سيبويه:" ولا يرخم مضاف ولا اسم منون في النداء "[1]، والاسم المنون كالشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة، معللا ذلك بقوله:" من قبل أنه جرى على الأصل، وسلم من الحذف حيث أجري مجراه في غير النداء وأنَّ الترخيم إنما يكون على النداء لا على الإعراب"[2].

٣٣. **تعليل عدم جواز ترخيم المستغاث**، أنه بدخول حرف الجر عليه الموجب لإعرابه من الجر والتنوين يصبح معربًا، ولا يرخم المعرب وإنما يرخم ما عمل فيه النداء البناء[3]، وقد علّل سيبويه ذلك بقوله:" ولا ترخم مستغاثا به إذا كان مجرورا لأنه بمنزلة المضاف إليه "[4].

٣٤. **تعليل عدم جواز ترخيم الثلاثي متحرك الوسط**، هو كراهية الاجحاف بالاسم الثلاثي؛ لأن أقل الأصول ثلاثة أحرف، إلا أن يكون في آخره تاء التأنيث نحو امرأة تسمى (ثُبَة) فإنه يجوز ترخيمها[5]. وقد نصَّ سيبويه أنّ كل اسم على ثلاثة أحرف مما ليس آخره هاء لا يجوز ترخيمه البتّة،

قال:" واعلم أنّ كل اسم على ثلاثة أحرف، لا يحذف منه شيء، إذا لم تكن آخره الهاء، فزعم الخليل رحمه الله أنَّهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء، ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة. فإنما أرادوا أن يقرّبوا الاسم من الثلاثة أو يصيّروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنه أخفُّ شيء عندهم في كلامهم، ما لم ينتقص، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصاراهم أن ينتهوا إليه "[6]. فلا يجوز ترخيمه؛ لأن الترخيم تخفيف، والثلاثي خفيف، والخفيف لا يخفف.

---

[1] الكتاب،٢/٢٤٠
[2] المصدر نفسه،٢/٢٤٠
[3] نظم الفرائد،١٥٤
[4] الكتاب،٢/٢٤٧،٢٤٠
[5] نظم الفرائد،١٥٤
[6] الكتاب،٢/٢٥٥-٢٥٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٥. **علة عدم جواز ترخيم المندوب** أنه لو رُخِّم لذهبت منه فائدة الندبة، بزوال الحرف الدال عليها، في نحو: وازيداه[١].

وقد علّل ذلك سيبويه بقوله: ولا ترخم المندوب لأنَّ علامته مستعملة، فإذا حذفوا، لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم[٢].

٣٦. **علة كتابة الألف المقصورة قائمة أو على شكل ياء**، هو أنه إذا كانت منقلبة عن واو فهي قائمة؛ وإذا كانت منقلبة عن ياء فهي على شكل ياء[٣].

وكان النحّاس قد علّل ذلك بقوله:" كل ما كان على فعل ثلاثي معتل إذا رددته إلى نفسك أو إلى المستقبل كان بالياء كتبته بالياء، وهو نحو، "رمى" و"مشى"، فإن رجع إلى الواو كُتِبَ بالألف نحو "دعا"و"غزا"، فإن كان الثلاثي اسماً، وكان يثنّى ويجمع بالياء كتب بالياء نحو:هدى: هديان، فإن رجع إلى الواو كتب بالألف، نحو عصا: عصوان، فإن كان هذا يجاوز ثلاثة أحرف كتب بالياء نحو:" استقرى" و"مثنى". وعلتهم في هذا أنهم أرادوا الفرق بين ذوات الياء، وذوات الواو في الثلاثي، وردّوا ذوات الواو إلى الياء فيما جاوز ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الياء أخفُّ من الواو"[٤].

٣٧. **تعليل عدم تعرُّف (غير)**، هو إبهامها الشديد أي، وقوعها على كل غير، واقتضاؤها إياه[٥]، وهذا ما قرّره سيبويه قديماً، قال:" وإنّما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ". وكل ما عدا المرء هو سواه، ولهذا لا تتعرف، ثم أكدَّ هذا المعنى مرّة أخرى بقوله:" ليس باسم متمكن، وأنها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام "[٦].

---

(١) نظم الفرائد، ص ١٥٤
(٢) الكتاب، ٢ / ٢٤٠
(٣) نظم الفرائد، ص ١٦١
(٤) صناعة الكتّاب،١٣٤
(٥) نظم الفرائد، ص ١٧٤
(٦) الكتاب ، ٤٧٩/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال المبرّد:" فأما "غيرك" إذا قلت: مررت برجل غيرك فإنما هو: مررت برجل ليس بك، فهذا شائع في كل مَن عدا المخاطب"[1].

٣٩. تعليل وجوب نصب المستثنى إذا تقدم في نحو: ما لي إلا العسلَ شرابٌ، هو أنه يجوز في العسل الرفع على البدل مما قبله _ قبل التقديم _ والنصب على تمام الكلام، والرفع أقوى وأجود، فإذا قدمه صار الأضعف أقوى؛ لقبح تقديم البدل على المبدل منه، والمستثنى على المستثنى منه[2].

وقد نصَّ على ذلك سيبويه قبلاً في باب ما يقدم فيه المستثنى بقوله:" وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحد، وما لي إلا أباك صديق. وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنّما وجهه أن بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأنَّ الاستثناء حقَّه أن تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخّرت المستثنى "[3].

وتابع المبرّد سيبويه، فقال في" باب ما لا يجوز فيه البدل": "وذلك الاستثناء المقدم نحو ما جاءني إلا زيداً أحدٌ، وما مررت إلا زيداً بأحد. وإنّما امتنع البدل؛ لأنّه ليس قبل زيد ما تبدله منه، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز ها هنا غيره "[4].

وقال ابن السرّاج:" والقياس عندي إذا قال قائل: قام القوم إلا أباك، فنفيت هذا الكلام، أن تقول: ما قام القوم إلا أباك، لأنَّ حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته، فأمّا إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب تمامه وبنى كلامه على البدل قال: ما قام القوم إلا

---

[1] المقتضب، ٢٨٩/٤
[2] نظم الفرائد، ص ١٧٩
[3] الكتاب، ٣٣٥/٢
[4] المقتضب، ٣٩٧/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبوك، فإن قُدمت المستثنى لم يكن إلا النصب نحو قولك: ما لي إلا أباك صديقٌ، وما فيها إلا زيداً أحداً، لأنه قد بطل البدل، فلم يتقدم ما يبدل فيه، لأنّ البدل كالنعت إنما يجري على ما قبله"[1].

٤٠. تعليل وجوب نصب المستثنى إذا كررتْ (إلا) في نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا، وإلا زيدًا إلا عمرٌو، هي أن الفعل الواحد لا يرفع فاعلين من غير أن يشرك بينهما بحرف عطف، فوجب رفع أحدهما ونصب الآخر، وهما جميعًا مستثنيان[2].

قال سيبويه في باب تثنية المستثنى، أي تكريره:" وذلك قولك: ما أتاني إلازيدٌ إلا عمراً، ولا يجوز الرفع في عمرو من قِبَل أنَّ المستثنى منه لا يكون بدلاً من المستثنى. وذلك أنّك لا تريد ان تُخرِج الأوّل من شيء تدخل فيه الآخر. وإن شئت قلت: ماأتاني إلا زيداً إلا عمروٌ، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو، فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخِر، وإن شئت نصبت الآخِر ورفعت الأوّل"[3].

٤١. علة جر ما بعد (سوى)، هي أنها ظرف مكان، وهي في نفسها منصوبة الموضع[4]. يرى سيبويه أن القول: أتاني القوم سواك كالقول: أتاني القوم مكانك وما أتاني أحد مكانك[5].

واستدلّ المبرّد على ظرفية سواك بقوله:" ومما لا يكون إلا ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً "سوى" أو "سواء" ممدودة بمعنى سوى، وذلك أنّك إذا قلت: عندي رجل سِوى زيدٍ، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أي يسدّ مسدّه أو يغني غناءه "[6].

---

(١) الأصول في النحو،٢٨٣/١
(٢) نظم الفرائد، ص ١٧٩
(٣) الكتاب، ٢ / ٣٣٨،وانظر: المقتضب،٤٢٤/٤، الأصول في النحو ٢٨٣/١
(٤) نظم الفرائد،١٨٢
(٥) الكتاب،٣٥٠/٢
(٦) المقتضب،٣٤٩/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن السراج:" وذكر سيبويه قولهم:" أتاني القوم سواك، وحكى عن الخليل أنّ هذا كقولك:أتاني القوم مكانك، إلا أنّ في سواك معنى الاستثناء وسواء تنصب في هذا كله؛ لأنها تجري مجرى الظروف وتخفض ما بعدها"[1].

٤٢. **تعليل عدم جواز صرف ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة في الضرورة**، هي أن التنوين ساكن والألف ساكنة فلا حاجة إلى التنوين؛ لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان[2]. وكان سيبويه قد بيّن ذلك قديماً بقوله:" أما ما لا ينصرف أي في المعرفة والنكرة فنحو: حبلى وحُبارى، وذاك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلا من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تُلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث "[3].

٤٣.**تعليل الأولوية في الإعراب بقلة التقدير**، قال المهلّبي:" فإذا قلت زيد مررت بأخيه؛ فالرفع ههنا أقوى من قولك: زيد مررت به، وقولك: زيد مررت به؛ الرفع فيه أقوى من قولك: زيد ضربت أخاه، وقولك: زيد ضربت أخاه؛ الرفع فيه أقوى من قولك: زيد ضربته، وإذا عكسته كان بضدّ ذلك، فيكون النصب في قولك: زيداً ضربته أقوى من النصب في قولك زيدا ضربت أخاه والنصب في(زيداً ضربت أخاه) أقوى من النصب في (زيداً) مررت به، والنصب في (زيداً) مررت به أقوى من النصب في (زيداً) مررت بأخيه، والعلة في ذلك أنك إذا قلت زيداً مررت بأخيه احتجت الى ثلاثة أشياء: إضمار فعل من غير لفظ هذا الظاهر ومعناه، متعدّياً بنفسه، فيكون التقدير أذكر لك زيداً مررت بأخيه، وإذا قلت: زيداً مررت به احتجت إلى إضمار فعل من غير لفظ هذا الظاهر ومن معناه؛ وإلى أن يكون متعدّياً بنفسه، ويكون التقدير: جزت زيداً مررت به، أو لقيت زيداً مررت به، فصار النصب اقرب من الأول لاحتياجك إلى تقديرين في شيئين لا غير. وإذا

---

[1] الأصول في النحو،٢٨٧/١

[2] نظم الفرائد،١٨٩-١٩٠

[3] الكتاب،٢١٠/٣-٢١١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قلتُ: زيداً ضربتُ أخاه احتجتُ إلى إضمار فعل من معنى هذا الظاهر لا غير، فيكون التقدير: أهنت زيداً ضربت أخاه، فيكون هذا دون ذلك في البعد. وإذا قلت: زيداً ضربته فتقديره: ضربت زيداً ضربته؛ وإنما أضمرت مثل ما أظهرت، وكان هذا أقل الوجوه تعسّفاً، فلذلك ترتّب في الرفع والنصب[1].

يقول سيبويه:" فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته فلزمته الهاء... وإن شئت قلت زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره... فالنصب عربي كثير والرفع أجود"[2]. ثمَّ أردف يقول:" فإن قلت: زيد مررت به فهو من النصب أبعد من ذلك؛ لأنَّ المضمر قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ فصار كقولك: زيد لقيت أخاه، وإن شئت قلت: زيداً مررت به، تريد أن تفسّر به مضمراً. وإذا قلت: زيدٌ لقيت أخاه فهو كذلك وإن شئت نصبت؛ لأنَّه إذا وقع على شيءٍ من سببه فكأنَّه قد وقع به "[3]. فترتيب سيبويه للمسائل والتراكيب يوضّح أولويتها عنده.

٤٤. تعليل وجوب رفع الاسم وعدم نصبه على الاشتغال في نحو: زيدٌ رجلٌ ضربته، هي أن الصفة لا تعمل في الموصوف؛ فلذلك لا تفسر فعلاً مقدمًا يعمل في الموصوف بناء على القاعدة التي تقول: ما لا يعمل لا يصلح أن يفسر عاملاً[4]. وقد علّل ذلك سيبويه قديماً فقال:" وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك أي وجوب الرفع، وذلك إشارة الى قوله سابقاً:" ومما لا يكون إلا رفعاً قولك: أأخواك اللذان رأيت... وذلك قولك: أزيدٌ أنتَ رجلٌ تضربُه فإذا كان وصفا فأحسنه أن يكون فيه الهاء؛ لأنه ليس بموضع إعمال... والفعل في موضع الوصف يكون كما كان في موضع الخبر "[5].

---

[1] نظم الفرائد، ص ٢١٤ ـ ٢١٥
[2] الكتاب،٨١/١
[3] الكتاب ، ٨٣/١
[4] نظم الفرائد،٢١٥
[5] الكتاب،١٢٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٥. تعليل اختيار النصب في الاشتغال في الجملة الاستفهامية والأمرية والنهيية والجحدية والعرضية والجزائية، هي أنها محال الأفعال، فالاستفهام عن الفعل والأمر لا يكون إلا بالفعل، وكذلك البقية؛ فذلك قوّى النصب[١].

وكان سيبويه قد علّل ذلك قبلاً بقوله:" والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل، ويبنى على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنَّ الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أنَّ حروف الاستفهام بالفعل أولى"[٢].

وقال: أن حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل مظهرًا أو مضمرًا، فإن اضطر شاعر وقدم الاسم نصب؛ لان الاستفهام كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل؛ لهذا اختير النصب[٣].

٤٦. تعليل عدم صرف أحمد وأسعد في المعرفة، وصرفهما في النكرة، هي أن منع صرفهما للتعريف ووزن الفعل. وصرفهما في النكرة لزوال أحد سببي المنع وهو التعريف[٤].

قال سيبويه:" كلُّ أفعلٍ يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعلٍ يكون اسماً تصرفه في النكرة"[٥]. وقال أيضاً:" فما كان من الأسماء أفعل، فنحو: أفكل، وأزمل، وأيدع، وأربع، لا تنصرف في المعرفة؛ لأنَّ المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة، حيث أشبهت الفعل، لثقل المعرفة عندهم"[٦].

يعلل سيبويه عدم صرفهما في المعرّف بتوافر علتين من علل منع الصرف، هما: العلمية ووزن الفعل، وانصرافها في النكرة؛ لبعدها عن الأفعال.

---

[١] نظم الفرائد، ص ٢١٦
[٢] الكتاب، ١٣٧/١
[٣] الكتاب، ١٣٧/١-١٣٨
[٤] نظم الفرائد، ٢١٧
[٥] الكتاب، ٣ / ٢٠٣
[٦] المصدر نفسه، ١٩٤/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٧. **تعليل عدم صرف (أحمر) صفة**، هي أنه لا ينصرف معرفة ولا نكرةً للصفة ووزن الفعل[١].

قال سيبويه:" أعلم أنَّ أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك؛ لأنَّها أشبهت الأفعال نحو أذهب وأعلم"[٢]. وكرر ذلك مرة أخرى بقوله:" وإنَّما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنَّه ضارع الفعل"[٣].

ويقول الزجّاج:" فإجماع النحويين أنَّ "أفعل"ههنا لا ينصرف وإنّما لم ينصرف لأنَّه أجتمع فيه: أنَّه صفة، وأنَّه على وزن "أفعل" نحو:" أذهب و أعلم" ويقول:" فإن كان "أحمر" إنَّما سمّي بصفة غلبت عليه فإنَّه غير مصروف في المعرفة والنكرة "[٤].

٤٨. **تعليل منع جمع الوصف أفعل، جمع السلامة**، هي أنه لم يجرِ على فعله كما جرى المحمرُّون مثلاً على أحمر[٥]، يقول سيبويه:" وأما أفعل إذا كان صفة فإنه يُكَسَّرُ على فُعْل... وذلك أحمر وحُمْر وأخضر وخُضْر وأبيض وبيض... والمؤنث من هذا يجمع على فُعْل، وذلك: حمراء وحُمر، وصفراء وصُفر"[٦].

٤٩. **تعليل منع (أجمع) من الصرف**، هي التعريف ووزن الفعل[٧].

يقول سيبويه:" وأمّا أجمع وأكتع فإذا سميت رجلاً بواحد منهما لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك: مررت به أجمع أكتع، بمنزلة أحمر؛ لأنَّ أحمر

---

[١] نظم الفرائد، ص ٢١٧
[٢] الكتاب، ٣ / ١٩٣
[٣] الكتاب،٣/١٩٨
[٤] ما ينصرف وما لا ينصرف للزجّاج،ص٩،ص١٢
[٥] نظم الفرائد، ص ٢١٨
[٦] الكتاب،٣|٦٤٤
[٧] نظم الفرائد، ص ٢١٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صفة للنكرة، وأجمع وأكتع إنَّما وصف بهما معرفة، فلم ينصرفا لأنّهما معرفة. فأجمع ههنا بمنزلة كلّهم"[١].

٥٠. **علة عدم تثنية (أفعل من) وجمعه وتأنيثه**، هي تضمنه معنى الفعل والمصدر الذي لا يصح جمع واحد منهما[٢].

٥١.**تعليل جمع (أرمل) جمع السلامة**، هي أن مؤنثه من لفظه، وكان بالهاء أشبه الأسماء[٣].

٥٢. **علة تسمية الحال فضلة**، هي زيادتها على ركني الجملة كالمفعولية: [٤].

قال المبرد:" اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبّه بالمفعول في لفظ أو معنى" [٥].

وقال ابن السراج في باب:" ذكر ما شبّه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي "يقول:" فأمّا الذي يسمّونه الحال، فنحو قولك: جاء عبدالله راكباً. فراكب منتصب لشبهه بالمفعول؛ لأنّه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله، وإنَّ في الفعل دليلاً عليه، كما كان فيه دليل على المفعول"[٦].

٥٣. **علة كون الحال نكرة**، هي شبهها بالتمييز من حيث إن الحال بيان لكيفية الفعل، والتمييز بيان لنوع المميّز[٧].

يعلل الورّاق ذلك أن الحال تشبه التمييز في التبيين فيها، والتمييز نكرة فوجب أن تكون الحال نكرة[٨].

---

[١] الكتاب،٣/٢٠٢-٢٠٣
[٢] نظم الفرائد، ص ٢٢٠
[٣] نظم الفرائد، ص ٢٢٠
[٤] نظم الفرائد، ص٢٢٧
[٥] المقتضب، ٤/٢٩٩
[٦] الأصول في النحو،١/٢١٢
[٧] نظم الفرائد، ص ٢٢٨
[٨] علل النحو، ص ٥٠٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٤. **علةُ كون صاحب الحال معرفةً**، هي شبه الحال بالخبر من حيث المعنى العام؛ ولهذا تكون الحال من معرفة أو ما هو منزّل منزلة المعرفة؛ لأن حقيقة الخبر أن يكون عن معروف أو ما تنزّل منزلة المعروف[١].

وقد نصّ سيبويه على ذلك فقال في باب بعنوان:" هذا باب ما ينتصب؛ لأنّه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله[٢]. وقال في باب آخر:" هذا باب ما يرتفع فيه الخبر... أو ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه حال لمعروف مبني على مبتدأ" [٣]. " وباب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنّه خبر لمعروف"[٤].

قال ابن السراج:" وقبيح أن تكون الحال من نكرة؛ لأنه كالخبر عن النكرة، والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدمنا ذكره في هذا الكتاب، فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال، كما جاز في الخبر..." [٥].

وقال ابن جني:" اعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل، والمفعول به. وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تمَّ عليها الكلام "[٦].

٥٥.**علة مجيء الحال مشتقة** شبهها بالصفة وذلك أنها صفة معنوية؛ لأنه إذا قيل: جاء زيدٌ ظريفًا، فقد وصف بالظرف في ذلك الوقت، كأنه قيل: جاء زيدٌ الظريف، في حال مجيئه[٧].

يقول ابن السراج:" والحال لا تكون... إلا صفة متصفة غير ملازمة "[٨].

---

[١] نظم الفرائد،٢٢٨
[٢] الكتاب،٧٧/٣
[٣] الكتاب،٨٦/٢، ٨٨
[٤] الكتاب،٨٨/٢
[٥] الأصول في النحو،٢١٤/١
[٦] اللمع،ص١٤٥
[٧] نظم الفرائد ،ص ٢٢٩
[٨] الأصول في النحو،٢١٣/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال في المقتصد:" وأمّا الوجه الذي يفارق منه الحال التمييز فهو أنّ أصل الحال أن يكون صفة، كقولك جاءني زيد راكباً، فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، وهذا المعنى بابه الصفات"[١].

٥٦. **علة مجيء المصدر نائبًا عن الحال**، هي لما فيه من الإيجاز والاختصار، ورفع كلفة التثنية والجمع في المذكر والمؤنث[٢].

٥٧. **علة تصدر (رُبَّ) الكلام، وإفادتها التقليل**، هي حملها على نقيضتها (كم)؛ لأن (كم) الخبرية للتكثير، و(ربّ) للتقليل، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره[٣].

قال المبرد:" رُبَّ معناها: الشئ يقع قليلاً... ولاتكون ربّ إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها "[٤]. بقصد الدّلالة على التقليل.

يقول ابن السراج:" ربّ: حرف جر وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل وذهبت إلى غلامٍ لك، ولكنه لما كان معناه التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلا " لكم" إذا كانت خبرا، فجُعل له صدر الكلام كما جعل " لكم" [٥] ".

قال الرماني:" ولها – أي رُبَّ – صدر الكلام لمضارعتها حرف النفي"[٦].

وقال السيوطي في استحقاق الصدارة:" كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً فمرتبته الصدر"[٧].

٥٨.**علة وجوب دخول (رُبَّ) على اسم نكرة فقط، هي أن عملها الخفض**، والخفض لا يكون إلا في الأسماء، و(ربّ) تقتضي اسمًا دالاً على الجنس فوجب أن يكون الاسم نكرة[٨]. يقول

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح،٦٧٦/١
[٢] نظم الفرائد،ص٢٢٩
[٣] نظم الفرائد،ص٢٤٢-٢٤٣
[٤] المقتضب،١٤٠/٤
[٥] الأصول في النحو ٤١٦/١،والكتاب٢٩٣/١
[٦] الحروف للرماني،ص١٠٦
[٧] الأشباه والنظائر،١٩٦/٢
[٨] نظم الفرائد، ص ٢٤٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سيبويه:" فربّ لا يقع بعدها إلا نكرة "[1]، " ويقول أيضا:" ويدلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول: ربّ رجلٍ وزيدٍ ولا يجوز لك أن تقول: ربَّ أخيه حتّى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة" [2].
وتابع النحاة سيبويه في ذلك، قال المبرد:" وربّ معناها الشئ يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشئ إلا منكوراً؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه"[3]. وقد نقل ابن السراج كلام المبرّد[4].

ومن ذلك علّل العكبري تنكير مجرورها بأن القليل يتصور في النكرة دون المعرفة[5]، ويرى ابن يعيش أنها تدخل على واحد يدل على أكثر منه فجرى مجرى التمييز؛ فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها؛ ولأنها نظيرة (كم) والتقليل والتكثير لا يتصوران في المعارف[6].

٥٩.تعليل جواز دخول (رُبَّ) على المضمر، هي شبه الضمير بالنكرة العامة لكونه لا يعود على شيء قبله، فلا يؤنث وإن وقع على مؤنث، ولا يثنى ولا يجمع وإن وقع على مثنى أو مجموع[7].

يقول ابن السراج:" فإذا أدخلوها على المضمر نصبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمر، فيقولون: ربَّه رجلاً، والمضمر ههنا كالمضمر في" نِعْمَ"، إذا قلت: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، إلا أنَّ المضمر في نِعْمَ مرفوع لأنه ضمير الفاعل، وهو مع ربّ مجرور وإنما جاز في ربّ وهي لا تدخل إلا على نكره من أجل أن المعنى تؤول الى نكره، وليس هو ضمير مذكور وحق الإضمار أن يكون بعد مذكور"[8].

---

(١) الكتاب ، ٤٢٧/١
(٢) المصدر نفسه ، ٥٥/٢
(٣) المقتضب،١٣٩/٤
(٤) الأصول في النحو،٤١٧/١
(٥) اللباب ، ١/ ٣٦٧
(٦) شرح المفصل ، ٢٧/٨ ،وانظر:الجنى الداني،٤٤٨
(٧) نظم الفرائد ، ٢٤٧
(٨) الأصول في النحو،٤١٩/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٠. **علّة دخول الهاء في المصادر المعتلة، وفي نحو: زنادقة،** التعويض عن الحرف المحذوف في نحو: أقام: إقوام: إقامة، وزنديق: زناديق: زنادقة[١].وقد علّل سيبويه ذلك قبلاً فقال:" اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غيرُ ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم، والعوض: قولهم: زنادقة و زناديق، حذفوا الياء وعوضوا الهاء "[٢].

٦١.**علّة إدخال الهاء في الوقف،** هي بيان الحركة وكراهية اجتماع ساكنين في نحو: ثمَّهْ [٣].

وقد علّل سيبويه ذلك قبلاً بقوله:" هذا باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة: حيث كان من كلامهم أن يبينوا حركة ما كان قبله متحركا مما لم يحذف من آخره شيء لأن ما قبله مسكن فكرهوا أن يسكن ما قبله، وذلك إخلال به، وذلك: هما ضاربانهْ ومما زادوا به الهاء بيانا قولهم: اضربِهْ"[٤].

٦٢.**علّة حذف التنوين مع (أل) التعريف،** هي أن التنوين دليل التنكير، واللام دليل التعريف، ولا يكون الاسم معرفًا منكرًا في حال واحدة[٥]. يقول سيبويه:" وإنما يدخلون الألف و اللام ليعرفوك شيئا بعينه قد رأيته أو سمعت به ومما يقوي أنه معرفة ترك التنوين فيه؛ لأنه ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينوّن، وينون إذا كان نكرة " [٦].

٦٣. **علّة حذف التنوين من الممنوع من الصرف،** هي أنها أشبهت الأفعال بوجود علتين فرعيتين فيها، أو ما يقوم مقامهما، فلم يدخلها من الإعراب إلا ما دخل الفعل وهو النصب

---

[١] نظم الفرائد، ص٢٥١
[٢] الكتاب ، ٢٥/١
[٣] نظم الفرائد، ص ٢٥٣
[٤] الكتاب ، ٤٢٢/٢، ١٦١/٤
[٥] نظم الفرائد، ص ٢٦٦
[٦] الكتاب ،٢/ ١٩٨ ـ١٩٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والرفع، ولما كانت الأفعال فرعًا على الأسماء من جهتين هما الافتقار والاشتقاق، أشبهتها هذه الأسماء بوجود هاتين العلتين فيها[1].

قال المبرد:" اعلم أنَّ كلَّ ما لا ينصرف مضارع به الفعل، وإنَّما تأويل قولنا: لا ينصرف. أي لا يدخله خفض ولا تنوين؛ لأنَّ الأفعال لا تخفّض ولا تنوّن. فلمّا أشبهها، جرى مجراها في ذلك، وشبهه به يكون في اللفظ، ويكون في المعنى، بأيِّ ذين أشبهها وجب أن يترك صرفُه"[2].

وتابع ابن السراج استاذه قائلاً:" والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين؛ لأنه مضارع عندهم للفعل والفعل لا جر فيه ولا تنوين... وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أضيف جر في موضع الجر، وإنما فعل به ذلك، لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين "[3].

٦٤. **علّة حذف التنوين من المنادى العلم والنكرة المقصودة**، هي وقوعها موقع المضمر المفرد المخاطب وهو قولك: يا أنت[4].

يقول المبرد:" فإن كان المنادى واحدا مفردا معرفة بني على الضم، ولم يلحقه تنوين وإنما فُعل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لا يكون معربا وذلك أنك إذا قلت: يا زيدُ، ويا عمرو، فقد أخرجته من بابه، فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنيا فلما أخرج من باب المعرفة، وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها وبنيته على الضم "[5]. وكرّر ابن السراج كلام المبرّد

---

(١) نظم الفرائد، ص ٢٦٦-٢٦٧
(٢) المقتضب،٣/٣٠٩
(٣) الأصول في النحو ، ٢/ ٧٩
(٤) نظم الفرائد، ص ٢٦٧
(٥) المقتضب ، ٤/٢٠٤ -٢٠٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائلاً:" إنَّ السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه غير المتمكن، وأنه وقع موقع المضمرة، والمكنيات فلما وقع زيد وما أشبهه بعد ياءٍ في النداء موقع أنت والكاف، وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف؛ بُني" [١].

٦٥. **علة حذف التنوين في الوقف رفعًا وخفضًا**، هي الاستراحة، وذلك أن الحركة لا تتهيأ إلا بإعمال العضو وإتعابه، فكان الوقف استراحة[٢].

٦٦. **علة إبدال التنوين الفاً**، هي خفّته فعوضوا من التنوين فيه ألفًا[٣].

يقول سيبويه:" أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجىء علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرّقوا بين التنوين والنون "[٤].

يعلل الورّاق ذلك بأن الألف خفيفة، وأن الإشارة إلى الفتح متعذرة لخفائه، فكان البدل من التنوين ألفًا يجتمع فيه أمران: أحدهما بيان الإعراب فيما قبله، والآخر أن تكون هذه العلامة لها حال تثبت في الوصل والوقف حتى لا يسقط حكمها في الوقف بحال؛ لأن شرط العلامة أن تثبت في كل حال[٥].

٦٧. **علة حذف التنوين من الاسم الموصوف بابن، وحذف ألف ابن**، هي التقاء الساكنين، ولكثرة الاستعمال، ولكونه موصوفًا؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد[٦].

وقد علّل سيبويه هذا الحذف بأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، فحذف الأول لالتقاء الساكنين[٧].

---

[١] الأصول في النحو ، ٣٣٣/١
[٢] نظم الفرائد، ص ٢٦٧
[٣] نظم الفرائد، ص ٢٦٧
[٤] الكتاب ، ١٦٦/٤
[٥] علل النحو، ص ١٤٨
[٦] نظم الفرائد، ص ٢٦٨
[٧] الكتاب، ٣ / ٥٦٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٨. **علة حذف التنوين من المضاف**، هي أن التنوين دليل انفصال، والإضافة دليل اتصال، ولا يكون الشيء منفصلاً متصلاً في حال واحدة[١].

يقول المبرد:" وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: المال لزيد، كقولك: مال زيد، فلا فصل بينهما إلا أن اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني من أجل الحائل فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف كان الأول نكرة ومعرفة بالذي بعده، فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف، صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعا اسما واحدا وانجر الآخر بإضافة الأول إليه، وذلك قولك: هذا عبد الله، وهذا غلام زيد، ولا تدخل في الأول ألفاً ولاماً وتحذف منه التنوين وذلك أن التنوين زائد في الاسم وكذلك الإضافة والألف واللام فلا يحتمل الاسم زيادتين "[٢].

٦٩. **علة عدم جواز تقديم معمول المصدر**، هي أن المصدر مقدّر بأن والفعل، و (أن) المصدرية هذه تحتاج إلى صلة وما بعدها صلتها، ولا تتقدم الصلة على الموصول؛ لأنهما بمثابة اسم واحد[٣].

قال المبرد:" أعجبني اليومَ ضربُ زيد عمرا. إن جعلت (اليوم) نصباً بأعجبني فهو جيد.
وإن نصبته بالضرب كان محالاً، وذلك لأنَّ الضَّرب في معنى "أن فعل"، و" أن يفعل" فمحال أن ينصب ما قبله؛ لأن ما بعده في صلته ولا يعمل إلا في ما كان من تمامه، فيصير بعض الاسم، ولا يُقدَّمُ بعض الاسم على أوّله"[٤]. فالمصدر إذا كان بتقدير أن والفعل فهو موصول ولا يتقدم شيء من معمولات الموصول عليه.

---

[١] نظم الفرائد، ص ٢٧٠
[٢] المقتضب ، ١٤٣/٤
[٣] نظم الفرائد ، ص، ٢٧٢
[٤] المقتضب، ١٥٧/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٠. **علة عدم عمل المصدر بشبهه شيء**، هي أنه لا يعمل بشبه شيء فهو قائم بنفسه؛ لأنه الأصل[١]. أي أن المصدر يعمل بالأصالة لا بالمشابهة لأي شيء آخر.

يقول ابن السراج:" اعلم: أن المصدر يعمل عمل الفعل، لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل "[٢].

وقد علّل ابن الوراق عمل المصدر بقوله:" إن قال قائل: من أين جاز أن يعمل المصدر وهو أصل الفعل- عمل الفعل؟

قيل له: من وجهين: أحدهما أنَّ الفعل لمّا كان مشتقّاً منه، وكان في المصدر لفظ الفعل، جاز أن يعمل عمله، إذ كلُّ واحدٍ منهما يدلُّ على الآخر.

والوجه الثاني: أنّك إذا قلت: أعجبني ضرب زيدٍ عمراً، فالمعنى(أعجبني) أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً، فلمّا كان المصدر مقدّراً بـ(أن و الفعل)، صار العمل في المعنى للفعل، فلمّا حذف لفظ الفعل بقي حكمه"[٣]. أي أنه أصل الفعل ومقدر ب (أن والفعل).

ويقول العكبري معللاً:" كل مصدر صح تقديره بـ(أن والفعل) عمل عمل فعله المشتق منه. وإنما كان كذلك؛ لأنه يشبه الفعل في أن حروفه فيه، وأنه يشاركه في الدلالة على الحدث، وأنه يكون للأزمنة الثلاثة، فإن لم يحسن تقديره بأن والفعل لم يعمل، لأن الأصل في العمل للفعل. وإذا لم يصح تقدير المصدر بالفعل بطل شبهه به، والذي لا يقدر بأن والفعل المصدر المؤكّد نحو: ضربت ضربًا... ويعمل المصدر وإن لم يعتمد بخلاف اسم الفاعل؛ لأنه قوي بكونه أصلاً للفعل وأنه موصوف لا وصف "[٤]، ويرى ابن يعيش أن السبب هو شبه الفعل[٥]، وشبهه بالفعل معنوي هو الدلالة على الحدث ولفظي هو اشتماله على حروفه أما اسم الفاعل فشبه لفظي بالفعل.

---

(١) نظم الفرائد، ص ٢٧٣
(٢) الأصول في النحو ، ١٣٧/١
(٣) علل النحو،٣٩٧
(٤) اللباب، ١ / ٤٤٨
(٥) شرح المفصل، ٦ / ٦٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتعليل العكبري يفيد أن عمل المصدر هو لمشابهته الفعل، فالفرق واضح بين العكبري والمهلّبي، فالمهلّبي يخالف غيره في أن عمل المصدر ليس للمشابهة وأنه عمل أصالة.

٧١. **علة قلب الواو والياء ألفًا**، هي تحركهما وانفتاح ما قبلهما إذا كانتا عينين أو لامين[١]. يقول المبرد:" فإذا كانت واحدة منهما عينا وهي ثانية فحكمها أن تنقلب ألفا، وذلك نحو قولك: قال وباع وإنما انقلبت؛ لأنها في موضع حركة، وقد انفتح ما قبلها "[٢].

ويقول ابن جني وهو بصدد إعلال: يَقْوُل ويَبِيْع ويَخْوَف ويَهْيَب... :" وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً لأنَّ الواو والياء إذا سكّن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو: قَوَمَ، و بَيَعَ، اعتلت العيْنات لتحرّكهن وانفتاح ما قبلهن فسلبن ما فيهن من الحركات هربا من جمع المتجانسات فقُلبن ألفات لتحركهنّ في الأصل وانفتاح ما قبلهنّ الآن "[٣]. وقال في علة قلب الواو والياء ألفاً:" إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين نحو قام وباع وغزا ورمى وعاب وعفى ورحى "[٤].

٧٢. **علة حذف الواو في نحو: (قلتُ)**، هي أن أصلها: قَوَلْتُ، فنقلت حركة الواو إلى القاف، فاجتمع ساكنان الواو واللام، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وبقي ما يدل عليها وهي الضمة[٥].

يقول سيبويه:" وأمّا قلتُ فأصلها فَعُلْتُ معتلة من فَعَلْتُ، وإنما حولت إلى فَعُلْتُ ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل؛ فلو لم يحولوها وجعلوها تعتل من قَوَلْتُ لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتلَّ، فلذلك حولوها إلى فَعُلْتُ فجعلت معتلة منها... حيث جعلوها معتلة محوّلة الحركة، جعلوا ما حركته منه أولى به، ويدلّك على أن أصله

---

[١] نظم الفرائد، ص ٢٧٤
[٢] المقتضب ، ٢٣٤/١
[٣] المنصف ، ٢٤٧/١
[٤] الخصائص،١٤٦/١
[٥] نظم الفرائد، ص٢٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَعُلْتُ، أنه ليس في الكلام فَعُلْتُه[1]، ويرى ابن جني أن أصل" قُلْتُ" قَوَلْتُ فنقلت إلى" قُوَلْتُ " لأن الضمة من الواو ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير، أي التاء فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت" قُلْتُ" [2].

من خلال استعراض تعليلاته، نجد أنه لم يخرج عما قرّره النحاة قبله؛ فهو تابع مقلّد لم يأتِ بأي جديد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] الكتاب ، ٣٤٠/٤

[2] المنصف ، ٢٣٤/١

الفصل الثالث: المذهب النحوي للمهلّبي في كتاب:" نظم الفرائد":

المهلّبي شأنه شأن كل النحاة المتأخّرين لم يكن له مذهب معيّن خاص به، وإنّما كان متابعاً من قبله من البصريّين والكوفيّين، وقد كان يأخذ في الغالب برأي البصريّين، غير أنّه كان يتبع أحياناً رأي الكوفيّين، وفي حالات أخرى كان يجمع بين الرأيين كليهما، ونادراً ما كان يذهب مذهبا ليس بصريّاً ولا كوفيّاً.

وسنعرض فيما يأتي مذهب المهلّبي في كتابه نظم الفرائد وحصر الشرائد، في مجمل ما وقع في الكتاب من مسائل، غير منتظمة في أبواب معينة، جاء جلّها في باب الأدوات. ونظراً إلى أنَّ المهلّبي لم يأت بجديد؛ وإنَّما كان تابعا مقلّدا، فسنقوم بعرض وجهات نظره التي تابع فيها البصريين أولاً، ثم نثني بذكر ما تابع فيه الكوفيين، مرتبة حسب ورودها في الكتاب.

أولاً: المسائل التي تابع فيها المذهب البصري: أ- الأسماء:

١- عدم جواز الفصل بين كم الخبريّة وتمييزها المجرور:

في مقابلته بين كم الخبريّة والاستفهاميّة ذكر المهلّبي أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية ومفسِّرها، نحو: كم لك غلامًا؟ ولا يجوز في الخبرية إذا كان مجرورًا إلا في الشعر؛ لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قليل؛ لأنّهما بمنزلة كلمة واحدةٍ والأحسن أن تأتي بمن، أو تنصب حملاً على الاستفهامية، نحو: كم لك من غلامٍ! وكم لك غلامًا! [1].

وعدم الفصل بين كم الخبريّة وتمييزها نصّ عليه سيبويه قديما، فقال:" إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أولم يستغنِ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن يُفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما

---

[1] نظم الفرائد،٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه تقول: (هذا ضاربٌ بك زيدًا، ولا تقول: هذا ضاربُ بك زيد)" [1].

وفي الوقت الذي منع فيه البصريون الفصل، أجاز الكوفيون ذلك، قال الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضًا، نحو: (كم عندك رجلٍ)، و(كم في الدار غلامٍ)"[2]، ثم نقل حجج كل من الفريقين؛ فالكوفيون احتجوا بالنقل والقياس: أما النقل فكقول الشاعر [3]:

كم بجود مقرفٍ نال العلى وشريفٍ بخلُه قد وضعَهْ

فخفض مقرف على الفصل، وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من)، لأنك إذا قلت: كم رجل أكرمت، كان التقدير فيه: كم من رجل أكرمت، بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضًا مع عدم الفصل، فكذلك مع وجوده. واحتج البصريون لوجهة نظرهم بأن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جرّ بطلت الإضافة، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما، وقد أبطل الأنباري حجج الكوفيين وانتصر للبصريين [4].

وقد تابع ابن يعيش سيبويه فيما ذهب إليه، وكرّر كلامه قائلاً:" فإذا فصل بين (كم) ومميزها في الخبر عادوا إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منون، وينصبون بها؛ لأنه قبيح أن يفصل بين

---

[1] الكتاب، ٢ / ١٦٤.
[2] الإنصاف،المسألة الحادية والأربعون.
[3] البيت لانس بن زنيم،ديوانه ص١١٣؛ ؛ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية٢/١٠؛وبلا نسبة في الإنصاف١/٣٠٣.
وانظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية،١/٥٠٠-٥٠١.
[4] الإنصاف،المسألة الحادية والأربعون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف فصارا كالكلمة الواحدة والمنصوب يجوز أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه "[1].

وبيّن أبو حيان أنّ النحاة اختلفوا بالنسبة إلى جر التمييز إذا فصل بينه وبين (كم) بظرف أو مجرور على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه يجوز في الكلام وهو مذهب الكوفيين ويونس. والثاني: أنه لا يجوز إلا في الشعر، سواء أكان الظرف أو المجرور تامًا أم ناقصًا، وهو مذهب جمهور البصريين. والثالث: أنه لا يجوز الفصل إذا كان الظرف أو الجار تامًا، ويجوز إن كان ناقصًا، وهو مذهب يونس، نحو: كم بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليوم جائعٍ جاءني. فإذا كان الفصل بجملة فإنه يجوز عند الكوفيين في الكلام، وعند المبرد في الشعر، ومذهب سيبويه المنع في الكلام، وفي الشعر[2].ومن خلال هذا يتضح لنا أن المهلّبي قد اختار مذهب البصريين في هذه المسألة، وهو وجوب النصب في حال الفصل، أو الإتيان بمن.

٢- عدم جواز ترخيم المضاف والمضاف إليه:

تناول المهلّبي مسألة ترخيم المضاف بحذف المضاف إليه، قائلاً:" وأما المضافان- أعني المضاف والمضاف إليه – فإنّ المضاف وهو الأول من قولك: يا غلامَ زيدٍ؛ لا يجوز ترخيمه لعلتين:

إحداهما: أنه لم ينتقل في النداء من الإعراب إلى البناء كالاسم المفرد العلم فيرخَّم. والأخرى: أن المضاف بمثابة وسط الاسم، ووسط الاسم لا يُتَطرَّق إليه بتغيير في ترخيم ولا غيره؛ فلا يجوز أن تقول: يا غلا زيد، وأنت تريد يا غلام زيد، ويا صاح بكرٍ؛ وأنت تُريد: يا صاحبَ بكرٍ"[3].

---

[1] شرح المفصل، ٤ / ١٣٠ - ١٣١. وانظر هذه المسألة عند الزبيدي في كتابه ائتلاف النصرة، ص ٤١ – ٤٢.
[2] ارتشاف الضرب، ٢ / ٧٨٢،وانظر:همع الهوامع، ٨٣/٤.
[3] نظم الفرائد،١٥١-١٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتابع قائلاً:" وأما ترخيم المضاف إليه ففيه خلاف، فأهل البصره لا يجيزون ترخيمه؛ لأنه ليس المقصود بالنداء. وأهل الكوفه يجيزونه بناء على السماع، واستشهدوا بقول زهير بن أبي سلمى:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكرُوا أواصِرَنَا وَالرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ [1]

أراد: يا آل عكرمة. وقد خالفهم المهلّبي وتبنّى وجهة نظر البصريّين وخرّج الترخيم هنا بأنّه من الضرورة [2].

وقد نص سيبويه على عدم جواز ترخيم كل من المضاف والمضاف إليه ووصف ما ورد منه بأنّه ضرورة [3]، قال:" واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف؛ لأنّهما غير مناديين، ولا يرخم مضاف ولا اسم منوّن في النداء" [4]. وقد أورد الأنباري هذه المسألة في إنصافه فقال:" ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك: يا آل عامِ في يا آل عامر، ويا آل مالِ في يا آل مالك، وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز " [5]، واحتج الكوفيون بورود ذلك في الشعر كقول زهير:

خذوا حظَّكمْ يا آل عِكْرِمَ واذكروا أواصرنا والرّحم بالغيب تُذكر

---

[1] ديوان زهير بن ابي سلمى،٢١٤.
[2] نظم الفرائد،١٥٢.
[3] الكتاب،٢/ ٢٦٩.
[4] الكتاب،٢/ ٢٤٠.
[5] الإنصاف،المسألة الثامنة والأربعون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واحتج البصريون بعدم وجود شروط ترخيم المضاف، وهي أن يكون الاسم منادى، مفرداً معرفة، زائدًا على ثلاثة أحرف، والنداء لم يغير المضاف بالبناء فبقي على ما كان عليه قبل النداء من الإعراب، ورُدَّ استشهاد الكوفيين بالشعر بأنه من باب الضرورة[1].

وقال ابن يعيش:" وذهب الكسائي والفرّاء إلى جواز الترخيم في المضاف، ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني فيقولون: يا أبا عروَ ويا آلَ عِكْرِمَ "[2].

وقد تبنى المهلّبي وجهة نظر البصريين في عدم تجويز ترخيم المضاف، وإن كان قد ذكر الرأيين البصري والكوفي، غير أنه ردَ على الرأي الكوفي بأن جعل استشهاد الكوفيين بالشعر من باب الضرورة، وهذا ما نص عليه سيبويه وتابعه فيه النحاة من بعده.

إن ما ذهب إليه الكوفيون من جواز ترخيم المضاف ضعيف؛ لأنه مبني على شواهد شعريه، والشعر محكوم بأوزان وقوافٍ، فهو موطن الضرورة، ولو عززوا ذلك بشواهد نثرية لكان ما ذهبوا إليه قويا. وعليه فالرأي الأصح هو رأي البصريين؛ لأن المضاف إليه غير مقصود بالنداء كما أن النداء لم يؤثر في المضاف فيغيره من الإعراب إلى البناء، وهو ما تابع فيه المهلّبي البصريين.

٣-عدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط: قال المهلّبي:" وإن كان متحرك الوسط كعمَر وأسَد، فأهل الكوفة يرخمونه، وأهل البصرة لا يرخمونه؛ كراهية الإجحاف بالاسم الثلاثي؛ لأن أقل الأصول ثلاثة أحرف، إلا أن يكون في آخره تاء التأنيث، نحو امرأة تسمى بثُبة وعِضَة فإنه يجوز ترخيمه؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم فأشبه المركب والمركب يرخّم بحذف عجزه، فنقول يا ثُبَ، يا عِضَ "[3].

---

(١) الإنصاف،المسألة الثامنة والأربعون،وانظر ائتلاف النصرة ص ـ٤٧ـ٤٨.
(٢) شرح المفصل،٢|٢٠.
(٣) نظم الفرائد،١٥٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وكان سيبويه قد نص على أنه لا يرخم، قال:" واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف، لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء. فزعم الخليل رحمه الله أنهم خفّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنما أرادوا أن يقرّبوا الاسم من الثلاثة أو يصيّروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنه أخف شيء عندهم في كلامهم مالم يُنتقص، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصاراهم أن ينتهوا إليه "[1] .

وأورد الأنباري هذه المسألة في إنصافه فقال:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحرّكًا، وذلك قولك في عُنُق: يا عُنُ، وفي حَجَر: يا حجَ، وفي كتِف: يا كتِ، وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق. وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين " [2]، واحتج الكوفيون بأن في الأسماء ما يماثل الاسم الثلاثي المرخم إذا كان متحرك الوسط، نحو يد ودم، والأصل في يد يدي وفي دم دمو في أحد القولين. واحتج البصريون بأن الترخيم يدخل الاسم في النداء إذا كثرت حروفه طلبًا للتخفيف، والاسم الثلاثي في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف؛ حتى لا يؤدي إلى الإجحاف به [3].

وما ذهب إليه البصريون من رفض ترخيم الثلاثي متحرك الوسط مبني على مذهبهم في أن أقل الأصول ثلاثة، والثلاثي أخفُّ الأبنيةِ وأعدلها، والخفيف لا يُخفّف، وأما الكوفيون فيرون أن أقل الأصول اثنان ، قال أبو حيان:" وذهب الكوفيون إلى أن أقلّ ما يكون عليه حرفان؛ حرف يبدأ به، وحرف يوقف عليه "[4]. فموقف كل منهما مبني على وجهة نظره في أقلّ ما تكون عليه الكلم.

---

[1] الكتاب، ٢ / ٢٥٥.
[2] الإنصاف،المسألة التاسعة والأربعون.
[3] الإنصاف،المسألة التاسعة والأربعون.
[4] ارتشاف الضرب،٢١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكرّر ابن يعيش موقف سيبويه و البصريين فلم يجز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط؛ لأن أقل الأصول ثلاثة، " وإذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئاً؛ لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه؛ لأنها هي الغاية "[1].

وعليه فالمهلّبي قد أخذ بقول البصريين في عدم تجويز ترخيم الثلاثي متحرك الوسط، إذ إن حذف الحرف الثالث يؤدي إلى الإجحاف بالاسم، ويبعد عنه غاية الترخيم، وهي التخفيف من الاسم إذا كثرت حروفه؛ لأن أقل ما يبنى عليه الاسم ثلاثة أحرف.

٤- أصل المشتقات:

اختار المهلّبي رأي البصريين في أنّ المصدر أصل المشتقات، واستدل على ذلك بأن القيام وهو مصدر- مثلاً - يدل على أنه واقع في زمان ولكن غير معلوم، فإذا قلت: قام أو يقوم، دل ذلك على زمان مخصوص، ولا خلاف أن الشياع والعموم قبل الخصوص[2].

وكون المصدر أصل المشتقات هو مذهب البصريين، قال سيبويه:" وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "[3]. وأصل المشتقات مسألة أُختلف فيها بين البصريين والكوفيين، يقول الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضربًا، وقام قيامًا، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه "[4]، واحتج الكوفيون ب ١- أن المصدر يصح لصحة

---

[1] شرح المفصل، ٢ / ٢٠،وانظر:ارتشاف الضرب ٢٢٣٢/٥.
[2] نظم الفرائد، ص ٢٣٥.
[3] الكتاب، ١ / ٤٠.
[4] الإنصاف،المسألة:٢٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفعل ويعتل لاعتلاله، نحو: قاوم قوامًا، وتقول: قام قياماً، فيعتل لاعتلاله فلما صحّ لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه.

٢- وبعضهم قال: إن الفعل أصل؛ لأن الفعل يعمل في المصدر، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، فالفعل إذن أصل للمصدر.

٣- وقال بعضهم: إن المصدر يذكر تأكيدًا للفعل، ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد، فدل على أن الفعل أصل.

واحتج البصريون ب: ١- أن المصدر يدل على زمانٍ مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيَّد فكذلك المصدر أصل للفعل.

٢- وبعضهم قال: إن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر لغيره أولى بأن يكون الأصل.

٣- وبعضهم قال: إن الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان، والمصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

٤- ومنهم من استدل بأن المصدر له مثال واحد والفعل له أمثلة مختلفة.

٥- ومنهم من استدل بأن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل... "[1]، وقد ذكر مؤلّف كتاب" تاريخ اللغات السامية:" أنّ البصريين في رأيهم هذا متأثرون بالعقلية الفارسية الآرية، ذلك أن الأصل في الاشتقاق عند الآريين هو مصدر اسمي، أما الكوفيون فيبدو أنهم متأثرون بالعقلية السامية، فاللغات السامية الفعل فيها هو كل شيء"[2].

---

[1] الإنصاف،المسألة:٢٨.وانظر المسألة عند العكبري:مسائل خلافية،ص٦٨-٧٦.والزبيدي:ائتلاف النصرة،ص١١١-١١٢.
[2] اسرائيل ولفنسون،تاريخ اللغات الساميّة،١٤-١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والصحيح في هذه المسألة هو رأي أصحاب المعاجم من أنّ أصل المشتقّات هو المادة المجرّدة من أيّ شكل أو صيغة.

ب- الأدوات : ١- إعمال إنْ المخففة من الثقيلة (الخفيفة) [١]:

قال المهلّبي:" وأما كونها خفيفة من ثقيلة فلك فيما بعدها وجهان: الإبطال والإعمال، فإذا أبطلت عملها رفعت ما بعدها بالابتداء، ولزم خبرها لام التوكيد، لا بد من ذلك ليرتفع اللبس بينها وبين إن النافية فتقول: إن زيدٌ لقائمٌ، وإن زيدٌ لفى الدَّار، وإن شئت نصبت ما بعدها بها على عملها مثقَّلة، فقد قُرِىءَ:" وإن كلاً لما ليوفينهم"- (وإن كلٌ) بالنصب والرفع" [٢].

ذكر سيبويه أنه يجوز إعمالها، وإهمالها، والإهمال هو الأكثر؛ وإذا أهملت لزمتها اللام ذلك للتمييز بينها وبين النافية، نحو: إنْ زيدٌ لَذاهبٌ، على الإهمال وشاهد الإعمال قوله تعالى على قراءة أهل المدينة:" وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ " (هود، ١١١) بالنصب والرفع وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل (لم يك)، (ولم أُبَلْ) حين حُذف [٣].

وذكر أبو البركات الأنباري المسألة فقال:" ذهب الكوفيون إلى أن (إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. وذهب البصريون إلى أنها تعمل " [٤]، واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنها لا تعمل؛ لأن المشددة إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ في أنها على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فبطل عملها، ومنهم من قال: إن المشددة من عوامل الأسماء، والمخففة من عوامل الأفعال، فلا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة

---

[١] نظم الفرائد،١١٢-١١٣.
[٢] نظم الفرائد،١١٣-١١٤.
[٣] الكتاب، ٢ / ١٣٩- ١٤٠، وانظر: بني عامر، " إن، أن في ضوء الدراسات القرآنية والنحو العربي"، ٩٢-٩٥.
[٤] الإنصاف،المسألة ٢٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

في الأفعال، واحتج البصريون بقوله تعالى:" وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ " (هود١١١)، وقالوا: إنه لا يصح أن تكون (كلاً) منصوبة بـ (ليوفينهم)؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، واستدلوا كذلك بعملها بالمضمر، نحو: أظن أنكَ قائمٌ [١]، وقد أبطل الأنباري حججهم وردها.

وكذلك نقل ابن يعيش الخلاف في إعمالها، وإبطالها، وبيّن أن الإلغاء فيها أكثر [٢].

وذكر ذلك كل من المرادي [٣]، وابن هشام واستشهدا بقوله تعالى:" وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ " (هود١١١)، وأخبرا أن جواز إعمالها مذهب غير الكوفيين [٤]، وذهب المهلّبي مذهب البصريين وهو الصواب، وهو أنه يجوز الإعمال، والإهمال. وذلك بشهادة الاستعمال، وأمّا الكوفيون فعوّلوا على أسباب منطقية بحتة، لا لغوية، والبصريون عوّلوا على أسباب لغوية وهو ورود ذلك في كلام العرب.

٢- إعمال (أنْ) المخففة من الثقيلة:

ذكر المهلّبي أنَّ "أنْ" الخفيفة ثلاثة أقسام، قال:" وهذه الناصبة للفعل المستقبل تندرج فيها المخففة من الثقيلة وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تكون فيه ناصبة لا غير، وذلك إذا كان قبلها فعل طمع أو ترج أو خوف أو خشية أو أمل أو فعل فيه طلب الاستقبال، نحو قوله تعالى﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴾ الشعراء: ٨٢

---

[١] الإنصاف،المسألة ٨٨.
[٢] شرح المفصل، ٨ / ٧١ ، ١١٣.
[٣] الجنى الداني، ص ٢٠٨.
[٤] مغني اللبيب، ١ / ٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القسم الثاني: تكون فيه رافعة لا غير، وذلك إذا كان قبلها فعل تحقيق ويقين وعلم، وهذه هي التي تسمى الخفيفة من الثقيلة، وتحتاج إلى عوض عن تشديدها واسمها المضمر فيها، والعوض يكون بواحد من: (لا) و(لن) و(قد) و(السين) و(سوف)، إلا أن يكون بعدها اسم غير متصرف، أو فعل معناه الدعاء، فيقوم مقام العوض، نحو قوله تعالى﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ طه: ٨٩ تأويله أفلا يعلمون أنه.

القسم الثالث: إنْ حُملت على معنى النصب نَصبتْ، وإن حملت على معنى الرفع رَفعتْ؛ وذلك إذا كان قبلها فعل يحتمل اليقين والشك، فإن حملتها على اليقين رفعت ما بعدها، وإن حملتها على الشك نصبته، نحو: ظننت أن لا تقومَ وأن لا تقومُ [1].

قال سيبويه:" فأمّا ظننت وحسبت وخلت ورأيت، فأنّ "أنْ" تكون فيها على وجهين: على أنّها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون أنّ الثقيلة... فإذا رفعت قلت: قد حسبت أنْ لا يقولُ ذاك، وأرى أن سيفعلُ ذاك، ولا تدخل هذه السين في الفعل ههنا حتى تكون أنّه... وإنما حسنت أنّه ههنا؛ لأنك قد أثبتّ هذا في ظنّك كما أثبتّه في علمك، وأنّك أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن أنّك ههنا، ولا أنّه، فجرى الظن ههنا مجرى اليقين؛ لأنه نفيه، وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت وخفت، فتقول: ظننت أن لا تفعلَ ذلك "[2]. وقال ابن السراج:" فإذا كانت أن الخفيفة بعد" علمت" فهي مخفّفة من الثقيلة"، وإذا خفّفت أتى بلا والسين وسوف عوضا مما حذف. وجعلوا حذفها دليلا على الإضمار... فأمّا بعد حسبت وظننت فإنّها تكون على ضربين: إن كان حسبانك قد استقرّ كانت مخفّفة من الثقيلة، وإن حملته على الشك كانت خفيفة كقوله تعالى﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ المائدة: ٧١. تقرأ بالرفع والنصب. فمن رفع فكأنّه أراد وحسبوا أن لا تكون لمّا استقرّ تقديرهم فصار عندهم بمنزلة اليقين وهذا مذهب مشايخنا"[3].

---

[1] نظم الفرائد ، ص ١١٥ - ١١٨.
[2] الكتاب، ١٦٦/٣.
[3] الأصول في النحو، ٢٠٩/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتابع ابن يعيش سيبويه فذكر هذا الموضع، وأخبر أنها تكون عاملةً، ومثّل بقوله تعالى﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ المزمل: ٢٠ "[١]. وذكر المرادي أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، إلا أن اسمها منوي لا يبرز إلا في الضرورة، وأخبر أنها لا تعمل لا في ظاهر ولا مضمر عند الكوفيين[٢]. تبيّن أن المهلّبي تابع البصريين بجواز إعمال أنْ المخففة من الثقيلة، خلافاً للكوفيين الذين زعموا أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهرٍ ولا مضمر[٣]؛ لأن عملها عند الكوفيين بشبهها بالفعل وتخفيفها يخرجها من شبه الفعل فلا تعمل. والصواب أنها قد تعمل مع التخفيف وما جاء على لسان الكوفيين أنها لا تعمل شيئا مردود وفيه نظر ودعوة للتفكير . وأن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه هو الرأي الراجح لورود ما يؤيد الإعمال في شواهد عديدة في القرآن الكريم وفي كلام العرب من شعر أو نثر .

٣- رُبَّ حرف جر شبيه بالزائد:

اختار المهلّبي كون (ربَّ) حرف جر شبيه بالزائد كما يرى البصريون، ونص على أن من أحكامها أن يكون معمولها اسماً نكرة، وأن تكون تلك النكرة موصوفة صفة مفتقرًا إليها لحلول الفائدة فيها، وجملة ما يوصف به أربعة أشياء: الاسم، والفعل، والظرف، والجملة، فلا يصح أن تقول: ربّ رجلٍ وتسكت، إلا أن تقول: صالحٍ رأيت، أو يقول ذلك، أو عندك، أو أبوه عالم[٤].

وقد نصّ سيبويه على حرفية ربّ، بقوله في باب الجر:" واعلم ان المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً. فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله وهذا لعبد الله... ومن وفي ومذ وعن وربّ ... "[٥]. ثم ذكر أن

---

[١] شرح المفصل، ٧٢/٨.
[٢] الجنى الداني،٢١٧-٢١٩ ؛ وانظر: في مصطلح النحو الكوفي، ١٣١.
[٣] الجنى الداني،٢٣٨،ومغني اللبيب،٢٩
[٤] نظم الفرائد، ص ٢٤٤ - ٢٤٥
[٥] الكتاب،٤١٩/١-٤٢٠ ؛ وانظر: الشايب، د فوزي، قراءة في كتاب همع الهوامع، ص٢٨٨-٢٨٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مجرورها لا يكون الا نكرة، وتابع قائلاً:" فإن قيل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة فإنّك قائل إلى معرفة ولكنّها أجريت مجرى النكرة... ويدلّك على أنّها نكرة أنّه لا يجوز لك أن تقول: ربّ رجل وزيد، ولا: رُبّ أخيه حتّى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة"[٦].

وذكر ابن يعيش أن مجرورها تلزمه الصفة، وعلل ذلك بأن المراد التقليل، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التقليل، وكذلك لما حذفوا العامل فكثر ذلك ألزموها الصفة؛ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل[١].

٤- مجيء (إنْ) المكسورة بمعنى (إذ):

ذكر المهلّبي أنّ (إن) تأتي بمعنى (إذْ)، ومثّل على ذلك بقوله تعالى ﴿ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ ﴾ البقرة: ٢٧٨ وقال: المعنى إذ كنتم مؤمنين؛ لأن الخطاب للمؤمنين، ولو كانت (إن) للجزاء لوجب أن يكون الخطاب لغير المؤمنين؛ لأن الفعل الماضي في الجزاء معناه المستقبل[٢]، نقله عن شيخه أبي محمد، وأخبر أنه مذهب كوفي، ثم بيّن أنّ الصحيح هو مذهب البصريين، قال: وقيل: إنّ الصحيح فيها أن تكون للجزاء[٣]. فرجّح وصحّح رأي البصريين. ذكر أبو البركات الأنباري المسألة قائلاً:" ذهب الكوفيون إلى أن (إن) الشرطية تقع بمعنى (إذ)، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى (إذ)" [٤]. واحتج الكوفيون لوجهة نظرهم بالسماع بورود ذلك كثيرًا في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ البقرة: ٢٣ ، أي: وإذ كنتم في ريب؛ لأن إن الشرطية تفيد الشك بخلاف إذْ، ويقولون: إنه لا شك في أنهم كانوا في شك، فدل على أنها بمعنى إذ، ومن ذلك: قوله تعالى﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ المائدة: ٥٧ وقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ الفتح: ٢٧. وأجاب الجمهور عن قوله تعالى:" إن

---

[٦] الكتاب،٢/٥٤-٥٥.
[١] شرح المفصل،٨/٢٧-٢٨
[٢] نظم الفرائد،١١٢
[٣] المصدر نفسه،١١٢
[٤] الإنصاف،المسألة،٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كنتم مؤمنين" بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وكذا، وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يذكر للتبرك، أو أن المعنى لتدخلُنّ جميعاً إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال[1]، واحتج البصريون بقولهم: أجمعنا على أن الأصل في (إن) أن تكون شرطًا، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفًا، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وُضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه، وقد فنّد الأنباري حجج الكوفيين[2].

ويلاحظ أنّ رأي البصريين أقرب وأصحّ؛ لأنّ فيه عدم إخراج الكلام عن ظاهره، وما ذهب إليه الكوفيون خروج ب" إنْ" عن الظاهر. ولكن رأي الكوفيين يمكن أن يفسَّر على أساس تعدد المعاني للمبنى الواحد.

ثانياً: المسائل التي تابع فيها المذهب الكوفي: الأدوات:

١- القول بزيادة الواو، وإثبات واو الصرف:

أ-زيادة الواو:

ذكر المهلّبي أن من معاني الواو معنيين؛ أحدهما الزيادة، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ۝٤ ﴾ الحجر: ٤ ،وبقوله تعالى﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨ ﴾ الشعراء: ٢٠٨ بغير واو؛ فدلّ عدم وجود الواو في الآية الثانية على زيادتها في الأولى. ومنه قولهم: ما رأيت أحدًا إلا وعليه ثيابٌ حسنة، وإلا علي ه، فدل على زيادة الواو[3]. والمعنى الآخر: الصرف.

---

[1] مغني اللبيب،١/٢٢-٢٣ ؛ وانظر: إن، أن في ضوء الدراسات القرآنية، ص١١٤.
[2] الإنصاف،المسألة،٨٨
[3] نظم الفرائد،١٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالنسبة إلى زيادة الواو، نصّ الفرّاء على ذلك في أثناء شرحه لقوله تعالى﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الصافات: ١٠٥ فقال: "والعرب تدخل الواو في جواب (فلما) و(حتى إذا) وتلقيها. فمن ذلك قول الله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ ﴾ الزمر: ٧١ وفي موضع آخر ﴿ وَفُتِحَتۡ ﴾ الزمر: ٧٣ وكل صواب" [١].

وزيادة الواو مسألة خلافيّة ضمّنها الأنباري كتابه الإنصاف، وقال:" ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو القاسم بن برهان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز "[٢]، ثم ذكر حجج كل فريق، فاحتج الكوفيون بورود ذلك في القرآن، والشعر كثيرًا، ومن ذلك قوله تعالى﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ ﴾ الزمر: ٧١ قالوا زائدة؛ لأن التقدير فيه: فتحت أبوابها؛ لأنه جواب لقوله:" ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾ الزمر: ٧١ "، كما قال تعالى في صفة سَوْقِ أهل النار إليها﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ الزمر: ٧٣ " ولا فرق بين الآيتين. واحتج البصريون بأن قالوا: الواو في الأصل حرف وضع لمعنى، فلا يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله[٣].

وذكر ابن يعيش المعنى الأول وهو الواو الزائدة ونسبه إلى البغداديين، ومثّل عليه بقوله تعالى﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الصافات: ١٠٥ وذكر تفسير البغداديين له بأن معناه: أن يا إبراهيم، والواو زائدة[٤]، ولم يذكر المعنى الثاني. غير أنّ كل ما استُدلّ به على زيادة الواو يمكن أن يُرجع به إلى أصل معاني

---

[١] معاني القرآن، ٣٩٠/١٢.
[٢] الإنصاف، المسألة الرابعة والستون
[٣] الإنصاف،المسألة الرابعة والستون.
[٤] شرح المفصل، ٨ / ٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واو العطف وهو مطلق الجمع. قال ابن هشام:" واو دخولها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة، وحمل على ذلك(﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ الزمر: ٧٣ بدليل الآية الأخرى وقيل: هي عاطفة، والزائدة الواو في(وقال لهم خزنتها) وقيل: هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت، وكذا البحث في﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ الصافات: ١٠٥ الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني"[1]. فابن هشام في تخريجه للآيتين الكريمتين بين أن الواو فيهما عاطفة.

ورجّح ابن هشام زيادتها في قوله[2]:

فما بالُ منْ أسعى لأجبرَ عظمَهُ حِفاظاً وينوي مِنْ سفاهتِهِ كسري

وقوله: ولقدْ رمقتكَ في المجالسِ كلّها فاذا وأنتَ تعينُ منْ يبغيني.

وهذان الشاهدان يعزّزان وجهة نظر الكوفيين. ومن خلال هذا الذي قدّمناه يتبين لنا أن المهلّبي قد ذهب مذهب الكوفيين في زيادة الواو.

ب-واو الصرف: ومعنى الصرف أن المعنى كان على جهة فصرف إلى غيرها فتغير الإعراب لأجل الصرف. وبعبارة أخرى أن تصرف الفعل الذي بعد الواو عن العطف على الفعل الأول إلى العطف على تأويل المصدر، نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن؛ لأن الفعل الأول منهي عنه والثاني ليس كذلك، فكأنه صرف عن جهة معناه، وأخبر أن الصرف عبارة الكوفيين، وقال: لذلك قلت: قيل – للصرف – ونقل رأي البصريين في النصب وهو أنه منصوب بإضمار (أن)

---

[1] مغني اللبيب،٤٠٨/٢

[2] البيت الأول :لعامر بن مجنون في حماسة البحتري،٧٥،ولابن الذئبة الثقفي في سمط اللآلي،٦٣، ولكنانة بن عبد الثقفي أو للحارث بن وعلة في الحماسة الشجرية،٢٦٤/١؛ وللأجرد الثقفي في الشعر والشعراء،٧٣٨/٢؛وبلا نسبة في مغني اللبيب،٣٦٢/٢.وانظر: المعجم المفصل،٤٢٩/١، والشاهد فيه قوله:"وينوي"حيث جاءت الواو زائدة دخولها كخروجها.
البيت الثاني: وهو لأبي العيال الهذلي في الأغاني،٤٠٠/٢٣؛وبلا نسبة في مغني اللبيب،٣٦٢/٢.والمعجم المفصل،١٠٤٤. والشاهد فيه قوله:"فإذا وأنت" حيث جاءت الواو زائدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخفيفة، والتقدير لا تجمع بين أن تأكل السمك وتشرب اللبن، ثم ذكر أن في هذه العبارة ثلاثة أوجه على ثلاثة معان: الأول: ما ذُكر، وقد وقع النهي على الجمع بينهما في جوفه، فيكون شرب اللبن عقب أكل السمك، والثاني: أن يقع النهي عنهما جميعًا فتقول: لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن، بجزم الثاني أيضًا، فقد وقع النهي عن الأكل والشرب مجتمعين ومفترقين، والثالث: جزم الأول ورفع الثاني فتصير العبارة: لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن، والمعنى وأنت تشرب اللبن، فيكون هذا على الحال، ومعناه لا تجمع بينهما في فيك، أي لا تُسغْ جمود السمك بذوبان اللبن[1].

وسماها ابن هشام الواو الداخلة على الفعل المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، نحو:

ولُبْس عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إليّ من لبس الشفوف

وشرطها أن يتقدم عليها نفي أو طلب، وأخبر أن الصرف تسمية كوفية[2].

وفي واو الصرف، على الرغم من أنه أخبر أن هذا مذهب الكوفيين وأنه ينسبه إليهم لا إلى نفسه، مشعرًا أنه لا يوافقهم فيه، فإنّ مجرّد ذكره يوحي أنّه يجوز مجيئها لهذا المعنى.

٢- مجيء (أو) بمعنى: أ- بل، ب-الواو، ج- التبعيض :

من المعاني التي تأتي لها (أو): ذكر المهلّبي: الإضراب، أي: بمعنى (بل)[3]، واستشهد على ذلك بقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ الصافات: ١٤٧ " ، أي بل يزيدون، وبمعنى الواو، نحو قوله تعالى﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ﴾ النور: ٦١ والتبعيض، نحو: قوله تعالى﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ البقرة١٣٥: ، قال: قوله تعالى:" وقالوا" إخبار عن جملة اليهود والنصارى، و(أو) للتبعيض، أي قال بعض اليهود: كونوا هودًا، وقال بعض النصارى: كونوا نصارى، وليست للتخيير؛ لأن جملتهم لا يخيَّرون بين اليهودية والنصرانية[4].

---

[1] نظم الفرائد، ص ١٠١ – ١٠٢

[2] مغني اللبيب، ٢ / ٤١٦. وانظر المسألة عند الزبيدي: ائتلاف النصرة، ص ١٢٧ – ١٢٨، وص ١٤٨.

[3] نظم الفرائد،٢٦٢- ٢٦٣ .

[4] مغني اللبيب،٤٠٨/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما مجيء" أو" للاضراب بمعنى بل، فقد ذكره الفراء في تفسير قوله تعالى﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ الصافات: ١٤٧ ، قال: بل يزيدون[١]، وذكره الزجاجي، واستشهد عليه بقوله تعالى:" ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ الكهف: ١٩ [٢].

وبالرجوع إلى كتاب الإنصاف للأنباري نجد أنه قد أورد المعنيين معًا في موضع واحد فقال:" ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تكون بمعنى الواو، وبمعنى (بل). وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى (بل) "[٣].

واحتج الكوفيون بورود ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب، ففي قوله تعالى:" ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ الصافات: ١٤٧ قالوا: إنها بمعنى (بل)، أي بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي ويزيدون، وأما البصريون فقد تمسكوا بالأصل، فالأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو و(بل)؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، و (بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى الواو، والأصل في كل حرف أن يدل على ما وُضع له[٤]. ولكنّها تأتي بمعنى بل عند البصريّين بشرطين، هما: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، وهذا واضح من قول سيبويه:" ألا ترى أنّك إذا أخبرت فقلت: لست بِشْراً أو لست عمرا، أو قلت: ما أنت ببشرٍ أو ما أنت بعمروٍ لم يجيء إلاّ على معنى لا بل ما أنت بعمروٍ، ولا بل لست بشراً" [٥]. ونقل عن الكوفيين وأبي علي، وأبي الفتح، وابن برهان أنها تأتي للإضراب مطلقًا، احتجاجًا بقول جرير:

---

[١] مجالس ثعلب، ١١٢/١

[٢] حروف المعاني،١٣.

[٣] الإنصاف،المسألة السابعة والستون.

[٤] الإنصاف،المسألة:٦٧. وانظر المسألة عند الزبيدي: ائتلاف النصرة، ص ١٤٨ - ١٤٩. الجنى الداني، ص ٢٢٩.

[٥] الكتاب،١٨٨/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ماذا ترى في عيال قد برمتُ بهم لم أُحصِ عدتهم إلا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتّلت أولادي[1]

وأمّا مجيئها بمعنى الواو فذكر الزجاجي أنه لا يكون إلا في شواذ الشعر، نحو:

قول توبة بن الحمير:

وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أوعليها فجورها[2]

وذكره المرادي، وأخبر أنه مذهب جماعة من الكوفيين، والأخفش، والجرمي، وقال: إنهم استشهدوا بقول جرير:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

أي وكانت له[3].

وأما الثالث وهو معنى التبعيض فقد ذكره ابن الشجري ونسبه إلى الكوفيين، قال في معرض حديثه عن معاني (أو):" أن تكون للتبعيض، في قول بعض الكوفيين، وإنما جعلها للتبعيض؛ لأنها لأحد الشيئين" [4]. وذكر ابن هشام المسألة نقلاً عن ابن الشجري، وأنكر مجيء أو للتبعيض، وذهب إلى أنّ "أو" في قوله تعالى﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ البقرة١٣٥،هي للتفصيل، فكل واحد مما قبل (أو) التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل، وقال: إنه لم يرد أنها ذُكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض[5].

هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وبإثبات المهلّبي هذه المعاني لـ (أو) يكون قد أخذ برأي الكوفيين، وبهذا يكون المهلّبي قد أخذ بقول ضعيف لبعض الكوفيين.

---

(١) مغني اللبيب،١/٧٦-٧٧.والبيتان لجرير في ديوانه،٧٤٥،وجواهر الأدب،٢١٧، وبلا نسبة في تذكرة النحاة،١٢١ ،وانظر: المعجم المفصل في شواهد النحو،١/٢٤٠.والشاهد فيهما قوله:"أو زادوا" حيث جاءت"أو"بمعنى"بل"

(٢) حروف المعاني،٥٢-٥٣. البيت لتوبة بن الحمير في الأزهية١١٤ ،وبلا نسبة في رصف المباني ١٣٢،٤٢٧ولسان العرب ١٤/ ٥٥(أوا)، وانظر:المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٣٨٤/١.والشاهد فيه قوله:"أو عليها حيث جاءت "أو" بمعنى الواو،أي لمطلق الجمع

(٣) صدر بيت لجرير،عجزه:كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدَرِ.ديوانه،٤١٦، والمعجم المفصل،١/٤٢٥.

(٤) الأمالي الشجريّة،٣/٧٩.

(٥) مغني اللبيب،١/٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- الاستثناء ب "بله":

عدَّ المهلّبي من أدوات الاستثناء الأداة (بَلْهَ) على حسب ما يرى الكوفيون والبغداديون، ولا تكون للاستثناء عند الكوفيين إلا إذا كان ما بعدها منصوباً؛ ولأن جر ما بعدها مسموع، وليس معنى ذلك أنه واجب الجر[١].

ذكر أبو حيان المسألة ونصّ على أنها أداة استثناء عند الكوفيين والبغداديّين وما بعدها منصوب على الاستثناء، نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار، وما بعدها خارج مما قبلها في الوصف من حيث كان مرتباً عليه، فجعلوه استثناء؛ إذ المعنى أنّ إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد[٢]، وذكرها المرادي، ونص على أن: الكوفيين والبغداديين قد عدوها من أدوات الاستثناء وأجازوا النصب بعدها، نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلاّ الخفض[٣] وهذا قول جمهور البصريين، وقد رد عليهم صاحب الجنى الداني قائلاً: وليس بصحيح، بل النصب مسموع من كلام العرب.

ومذهب البصريين أن (بله) لا يستثنى بها[٤]؛ لأنّ (إلاّ) لا تقع مكانها؛ ولأنّ ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها؛ ولأنّ حرف العطف يجوز دخوله عليها، وهي – كما قال النحاة– لها ثلاثة أوجه: اسم ل"دع" ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لكيف، وما بعدها منصوب على الأول، ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، وذكروا أن بعض الكوفيين ذهب إلى أنها إذا جرّت كانت بمعنى غير ، والجر بإضافتها فيكون استثناءً منقطعاً[١]، وأنها جاءت معربة مجرورة بمن

---

(١) نظم الفرائد،١٨١.
(٢) ارتشاف الضرب٣/١٥٥٤.
(٣) الجنى الداني٤٢٦.
(٤) انظر:الكتاب٤/٢٣٢،وشرح المفصل٤/٤٨،وشرح الجمل٢/٢٦٦،والرضي٣/١٧٤،والجنى الداني٤٢٥،والهمع٢/٢٢٠.
(١) همع الهوامع،٣/٢٩٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

خارجة عن المعاني الثلاثة وفسّرها بعضهم بغير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى (قول) من يعدّها في ألفاظ الاستثناء وبهذا يكون المهلّبي قد ذهب مذهب الكوفيين والبغداديين في جعل (بله) من أدوات الاستثناء.

٤-الاستثناء بـ"لا سيّما":

فقد عدّها المهلّبي من أدوات الاستثناء[٢]، متابعاً في ذلك الكوفيين، قال في الهمع :" وعدّ الكوفيون، وجماعة من البصريين: كالأخفش، وأبي حاتم، والنحاس، والزمخشري، و(بعض المغاربة): كابن مضاء من أدوات الاستثناء لا سيّما" [٣]. وأمّا جمهور النحاة البصريّين فليست عندهم من أدواته[٤]، وإنّما ذكرها سيبويه[٥]، في باب(لا) التي لنفي الجنس، قال ابن السراج:" وقال بعضهم(لا سيّما) يجيء شبيها بالاستثناء وحُكي: ولا سيّما يومٌ ويوماً، مَنْ رفع جعله في صلة (ما)، ومَنْ خفض خفض بشيء ههنا، وجعل(ما) زائدة للتوكيد، والسيّ: المثل. ومن نصب جعله ظرفاً "[٦] وعدّ "يوماً" ظرفاً هو على أساس أن "ما" اسم موصول وحذف ناصب الظرف، والتقدير: ولا مثل الذي اتفق يوماً. أما إذا قلنا: إن(ما) نكرة، فيوماً تمييز، وقد فصّل المهلّبي القول فيها في[٧] إعراب شطر بيت امرئ القيس:" ولا سيَّما يَوْم بِدارَةَ جُلْجُلِ "[٨] .

---

[٢] نظم الفرائد،١٨٥-١٨٦

[٣] همع الهوامع،٢٩١/٣ ؛ وانظر: حداد، د. حنا، بيد و " لا سيَّما" بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال، ٢٩٢ وما بعدها.

[٤] ارتشاف الضرب،١٥٤٩/٣-١٥٥٠

[٥] الكتاب،٢٨٦/٢.وانظر: المرجع السابق

[٦] الأصول في النحو،٣٠٥/١

[٧] نظم الفرائد، ١٨٥-١٨٦

[٨] هذا عجز بيت وصدره:ألا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صالح.ديوان امرئ القيس١١٢.همع الهوامع،٢٨٥/٢-٢٨٦،وانظر: ارتشاف الضرب،١٥٥٠-١٥٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً- ما جمع فيه بين الرأيين : أ-الأسماء:

١- مدّ المقصور في الضرورة:

والمهلّبي هنا مجرد ذاكر لرأي الكوفيين، قال: وقد قيل هذا[١]، أي أن مدّ المقصور جائز عند الكوفيين ومثّل عليه بقول الشاعر:

يا لكَ من تمر ومن شِيشَاءِ ينشب في المَسعل واللهاء

بمدّ اللهاء.

وقد ذكر أبو البركات الأنباري هذه المسألة، فقال:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز" [٢]، واحتج الكوفيون بورود ذلك في الشعر كثيرًا واستشهدوا بالبيت المذكور آنفاً. واحتج البصريون بأن المقصور هو الأصل، بدليل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة، فلو جوزنا أن نمد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصله، وذلك ممتنع [٣] ، وذكر الزبيدي نحواً من هذا في ائتلافه[٤]. وأرى أنَ ما ورد من شواهد على جواز مدَ المقصور كاف لتسويغ وروده في الضرورة الشعرية ؛ وذلك يعني قصر استخدامه على الشعر .

٢- "أفعل من: بين الصرف ومنعه" وترك صرف المنصرف:

أ- أفعل منك: قال المهلّبي:" وقسم فيه خلاف: وهو أفعل من كذا فالبصريون يجيزون صرفه، والكوفيون يمنعون منه، للزوم من له" [٥]، واختُلِفَ فيه من حيث الصرف ومنعه، فأجاز البصريون صرفه ومنعه الكوفيون.

---

[١] نظم الفرائد،١٨٨

[٢] الإنصاف،المسألة التاسعة بعد المائة

[٣] المصدر نفسه،المسألة١٠٩

[٤] ائتلاف النصرة،٧١

[٥] نظم الفرائد،١٨٨-١٩٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر" [١]، واحتج الكوفيون بأن (من) إذا اتصلت به منعت صرفه لقوة اتصالها به؛ ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد، واحتج بعضهم بأن (من) تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة، واحتج البصريون بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخل على خلاف الأصل، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل[٢]، ونحوهذا ذكر الزبيدي في ائتلافه[٣].

ب- ترك صرف المنصرف: قال المهلّبي:" وأما قولي: (وترك الصرف) فأردت ترك صرف ما لا ينصرف كزيدٍ وجعفرٍ، فغير جائز عند البصريين؛ لأنّه خروج أو عدول عن الأصل، وهو الصرف وأجازه الكوفيّون" وأنشدوا[٤]:

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مَجمعِ

فلم يصرف مرداساً، وأهل البصرة يروون البيت: يفوقان شيخيَّ في مَجمعِ[٥].

ذكر الأنباري هذه المسألة فقال:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز" [٦]، واحتج الكوفيون بورود ذلك في الشعر كثيرًا، ومنه قول الأخطل[٧]:

طلبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذْ هوتْ بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدورُ

---

[١] الإنصاف،المسألة:٦٩

[٢] الإنصاف،المسألة:٦٩

[٣] ائتلاف النصرة،٦٤

[٤] نظم الفرائد،١٩٠

[٥] البيت لعباس بن مرداس،ديوانه،٨٤؛ والمعجم المفصل،٥٥٣-٥٥٤.

[٦] الإنصاف،المسألة:٧٠

[٧] الديوان،١٩٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف، واحتّج البصريون بالأصل، فالأصل في الأسماء الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما لا ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير الأصل، ولكان أيضًا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف. وقد انتصر الأنباري للكوفيين لكثرة وروده في الشعر إلى الحد الذي يبعده عن الشذوذ[1]. وحجّة البصريّين أقوى من حجّة الكوفيّين؛ فإنّ كل ما ذكره الكوفيّون من شواهد هو من الشعر، والشعر موطنه الضرورة، فلذا كان ما ذهب إليه البصريّون أقوى.

ب-الأدوات:

١- مجيء الفاء بمعنى (إلى):

ذكر المهلّبي من مواضع الفاء معنى (إلى)، نحو: قد مُطرنا ما بين الكوفة فالقادسية، أي إلى القادسية، وذلك إذا كان المطر عامًّا من هذه إلى هذه، فأما إذا لم يكن عامًّا وكان في موضع مخصوص بينهما لم تدخل الفاء ههنا، وإنّما تدخل الواو، فتقول: مطرنا بين الكوفة والقادسية في موضع كذا بينهما، وأثبت بهذا أن معنى الفاء في العامّ صحيح، وفي غير العامّ بالواو لا غير[2]. هذا الموضع للفاء ذكره المرادي ومثّل عليه بقوله: هذا أحسن الناس ما بين قرن فقدم، أي إلى قدم، ونسبه إلى بعض الكوفيين[3].

إنّ موقف المهلّبي من مجيء الفاء بمعنى "إلى" كموقفه من مجيء الواو من الصرف، هو بحسب عبارته لا يذهب إليه ولا يتبناه، وإنّما ذكر أنّ من النحاة من ذهب إليه بقوله:" وقيل معنى

---

[1] الإنصاف،المسألة: ٧٠.
[2] نظم الفرائد، ص ١٠٨ – ١٠٩.
[3] الجنى الداني، ص ٧٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى" وبالنسبة إلى الواو قبل ذلك، قال:" وقيل للصرف" فإثباته هذين المعنيين بقوله "قيل" يشعر بقلّته، وأنّه يورده لمجرد العلم بالشيء لا الجهل به. أي ليشعر أنّ هناك رأياً آخر فيها.

٢- مجيء (أن) الخفيفة المفتوحة بمعنى (إذ):

من المعاني التي عدَّها المهلّبي لـ (أن) الخفيفة المفتوحة موضعين: أحدهما معنى (إذ)، وذكر أنه عند الكوفيين، ومثّل عليه بهذين المثالين: أنتِ طالق أنْ دخلت الدار، وكلمني زيد أنْ قام عمرو، والتقدير: إذْ دخلت الدار، وإذْ قام عمرو، ثم ذكر رأي غيرهم – دون أن يبين مَن هم – وهم(جمهور البصريين) وهو أنها مصدرية قبلها لام التعليل مقدرة، أي مفعول من أجله، والتقدير: لأنْ دخلتِ الدارَ، ومن أجل أن قام [١].

رابعاً- ما خرج فيه عن الرأيين (خالف البصريين والكوفيين):

١- مجيء أو بمعنى (ولا) : أمّا مجيئها بمعنى "ولا" وهو ممّا خالف فيه البصريّين والكوفيّين، وتابع فيه الهروي صاحب الأزهية[٢]، بأن أو تجيء بمعنى و"لا" [٣]، واستشهد عليه بقول أبي الرعلاء الغسّاني:

ماوَجْدُ ثَكْلَى كَمَا وَجَدْتُ وَلَا ... وَجْدُ عَجُوْلٍ أَضَلَّهَا رُبَعُ

أو وَجْدُ شَيْخٍ أَضَلَّ ناقَتَهُ ... يومَ تَوَافَى الحَجِيْجُ فانْدَفَعُوا

قال: أراد ولا وجد شيخ. ويبدو أنّ ابن مالك قد تأثر به فأجاز مجيء أوْ بهذا المعنى، قال في شرح التسهيل:" وإذا وقع نفي أو نهي قبل أو كانت بمعنى الواو مردفة ب"لا" [٤]، وقد استغرب ابن هشام إثبات هذا المعنى ل"أوْ" قائلا:" ومن الغريب أنّ جماعة فيهم ابن مالك ذكروا مجيء أو

---

[١] نظم الفرائد، ص ١١٨

[٢] الأزهية،١١٩

[٣] نظم الفرائد،٢٦٣-٢٦٤.

[٤] شرح التسهيل،٣٦٥/٣، وانظر الجنى الداني،٢٤٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بمعنى الواو ثم ذكروا أنّها تجيء بمعنى"ولا" نحو" ولا على أنفسكم أنْ تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم" وهذه هي تلك بعينها، وإنّما جاءت"لا" توكيدا للنفي السابق ومانعة ممّا توهّم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد" [1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] مغني اللبيب،٦٦/١.

الباب الثاني: شرح مقصورة ابن دريد

الفصل الأول: المذهب النحوي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول: المذهب النحوي للمهلّبي في" شرح مقصورة ابن دريد":

جاء شرح المهلّبي للمقصورة مقتضباً، وإعراباً موجزاً، فهو يورد البيت ثم يعرب مفرداته على نحو مقتضب، ويشرح معاني مفرداته على نحو مقتضب أيضاً، ويقدم عادة الإعراب على شرح المعاني.

أولاً: ما تابع فيه البصريين: أ- الأسماء:

١. جواز تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه إذا كان مشتقّاً:

ومن ذلك قول ابن دريد:

ذَاكَ الجَدَا لا زالَ مَخْصُوصاً بِهِ قَوْمٌ هُمُ للأَرْضِ غَيْثٌ وَجَدَا[١]

فأعرب (مخصوصا) خبراً للناسخ مقدماً على اسمه(قوم) [٢]. وقد جوّزه البصريون[٣]، ومنعه الكوفيون؛ لأنّ الخبر فيه ضمير يعود على الاسم[٤]. ويمكن أن لا يكون على التقديم والتأخير، بأن نعدّ مخصوصا خبرا للناسخ واسمه ضمير مستتر تقديره يعود على " الجدا"، وقوم نائب فاعل لاسم المفعول" مخصوصا".

٢. **إبدال بعد إلا بدل مما قبلها في الاستثناء المنفي:** فقد جوّز المهلّبي أن يكون ما بعد إلا بدلا مما قبلها في الكلام التام المنفي. ومن ذلك قول ابن دريد:

بِحَيْثُ لا تُهْدَى لِسَمْعٍ نَبْأَةٌ إلاّ نَئِيمُ البُومِ أو رَجْعُ الصَّدَى[٥]

فنئيم بدل من نبأة. وهو بهذا يوافق البصريين في هذه المسألة[٦]. وأما الكوفيون فقد جوّزوا أن تكون (إلا) بمعنى الواو[٧] أي عدّوه معطوفاً.

---

(١) شرح المهلبي للمقصورة،٩٤

(٢) المصدر نفسه،٩٤

(٣) انظر المقتضب ٨٧/٤ ، والأصول في النحو ٨٩/١، وابن يعيش ١١٣/٣، وشفاء العليل ٣١٤/١ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/١، والبيان في إعراب غريب القرآن ٩/٢والتبيان في إعراب القرآن ٤٨٣/١

(٤) همع الهوامع ٣٧٤/١ ، وشفاء العليل ٣١٤/١

(٥) شرح المهلبي،١٢٢-١٢٣

(٦) الكتاب ٣١١/٢ ، وابن يعيش ٨٢/٢-٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٨/٢ ، والدر المصون ٢٢/٤ ، والهمع ١٨٩/٢ ، والاستغناء في الاستثناء ١١٢ والرضي ١٣٢/١ ، وارتشاف الضرب ١٥٠٨/٣.

(٧) الإنصاف المسألة:٣٤ ، مغني اللبيب٩٨/١-٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. **العامل في المبتدأ:** ذهب المهلّبي مذهب البصريين في أن المبتدأ يرتفع بالابتداء[١]، وظهر ذلك في إعرابه لقول ابن دريد :

مَنْ لَمْ تُفِدْهُ عِبراً أيَّامُهُ كانَ العَمَى أوْلى بِهِ مِنَ الهُدَى[٢]

يقول المهلّبي : (مَن) شرط، موضعها رفع بالابتداء[٣].

والابتداء هو الذي يرفع المبتدأ . ونجد النحاة مختلفين في مفهوم الابتداء ، ويمكن القول إن الابتداء ينطوي على المعاني التالية : الأوليّة ، والتعرية والإسناد .

وفي رأيي إن المبتدأ لا يحتاج إلى العوامل من أجل رفعه ، لأن الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعا ، فهو إذاً جارٍ على أصله ، وذلك من وجهين :

١_الأصل في الأسماء ، في ما أرى ، أن تكون مرفوعة ، لأن الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرعان ، ولذلك أصل الاسم المرتبة الأولى بين أقسام الكلام [٤] كذلك الرفع هو الأول [٥] ، ولذلك أعطي أول الحركات وهي الضمة [٦] .

وبهذا يستحق المرتبة الأولى بين أنواع الإعراب ، فلما كان الاسم هو الأول ، والرفع هو الأول ، كان الأصل في الاسم أن يكون مرفوعا .

٢_المبتدأ له الصدارة بين الأسماء ، فهو أولها ، كما كان الواحد أول العدد ، قال سيبويه :" وأعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ...فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة [٧].والمبتدأ عند النحاة معرى من العوامل اللفظية ، وهو في الوقت نفسه معرض لها . يقول ابن جنّي :" اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولاً لثان ، يكون الثاني خبرا عن الأول ومسندا إليه[٨] ".

---

[١] انظر الكتاب ١٢٧/٢، والمقتضب ١٢٦/٤ ، والأصول ٥٨/١ ، والإنصاف،مسألة:٥ ، وشفاء العليل ٢٧٢/١ ، وهمع الهوامع ٣١١/١ ؛ وانظر: الأقطش، د عبد الحميد، الإسناد في لغة أكلوني البراغيث، أبحث اليرموك، ٣٧٥.

[٢] شرح المهلبي ، ١٠٧

[٣] شرح المهلبي ،١٠

[٤] الإيضاح علل النحو ،٦٨، ٨٣، ١٠٠ ،وأسرار العربية ١٦_١٧

[٥] شرح الكافية ، ٢/ ٢٣١ .

[٦] شرح عيون الإعراب ، ٩٢ .

[٧] الكتاب ، ١/ ٢٣-٢٤ .

(٨) اللمع في العربية ، ٢٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. بناء المنادى المفرد المعرفة[١]:

وظهر ذلك من خلال إعرابه لقول ابن دريد :

يَا دَهْرُ إنْ لَمْ تَكُ عُتبَى فَاتَّئِدْ فَإنَّ إرْوَادَكَ والعُتْبَى سَوَا[٢]

قال: (دهر) منادى مضموم[٣].

وقد تبع المهلّبي في ذلك المذهب البصري بأنَّ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول به [٤]، في حين ذهب الكوفيون إلى أن المنادى المفرد العلم معرب مرفوع بغير تنوين. وقد علّلوا ذلك بأنهم وجدوه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، وأنه مفعول المعنى، فلم يخفضوه؛ لئلا يشبه المضاف، ولم ينصبوه؛ لئلا يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعوه بغير تنوين؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق[٥].

٥. مجيء اسم الإشارة نعتا ومنعوتا :

ومن ذلك قول ابن دريد:

وإنْ رَأيْتَ نَارَ حَرْبٍ تَلْتَظِي فَاعْلَمْ بِأنِّي مُسْعِرٌ ذَاكَ اللَّظَى[١]

ذهب المهلّبي مذهب البصريين فأعرب" اللظى" نعتاً لاسم الإشارة" ذاك "[٢]، تبعاً للبصريين الذين قالوا: إنه ينعت وينعت به، ولا يكون نعت اسم الإشارة إلاّ محلّى ب(أل) وقد ذكر السيوطي أن

---

(١) انظر: أسرار العربية ، ص٢٢٤ ، وشرح الرضي على الكافية ١٢٠/١ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١١٩/٣ ، وشرح التصريح ٢٠٨/٢.
(٢) شرح المهلبي ،ص٢٧
(٣) شرح المهلبي ، ص٢٧، والإنصاف ،مسألة:٤٥، ومدرسة الكوفة للمخزومي ،٢٥٧
(٤) الإنصاف،المسألة : الخامسة والأربعون
(٥) المصدر نفسه،المسألة:٤٥
(١) شرح المهلبي ، ٧٣
(٢) شرح المهلبي ٧٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإشارة لا تتعت ولا تقع نعتا على مذهب الكوفيين، والزجاج والسهيلي، معلّلين ذلك بأنه لا ينعت به؛ لأنه جامد، وأما أنه لا ينعت؛ فلأن غالب ما يقع بعده جامد، ولذا فالأولى عندهم أن يكون بياناً لا نعتاً[٣].

وتكرر مثل هذا في شرحه[٤].

ب- الأفعال:

١. عمل كان في الاسم والخبر :

ذهب المهلّبي مذهب البصريين في هذه المسألة ويتضح ذلك من إعرابه لقول ابن دريد:

فكان كالَّليلِ البَهِيْمِ حَلَّ فِي أرْجائِهِ ضَوْءُ صَباحٍ فَانْجَلى[٥]

قال:" كان فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر" وهذا مذهب البصريين[٦]، وأما الكوفيون فلا تعمل عندهم في المبتدأ شيئا، فهو باق على حاله من الرفع قبل دخولها[٧].

٢. العامل في المفعول به هو الفعل:

ذهب المهلّبي إلى أنّ العامل في المفعول به النصب هو الفعل، وهو ما ذهب إليه البصريون.

ونلمح ذلك من خلال إعرابه لِ (العظمَ) في قول ابن دريد:

لا غَرْوَ إنْ لَجَّ زَمَانٌ جَائِرٌ فَاعْتَرَقَ العَظْمَ المُخَّ وانْتَقَى[١].

يقول المهلّبي:" (العظم) مفعول به للفعل اعترق[٢].

---

[٣] همع الهوامع ١٧٧/٣

[٤] شرح المهلبي، الأبيات: ١٧٠ ، ١٩٥

[٥] شرح المهلبي ص١٥

[٦] المقتضب ، ٨٧/٤ ،الأصول في النحو ، ٨٨/١-٨٩ ،وشرح المفصل ، ١١٣/٣ ، وشفاء العليل ٣١٤/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ، ٤٨٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/١

[٧] همع الهوامع ٦٣/٢

[١] شرح المهلبي، ١٣٠

[٢] المصدر نفسه، ١٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فمذهب البصريين الفعل وحده هو العامل في الفاعل و المفعول جميعا، قالوا:" إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنا أجمعنا: على أن الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له[٣]، فالفعل وحده هو عامل النصب في المفعول به حسب رأي البصريين، ولو دققنا النظر في كلمات البصريين لوجدناها متأثرة تأثرا كبيرا بالمنطق، وخاصة في قولهم:" وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما لا تأثير له ينبغي أن يكون لا تأثير له ".

أمّا العامل في المفعول به عند الكوفيين فقد اختلف فيه على عدة أوجه:

١- فمنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معا نحو:" ضرب زيد عمرا" وحجتهم في ذلك أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر[٤].

ومما احتج به الكوفيون لمذهبهم في هذه المسألة أنه لو كان الفعل عاملا وحده لوجب أن يليه المفعول به، على أن جواز الفصل يدل على أنه ليس عاملا وحده[٥]، ورُدّ رأي الكوفيين من وجهين:

أحدهما: أن الفعل والفاعل ليسا كالشيء الواحد من كل الأوجه، وإلا لم يجز الفصل بينهما.

والثاني: أن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية[١].

وقد عزا بعض المتأخرين[٢] هذا الرأي إلى الفراء.

وذكر وليد الأنصاري[٣] أنه لم يجد في كتاب" معاني القرآن "

ما يؤيد ذلك، بل في كتابه ما يدل على أنه كان يأخذ برأي البصريين في هذه المسألة.

---

[٣] الإنصاف،مسألة:١١

[٤] الأنباري ، الإنصاف،مسألة:١١. ، وشرح التصريح ٣٠٩/١

[٥] عبدالفتاح الحموز،الكوفيون في النحو و الصرف ص١٥٦

[١] الإنصاف،مسألة:١١

[٢] الرضي ، شرح الكافية ١٢٨/١ ، وابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٢٦/١ ، والأزهري ، شرح التصريح ٣٠٩/١.

[٣] وليد الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي ص ١٠٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- وذهب خلف الأحمر إلى أن الناصب للمفعول به هو معنى المفعولية، أي كونه مفعولا[٤]، مستندا في ذلك إلى المعنى، ومحتجا بأن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفاعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها[٥].

وقد فنّد الأنباريّ هذا الرأي قائلاً " إنه لو كان الأمر كما يزعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسمّ فاعله نحو:" ضُرب زيدٌ " لعدم معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم في مثل:" مات زيد" لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع مالم يسمّ فاعله مع وجود معنى المفعولية، وارتفع الاسم في مثل:" مات زيد" مع عدم معنى الفاعلية، دلّ على فساد ما ذهب إليه" [٦].

٣- وذهب هشام بن معاوية الضرير إلى أن الناصب للمفعول هو الفاعل، فإذا قلت: ظننت زيدا قائما" نصبت " زيدا" بالتاء و" قائما" بظنّ [٧].

ويمكن أن يُحمل ما ذهب إليه الكوفيون من أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل معا على أنه يعود إلى ما يؤكده الفلاسفة من حيث أنه لا يوجد فعل بلا فاعل، وهي مسألة تنبىء عن اتحادهما وتلازمهما، ولذلك عملا معا النصب في المفعول به[٨].

وأرى أن ما ذهب إليه جمهور البصريين هو الصواب ، وذلك: أن الفعل له من القوة في العمل ما ليس لغيره . فالافعال كلها عاملة إلا النزر القليل ، وهي تعمل متقدمة ومتأخرة ، ظاهرة ومعتمدة . والأمر الآخر : أنّ الفعل هو المقتضي للمفعول ، بل إنّ طلب الفعل للمفعول به ، أشد منه لسائر المنصوبات ، ومن ثم كان أولى لأن يعمل فيه .

---

[٤] همع الهوامع ، ٧/٣
[٥] شرح التصريح ٣٠٩/١
[٦] الإنصاف،مسألة:١١
[٧] المصدر نفسه،مسألة:١١
[٨] الفراء، معاني القرآن،٤٢٣/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج-الأدوات:

١. نصب المستثنى بـ(إلا) :

ذهب المهلّبي إلى أن المستثنى منصوب ب" إلّا" ويظهر ذلك في إعرابه للمستثنى في قول ابن دريد في البيت الثاني:

إنَّ نُجُومَ المَجْدِ أَضْحَتْ أُفَّلاً فَظِلُّهُ القَالِصُ أَضْحَى قَدْ أَزَى

إلاَّ بَقَايَا في أُنَاسٍ بِهِم إلى سَبِيلِ المُكْرَمَاتِ يُقْتَدَى[١]

قال:" إلا" استثناء، وبقايا منصوب بالاستثناء" [٢] . والظاهر من ذلك هو " إلا" وحدها.

وللبصريين في العامل في المستثنى عدة آراء:

١- أن الناصب للمستثنى هو الفعل بتوسط " إلا" وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين[٣]، وحجتهم في ذلك أن ما قبل إلا يقوى بها فيعمل النصب في المستثنى[٤].

وذهب بعضهم إلى أن العامل في المستثنى هو إلّا وحدها، وهذا الخلاف بين البصريين ناجم عن اختلافهم في فهم كلام سيبويه، قال في الكتاب، في باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً:" لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً" [١]. فالذي قبله يصدق على إلّا وحدها، ويصدق على إلّا والفعل الذي قبلها أيضاً. ومن هنا قال اللخمي في شرحه:" ظاهر كلام سيبويه يحتمل الأمرين" [٢]. وكلام ابن السراج يوضح أن العامل عنده الفعل بوساطة إلا، قال:" المستثنى يشبه المفعول إذا أتى بعد استغناء الفعل بالفاعل

---

[١] شرح المهلبي،١١٩

[٢] المصدر نفسه،١١٩

[٣] الكتاب ٢/٣١٠

[٤] الإنصاف، المسألة ٣٤ ؛ وانظر: الأنصاري، وليد، نظرية العامل في النحو العربي، رسالة ماجستير منشورة، ٨٣-٨٤.

[١] الكتاب،٢/٣٣٠

[٢] شرح اللخمي،٣٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد تمام الكلام تقول: جاءني القوم إلا زيدا فـ " جاءني القوم" كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر "زيدا " بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبا لكن لا معنى بذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت إلا حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد" إلا" [٣].

ونصَّ ابن جني على كون" إلا" وواو المعية معديتين للأفعال بقوله[٤]: فأوصلوا الفعل إلى ما بعد إلا بتوسط " إلا" بين الفعل وبين ما بعدها من الأسماء وذلك لضعف الأفعال قبل الواو و" إلا" عن وصولها إلى ما بعدها كما ضعفت الأفعال قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها.

٢- إنَّ العامل في المستثنى هو" إلا" نفسها لأنها قامت مقام الفعل" أستثني "ونابت عنه فعملت[٥]، والتقدير في قام القوم إلا زيدا" قام القوم أستثني زيدا؛ حيث قامت إلا مقام الفعل" استثني" فعملت عمله ونسب هذا الرأي للمبرد والزجاج [٦] قال المبرد:" ولما قلت جاءني القوم وقد وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلمّا قلت: إلا زيدا، كانت إلا بدلا من قولك أعني زيدا وأستثني فيمن جاءني زيدا فكانت إلا بدلا من الفعل" [٧].

وذكر المبرد أنّ الفعل إذا كان مشغولا بغيره وكان موجبا لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو[١] جاءني إخوتك إلا زيدا، وكقوله تعالى:" فشربوا منه ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ البقرة: ٢٤٩ ونصب على هذا المعنى الفعل وإلا دليل على ذلك.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن ناصب المستثنى هو:

---

[٣] الأصول في النحو ٢٨١/١

[٤] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٢٦/١

[٥] شرح المفصل ٧٦/٢.

[١] شرح كافية ابن الحاجب ٢٥٤/١ الخصائص ٢٧٦/٢ ، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ص ٢١٣ ، ارتشاف الضرب ١٥٠٥/٣

[٧] المقتضب ٣٩٠/٤

[١] الكامل في اللغة والأدب ، ٣٩٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- " إنْ" مخففة، ركبتْ" إلا " منها ومن" لا" فصارتا حرفا واحدا وهو ما ذهب إليه الفراء، ويقتضي هذا القول أن تكون إلا مركبة من حرفين" إنْ" و" لا" العاطفة فصارت " إنّ لا" خُفِّفَت النون، وأدغمت في اللام فأعملوها فيمابعدها عملين: نصبوا بها في الإيجاب اعتبارا لـ "إن" وعطفوا بها في النفي اعتبارا لـ "لا" فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل "لا" [٢].

ورُدّ قول الفراء من عدة أوجه، قال الأستراباذيّ (ت ٦٨٦هـ): و" في ما قال نظر من وجوه؛ لأن "لا" على المعنى الذي أوردناه غير عاطفة، ومع التسليم فإن "لا" العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات، نحو "جاءني زيد لا عمرو"، وأنت تقول: ما جاءني القوم إلا زيد، ولأن فيها عزلاً لـ " إنّ" مرة، ول "لا" مرة أخرى عن مقتضييهما؛ وذلك لا ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها مرة أخرى؛ ولا يجتمع الحكمان معا في موضع، ولأن المعطوف عليه قليلا ما يحذف" [٣].

٢- وهورأي للكسائي ومؤداه أن الناصب للمستثنى في نحو قام القوم إلا زيدا هو" أن" مقدّرة بعد " إلا" وخبرها محذوف والتقدير قام القوم إلا أن زيدا لم يقم[٤].

وبعد هذا العرض ، أجد أنه ما من مذهب سلم من الخلل ، حتى أنك ترى النحوي الكبير يحار في الترجيح بين هذه المذاهب [٥] وأرى من الخير ألا نبحث في عامل المستثنى ؛ لأن المستثنى خرج عن العوامل ، وأن نكتفي بذكر أحكام المستثنى، كما وردت في كتب النحو . يقول الأستاذ عباس حسن :"لا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى وضبطه ، فالخير في إغفاله ، إكتفاء بأن نقول في الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء [١]".

---

[٢] الفراء ، معاني القرآن ٣٧٧/٢

[٣] شرح الكافية ٨٨/٢ ، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٤/١-٣٠٥

[٤] الإنصاف،المسألة:٣٤ ، شرح المفصل ٧٦/٢ ، همع الهوامع ،٢٥٣/١

(٥) همع الهوامع ٢٥٣/٣ .

[١] النحو الوافي ٢/ ٣٢٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. عمل إنّ في الاسم والخبر:

ذهب المهلّبي مذهب البصريين في أن (إنّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، ومن ذلك قوله بشأن" إنّ" في قول ابن دريد:

إنَّ امْرَأَ القَيْسِ جَرَى إلى مَدَىً فَاعتَاقَهُ حِمامهُ دُونَ المَدَى[٢]

"إنَّ: حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر". [٣] وقال بشأن لكنّ في بيت ابن دريد:

لكِنَّ لِي عَزْماً إذا مَا امْتَطَيْتُهُ لِمُبْهَمِ الخَطْبِ فَآهُ فَانْفَأَى

"لكنّ: تنصب الاسم وترفع الخبر" [٤].

وبشأن كأنَّ في بيت ابن دريد:

كَأنَّ بَيْنَ عَيْرِهِ وَغَزْبِهِ مُفْتَأداً تَأَكَّلَتْ فِيهِ الجُذَا

قال: "كأنّ: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر" [٥].

فالعامل في خبر إنّ الرفع هو(إنّ) نفسها[٦]، وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الخبر باق على حاله من الرفع ، فـ (إنّ) لم تعمل فيه شيئا[٧] قالوا: لأنها إنما عملت لشبهها الفعل، فهي فرع عليه، والفرع أبداً يكون أضعف من الأصل؛ فينبغي ألّا تعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول؛ لأنا لو أعملناها عمل الفعل؛ لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها[١].

وردّ البصريون مذهب الكوفيين من ثلاثة أوجه [٢] :

---

[٢] شرح المهلبي،٣٥

[٣] المصدر نفسه،٣٥

[٤] شرح المهلبي،٨٤

[٥] شرح المهلبي،٦٥-٦٦

[٦] الكتاب ١٣١/٢ ، ١٣٢، ١٤١ ١٥٥ ، والمقتضب ١٠٩/٤ ، والأصول ٢٥٥/١ ، وشرح التسهيل ١٢/٢ ، وشفاء العليل ٣٥٣/١ والارتشاف ،١٢٤٤/٣ ، والهمع ٤٣٥/١ ، وشرح التصريح ٢٥٣/١ ، والإنصاف،مسألة:٢٢

[٧] الإنصاف،مسألة:٢٢،وشرح الرضي ١١٠/١

[١] الإنصاف،مسألة:٢٢، ص١٧٦

[٢] الإنصاف ، المسألة ، ٢٢ ، شرح المفصل ١/ ١٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١_ ليس الدليل على فرعية (إنّ) عدم إعمالها في الخبر ، وإنما الدليل على فرعيتها ألا يتقدم المرفوع بها على المنصوب .

٢_ إنّ ما زعموه من أنّ الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها ضعيف ؛ لأنّ المبتدأ والخبر عندهم يترافعان ، ولا شك أنّ الترافع قد زال عندما دخلت (إنّ) على المبتدأ ونصبته: فما زعموه يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل .

٣_ ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع .

وأرجح مذهب البصريين لأن (إن) تقتضي الاسم كم تقتضي الخبر .

٣. ناصب الفعل المضارع بعد حتى:

ذهب المهلّبي مذهب البصريين، في أنّ حتى حرف جر وأنّ المضارع منصوب بـ(أن)مضمرة بعدها، وذلك في إعرابه لبيت ابن دريد:

أَزالُ حَشْوَ نَثْرَةٍ مَوْضُونَةٍ حَتَّى أُوارى بَيْنَ أَثْنَاءِ الجُشَا

قال:" حتى ناصب هنا بإضمار أنْ "[٣].

وممّا يدل على أنّه يعدّ حتى حرف جر، قوله صراحة في البيت الثالث والثلاثين:

وخَامَرَتْ نَفْسُ أَبِي الجَبْرِ الجَوَى حَتَّى حَوَاهُ الحَتْفُ فِيمَنْ قَدْ حَوَى

قال:" حتى: غاية، وهي متعلقة بقوله: خامرت "[١].

وقال في البيت الثالث والخمسين:" حتى إذا قابلها... حتى: غاية، وهي ههنا الجارة" [٢].

فقد ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعد حتى منصوب بأن مضمرة، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بحتى، فـ (حتى) حرف نصب[٣]. وأرى أن الرأي البصري أكثر واقعية مما ذهب إليه

---

[٣] شرح المهلبي،٦٣

[١] شرح المهلبي،٣٦

[٢] شرح المهلبي،٥١،وانظر الأبيات:٤٢، ١٠٧، ٢٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكوفيون لالتزامه بمسألة اختصاص الأدوات العاملة . فحتى من الأدوات التي تعمل الخفض في الأسماء وما كان مختصا بالأسماء لا تأثير له في الأفعال .

فالبصريون قد أصابوا في تخريجهم عامل النصب هذا وهو تقدير أن مضمرة بعد حتى . وأن المصدر من أن المضمرة وجوبا بعدها وفعلها في محل جرّ بـ(حتى) وبهذا يستقيم المعنى .

٤.حاشا حرف جر:

ومن ذلك قول ابن دريد:

حَاشَى الأَمِيرَيْنِ اللَّذَينِ أَوْقَدَا عَلَيَّ ظِلاًّ مِنْ نَعِيمٍ قَدْ ضَفَا[٤]

ذهب المهلّبي مذهب البصريين، حيث أعرب حاشا الأميرين: جار ومجرور[٥]. قال المبرد:" وما كان حرفا سوى" إلا"،فـ" حاشا"و" خلا" "[٦]. وقال ابن السراج:" فما جاء من الحروف في معنى" إلا" قال سيبويه: من ذلك: حاشا، وذكر أنه حرفٌ يجر ما بعده"[٧]. أما الكوفيون، فقالوا: إنّ(حاشا) في الاستثناء فعل [٨].

٥.نصب المضارع بعد أو:

ومن ذلك قول ابن دريد:

لا زالَ شُكْرِي لَهُمَاُ مواصِلاً لَفْظي أَوْ يَعْتَاقَنِي صَرْفُ المُنَى[١]

---

[٣] الإنصاف،المسألة: الثالثة والثمانون ،وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٥٢/٣ وشرح ابن يعيش ٩٢٧-٩٣٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٤/٢ ، وما بعدها

[٤] شرح المقصورة،٧٦

[٥] المصدر نفسه،٧٦

[٦] المقتضب،٣٩١/٤

[٧] الأصول في النحو،٢٨٨/١

[٨] الإنصاف، المسألة ٣٧،ومغني اللبيب،١٢٢/١،والجنى الداني،٥٦٢،وشرح التصريح،٣٦٥/١،والهمع،٢٣٣/١ ؛ وانظر: جبالي، حمدي، في مصطلح النحو الكوفي، رسالة ماجستير غير منشورة، اليرموك، ١٣٧.

[١] شرح المقصورة،٨٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال المهلّبي: أو بمعنى (حتى). يعتاقني: فعل مستقبل، ومفعول، منصوب بإضمار(أن) بعد(أو) [٢]. وهذا ما نص عليه سيبويه قال:" واعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن"[٣].

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن" أو"ناصبة بنفسها[٤].

ثانيا: ما تابع فيه المذهب الكوفي: الأدوات:

١. عدم إعمال (كأنْ) مخففة:

ذهب المهلّبي إلى أنّ كأن المخففة لا تعمل، فبالنسبة ل" كأنْ" في قول ابن دريد:

فَجَلّلَ الأُفْقَ فَكُلُّ جَانِبٍ مِنْهَا كَأنْ مِنْ قُطْرِهِ المُزْنُ حَبَا[٥]

قال:" كأن هنا: حرف ابتداء وهي المخففة من الثقيلة والمزن مبتدأ" [٦].

أما البصريون فيجيزون عمل المخففة، قال سيبويه:" وحدّثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرا لمنطلق، وأهل المدينة يخفّفون وينصبون كما قالوا:" كأنْ ثدييه حُقان" وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل فلمّا حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله" [٧].

وهناك على ما يبدو من يرويه بنصب" المُزْن" فيكون قد أعمل كأنْ. وقد ذكراللخمي وهو شارح آخر للمقصورة أنّ هناك من يروي البيت بنصب المزن، قال:" ومن روى المُزْنَ بالنصب كان اسم كأنْ وأعمل كأنْ مخفّفة عملها مثقّلة" [٨].

٢. ناصب الفعل بعد لام التعليل:

عدّ المهلّبي لام التعليل ناصبة للفعل بذاتها، ففي إعرابه لقول ابن دريد:

كَأَنَّمَا الرِّيشُ عَلَى أَرجائِهِ زُرْقُ نِصَالٍ أُرْهِفَتْ لِتُمْتَهَى[١]

---

[٢] المصدر نفسه،٨٣

[٣] الكتاب،٤٦/٣، والانصاف، المسألة ٧٥، والجنى،٢٣٣، وشرح التسهيل،٣٤٨/٣، والهمع،١٠/٢، وانظر: حسن، محمد أحمد، الحركات الإعرابية في اللغة العربية، أصالتها ودلالتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٧٢.

[٤] شرح المفصل،٢١/٧،والجنى،٢٣٢،والهمع،١٠/٢

[٥] شرح المهلبي ، ٩١

[٦] المصدر نفسه، ٩١، وانظر:الإنصاف،مسألة:٢٤

[٧] الكتاب،١٤٠/٢

[٨] شرح اللخمي،٣١٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال:" لتُمتُهى ناصب، ومنصوب بلام" كي" [٢].

والناصب عند البصريين هو" أنْ " مقدرة بعدها[٣].

٣. واو رب تجر ما بعدها بنفسها:

ذهب المهلّبي مذهب الكوفيين في هذه المسألة إذ أعرب ما بعد (واو ربّ) مخفوضا بها ومن ذلك قول ابن دريد:

وفُتْيةٍ سامَرَهم طيفُ الكَرَى فَسَامَرُوا النَّوْمَ وَهُمْ غِيدُ الطُّلَى[٤].

قال:" الواو: واو ربّ وفُتْيَةٍ: مجرور بها" [٥].

وذهب البصريون إلى أن العمل لـ(ربّ) المحذوفة[٦].

قال اللخمي:" ولا يجوز أنْ يكون الخفض بالواو؛ لأنّ الواو حرف عطف" [٧].

وقد فنّد ابن هشام كون واو ربّ جارة بذاتها، وأكّد أنّها عاطفة، واستدل على ذلك بعدم جواز دخول واو العطف عليها، فلو كانت جارة كواو القسم؛ لجاز دخولها عليها[٨].

٤. ما تقدم على أداة الشرط جواباً لا دالاً على الجواب:

فبشأن جواب أداة الشرط " إذا" في قول ابن دريد:

كَأَنَّما الجَوْزَاءُ في أَرْسَاغِهِ والنَّجْمُ في جَبْهَتِهِ إذا بَدَا

قال:" وجواب إذا قبلها" [١]. ومذهب البصريين عدم جواز تقدُّم جواب الشرط على الأداة[٢].

---

[١] شرح المهلبي ١٢٤

[٢] المصدر نفسه ،١٢٤

[٣] الإنصاف،المسألة: التاسعة والسبعون

[٤] شرح المهلبي ، ١٢٢

[٥] شرح المهلبي، ١٢٢ .وانظر الأبيات:١٩٧:قال:الواو واو رُبَّ وفتية مجرور بها.،٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩

[٦] الإنصاف، المسألة: الخامسة والخمسون

[٧] شرح اللخمي،٣٨٣

[٨] مغني اللبيب،٤٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: ما جمع فيه بين الرأيين:

أ- الأسماء:

١. الابتداء بالنكرة غير المعتمدة:

كما في قول ابن دريد:

هُمُ البُحُورُ زَاخِرٌ آذِيُّها والنَّاسُ ضَحْضَاحُ ثِغَابٍ وَأَضَا[٣]

جمع المهلّبي بين رأي الكوفيين والبصريين ههنا فقال: زاخر مبتدأ، آذيها فاعل سد مسد الخبر، وهذا على رأي الكوفيين، والأخفش في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام[٤]، ثم أردف يقول: فإن شئت كان آذيها مبتدأ وزاخر خبراً مقدماً عليه.[٥] فهو يجيز المذهبين.

٢- **جواز تعدد الخبر:** ومن ذلك قول ابن دريد:

لينٌ إذا لُوِينتُ سَهْلٌ مَعْطِفي أَلْوَى إذا خُوشِنْتُ مَرْهُوبُ الشَّذَا[٦]

على أن أحد الوجوه الإعرابية في هذا الاستعمال عند المهلّبي أن (سهل) خبر بعد خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا لينٌ سهل) [٧]، ومنه قول ابن دريد[٨]:

وَهُم لِمَنْ لاَنَ لَهُم جَانِبُهُ أَظْلَمُ مِنْ حَيَّاتِ أَنْبَاثِ السَّفَا

عَبيدُ ذِي المَالِ وإنْ لَمْ يَطْعِمُوا مِنْ غَمْرِهِ في جُرْعَةٍ يَشْفِي الصَّدَى

وقد ذكر المهلّبي أنه يجوز في (عبيد) أن تكون خبرا بعد خبر، أو أن تكون مبتدأ مستأنفا تقديره وهم عبيد[١].

---

[١] شرح المقصورة،٧٢،وانظر الأبيات: ١٤٦،١٤٢

[٢] الإنصاف،المسالة،٨٧

[٣] شرح المهلبي ص٧٥

[٤] شرح التصريح على التوضيح، ١٥٧/١

[٥] شرح المهلبي ص ٧٦.وانظر الأبيات: ١٤٤،١١٨

[٦] شرح المهلبي،٩٩

[٧] المصدر نفسه،٩٩

[٨] شرح المهلبي،١٠٥

[١] شرح المهلبي، ١٠٢ ، وانظر: إعراب الأبيات: ١٨٤ ، ٢٠٤ ، ٢١٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد اختلف النحاة في جواز تعدد الخبر بغير حرف العطف، فمنهم من أجاز التعدد دون شروط ومنهم من منعه مطلقا، ومنهم من أجازه بشروط[٢]، فلم يجز الكوفيون إلا بحرف عطف.

ب-الأدوات:

١- العامل في الاسم الواقع بعد أدوات الشرط:

جمع المهلّبي بين رأي البصريين والكوفيين ههنا فبالنسبة لإعراب" معادي" في قول ابن دريد:

لِيَ الْتِوَاءٌ إنْ مُعَادِيَّ الْتَوى لِيَ اسْتِوَاءٌ إنْ مُوالِيَّ اسْتَوى[٣].

قال:" معاديّ فاعل فعل مضمر دل عليه (التوى)، وقال :" فإن شئت كان معادي مبتدأ، والتوى خبره" [٤] ذهب البصريون إلى أن الاسم الواقع بعد إنْ الشرطية يرتفع بتقدير فعل، والفعل المُظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المرفوع الواقع بعد إن الشرطية يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل[٥].

وذهب الأخفش إلى أنه يرتفع بالابتداء[٦].

ومثل " إنْ " إذا الشرطية أيضاً فبالنسبة إلى إعراب" الأحاديث" في قول ابن دريد:

إذا الأحَاديثُ انْتَضَتْ أَنْبَاءَهُمْ كانَتْ كَنَشْرِ الرَّوضِ غَادَاهُ السُّدَى[١]

---

[٢] انظر الكتاب ٨٣/٢-٨٤ ، وهمع الهوامع ٥٣/١-٥٤ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٨٢/١ ، والمقرّب ٩٢/١

[٣] شرح المهلبي ص٩٨

[٤] شرح المهلبي ص٩٨ .وانظر الأبيات: ١٤١،١٤٢،١٤٨،١٩٣،

[٥] أنظر ، الكتاب ٦٧/١ ،والإنصاف،مسألة:٨٥، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٧/٢، وانظر: الشايب، د فوزي، تقدُّم الفاعل على عامله بين وصفية الكوفيين ومعيارية البصريين، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، ١٥٢ ، وانظر: الأنصاري، نظرية العامل، ١٣٢.

[٦] الإنصاف،مسألة:٨٥

[١] شرح المهلبي ص١٢٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال:" الأحاديث مبتدأ، وما بعده خبر، إن شئت، أو فاعل لفعل يفسره ما بعده إن شئت" [٢]،

فأجاز وجهتي النظر: البصرية والكوفية.

ومما جمع فيه بين المذهبين، استخدامه لمصطلحات البصريين والكوفيين، فقد استخدم مصطلحي النعت والصفة، والنعت مصطلح كوفي، والوصف أو الصفة بصري[٣]. فاستخدم النعت في الصفحات: ٢٠،١٧،١٥،٢٤... ومصطلح الصفة في الصفحات: ٢٥،١٩،١٤،١٣... .

كما استخدم مصطلحي الخفض والجر (الخفض مع الإضافة، والجر مع الحرف) والخفض مصطلح كوفي والجر مصطلح بصري[٤].

والملاحظ أن المهلّبي، استخدم في الأعم الأغلب المصطلح البصري، مثل: الصفة، الجر، العطف، الظرف، المضمر، التمييز، الحال... وقل استخدام المصطلحات الكوفية التي تقابل المصطلحات السابقة، فالظرف يقابله المحل أو الغايات عند الكوفيين، والعطف يقابله النسق، والنفي يقابله الجحد، والحال ويقابله القطع[٥].

وأرى أنّ (إنْ) تقتضي الفعل وتختص به دون غيره ، فإذا ما تلاها اسم مرفوع ، فلا بد من تقدير فعل يكون هو عامل الرفع في هذا الاسم[٦].

وصحيح أن مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه ، لكن ذلك مدفوع –هنا– بأن تقدير الفعل ناجم عن اقتضاء (إنْ) للأفعال ، بالإضافة إلى دلالة الفعل المفسر عليه . وإذا كان ما يعنيه

---

[٢] شرح المهلبي ص١٢٠

[٣] مدرسة الكوفة، ٣١٤

[٤] المصدر نفسه،٣١١

[٥] المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ١٣٥،١٠٨-١٦٢،١٣٦- ١٧٠،١٦٣.ومدرسة الكوفه،٣٠٩، وانظر: جبالي، في مصطلح النحو الكوفي، ٣٠-٨٧.

[٦] الإنصاف،المسألة ،٨٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأخفش بقوله : إنّ الاسم الواقع بعد (إنْ) مرفوع لأنه مبتدأ ؛ أنه مرفوع بالابتداء ؛ فإنّ ذلك يصح لو كان الموضع لا يتطلب تقدير فعل [1] ؛ ولهذا أميل إلى ترجيح رأي البصريين في هذه المسألة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة

---

[1] المصدر نفسه .

النتائج :

١- تعددت مصادر المهلّبي في كتابه النظم ؛ إذ استقى المادة النحوية لكتاب النظم من مصنفات النحاة السابقين له ، ويلاحظ أن المهلّبي يهمل ذكر المصادر ، وأحياناً يكتفي بذكر أسماء العلماء ، ومؤلفي المصادر التي أخذ منها مادة كتابيه ، ونلاحظ عدم وجود المنهجية العلمية في الإشارة والتوثيق ، وهذه سمة عند بعض القدماء في نقل اللاحق عن السابق ؛ فنجد المهلّبي ينقل بالحرف في بعض الموضوعات عن الهروي صاحب الأزهية .

٢- وبشأن مذهبه النحوي فمن الواضح أنه كان يميل في أكثر المسائل إلى رأي البصريين، ولم يكن المهلّبي من أنصار القائلين بالمذاهب الأخرى ، كالبغدادي والأندلسيّ وغيرهما؛ فقد اكتفى بالمذهبين البصري والكوفي .

٣- إنَّ المهلّبي كان تابعاً مقلّداً، ولم يأت بجديد يميّزه في آراء مستقلة ، تخرج عن آراء علماء المدرستين البصرية والكوفية .

٤- يلاحظ كثرة الشواهد النحوية التي ذكرها المهلّبي في كتابه النظم ؛ مما يدلّ على اهتمامه بالسماع اساساً في دراسة المسائل وفي استقراء القواعد النحوية ، و يدلُّ أيضاً على سعة علمه في مجال النحو التقليدي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفهارس التحليلية للرسالة:

أولاً: فهرس الآيات القرآنية الكريمة:

الرقم	الآيـــة	رقمها	السورة	الصفحة
١.	وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ	٣٥	الأحزاب	١٧
٢.	قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ	٦٣	طه	١٧
٣.	أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا	٨٩	طه	١٨
٤.	أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ	٥	البلد	١٨
٥.	أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ	٧	البلد	١٩
٦.	" عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ	٢٠	المزمل	١٩
٧.	نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ	٨	النمل	١٩
٨.	وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ	٣٨	النجم	١٩
٩.	وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ	١٠	يونس	١٩
١٠.	وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ	٣	البقرة	١٩
١١.	ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا	١٧	الأسراء	١٩
١٢.	وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ	٤٤	هود	١٩
١٣.	وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي	٤٢	طه	٣٩
١٤.	مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ	٣	الضحى	٣٩
١٥.	وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ	٣٦	الحج	٤٠
١٦.	وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا	١٠٣	عمران	٤٠
١٧.	إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ	١٠٣	الأعراف	٤٠
١٨.	وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا	١٧	الحاقة	٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

الرقم	الحديث	الصفحة
١.	"بئس مطية الرجل زعمو "	٢٠
٢.	"نهى عن قيل وقال "	٢١

ثالثاً: فهرس الشواهد الشعرية:

الرقم	مطلع البيت	القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
		الباء			
١-	عجب لتلك قضية	أعجب	الكامل	مختلف في نسبته	٢٥
٢-	ولا عيب	الكتائب	الطويل	النابغة الذبياني	٢٤
٣-	على حين ألهى	الثعالب	الطويل	مختلف في نسبته	٢٦
٤-	صاحِ	الحلاب	الخفيف	مختلف في نسبته	٢٧
		الحاء			
٥-	سأترَكُ	فأستريحا	الوافر	مختلف في نسبته	٢٧
٦-	مَن صَدَ	براح	الكامل	سعد بن مالك	٣٢
		الدال			
٧-	تَرفع لي خِندف	تقد	البسيط	الفرزدق	٢٢
		الراء			
٨-	خذوا حظكم	تُذكرُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٢٣
٩-	يا تيم	عمر	الطويل	جرير	٢٢
١٠-	لقد كذبتك	صبر	الوافر	دريد بن الصمة	٢٢
١١-	أنا ابن دارة	من عار	البسيط	سالم بن داره	٢٥
١٢-	لا بد مِن صنعا	ودبر	الرجز	مجهول القائل	٢٩
		السين			
١٣-	إذا ما دخلت	المجلس	الكامل	العباس بن مرداس	٢١
		الفاء			
١٤-	نحن بما عندنا	مختلف	المنسرح	مختلف في نسبته	٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

		الكاف			
١٥-	دار لسُعدى	هواكَا	السريع	مجهول القائل	٢٩
		اللام			
١٦-	في فتية	ينتعل	البسيط	الأعشى	٢٣
١٧-	ألا رُبّ يوم	جَلجَل	الطويل	امرؤ القيس	٢٤
١٨-	ممن حملن	مُهَبّل	الكامل	أبو كبير الهذلي	٢٤
١٩-	رأيت الوليد	كاهله	الطويل	ابن ميّادة	٢٦
٢٠-	أبي جوده	قاتِله	الطويل	مجهول القائل	٢٩
٢١-	في فتية	الحِيَلّ	البسيط	الأعشى	٣١
٢٢-	بكت عيني	العويل	الوافر	مختلف في نسبته	٤١
		الميم			
٢٣-	تمرون الديار	حرام	الوافر	جرير	٣١
		النون			
٢٤-	وما إن طِبّنا	آخرينا	الوافر	فروة بن مسيك	٢٨
٢٥-	إن هو مستولياً	الملاعين	المنسرح	مجهول القائل	٢٧
٢٦-	إن هو مستولياً	المجانين	المنسرح	مجهول القائل	٣٠
٢٧-	بكر العواذل	ألومهنّهْ	الكامل	عبد الله بن قيس الرقيات	٣٠
٢٨-	ويقلن شيبٌ	إنّهْ	الكامل	عبد الله بن قيس الرقيات	٣٠
		الياء			
٢٩-	وقائلة خولان	كما هيا	الطويل	مجهول القائل	٢٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً: فهرس الأمثال و الأقوال:

الرقم	المثل أو القول	الصفحة
١-	"ما أنت إلا سيراً ، وما أنت إلا شرب الأبل "	٣٦
٢-	"كل رجل وضيعته "	٣٦
٣-	"ما أنت وبلادك " " بعت الشاء ، شاةٌ ودرهم "	٣٦
٤-	" لا تأكل السمك وتشرب اللبن "	٣٦
٥-	" استوى الماء والخشبة "	٣٧
٦-	"مُطرنا ما بين الكوفة والقادسية "	٣٧
٧-	"بَلَغَ السيل الزُّبى "	٤٢
٨-	"رماه فأصماه "	٤٢
٩-	" لعاً لك "	٤٢
١٠-	"لبَّيك "	٤٣
١١-	"سنة مأزومية "	٤٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

١- ابن الأثير، الإمام مجد الدين أبو السعادات الجزري، ت (٦٠٦ هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٢- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، حقّقه د. فائز فارس، الفنطاس، الكويت، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.

٣- الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، على كتاب أوضح المسالك، تحقيق محمد باسل عيون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م.

٥- الأعشى ، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، تحقيق يوسف فرحات ، دار الجيل ، بيروت .

٦-امرؤ القيس ،الديوان ، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ،مصر،ط٣ ،د.ت.

٧- ابن الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، تحق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٥٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨- ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة العصرية ، صيدا_ بيروت ، ١٩٩٨.

٩- ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تحق : د. طه عبد الحميد ، نشر الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

١٠- ابن برهان : عبد الواحد بن علي العكبري ، شرح اللمع ، تحق : د. فارس فائز ، ط١ ، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٤م.

١١- البغدادي ، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، ت(٥٩٧هـ) ، زاد المسير في علم التفسير ، تحق: محمد عبد الرحمن عبد الله ، دار الفكر للطباعة والنشر ،ط١، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧ م.

١٢- البغدادي :إسماعيل باشا ، إيضاح المكنون ، مكتبة المثنى ، بغداد ،١٩٥١م.

١٣- البغدادي : إسماعيل باشا ، هدية العارفين ، مكتبة المثنى ، بغداد ،١٩٥١م.

١٤- البغدادي : عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،تحق : محمد نبيل طريفي ،بإشراف : إميل بديع يعقوب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٩٨م.

١٥- البطليوسي ، أبو محمد عبد الله ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر بغداد ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٠م.

١٦- البكري : أبو عبيد ، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد ، سمط اللآلىء في شرح أمالي القالي ، تحق : عبد العزيز الميمني ، بيروت ، دار الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٤ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٧- ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى ، مجالس ثعلب ، شرح وتحق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٥ ، ١٩٨٨م.

١٨- الجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن ، المقتصد في شرح الإيضاح ، تحق : د. كاظم مرجان ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، د. ط ، ١٩٨٢ .

١٩- جرير ، الديوان ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٢٠- الجزولي : أبو موسى عيسى بن عبد العزيز ، المقدمة الجزولية في النحو ، تحق : د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى ، السعودية ، ط١ ، ١٩٨٨ م.

٢١- ابن جني: أبو الفتح عثمان ،الخصائص ، تحق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

٢٢- ابن جني: أبو الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب ، تحق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١، ١٩٨٥.

٢٣- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، اللمع في العربية ، تحقيق حسني محمد شرف ، (د.م) ، (د.ن) ، ١٩٧٨م. تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٣٩٢، ١٩٧٢م.

٢٤- ابن جني: أبو الفتح عثمان ،المنصف في التصريف ، تحق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة ومكتبة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ،ط١ ، ١٩٥٤م.

٢٥- ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان ، أمالي ابن الحاجب ، تحق ودراسة فخر قدارة ، دار عمار ، عمان ، الأردن ،دار الجيل،بيروت ، لبنان ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٦- د. حداد : حنا بن جميل ، معجم شواهد النحو الشعرية ،دار العلوم ، الرياض ،ط١، ١٩٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٧- د.حداد ،حنا بن جميل ، ملك النحاة : حياته وشعره ومسائله العشر ، جامعة اليرموك ، إربد ، ط١ ، ١٩٨٢م .

٢٨- د. الحديثي : خديجة ،الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مطبوعات جامعة الكويت ، د.ط ، ١٩٧٤م.

٢٩- د. حسن :عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، القاهرة ، دار المعارف ،ط٢ ، ١٩٧١م.

٣٠- د. الحلواني : محمد خير ،المفصل في تاريخ النحو العربي ، ط١ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩

٣١- أبو حيان : محمد بن يوسف الغرناطي، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحق: د. مصطفى النماس ،مطبعة المدني ، القاهرة ،ط١، ١٩٨٧م.

٣٢- أبو حيان : محمد بن يوسف الغرناطي، البحر المحيط ،تحق : عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٧م .

٣٣- الأندلسي ، أبو حيان ، تذكرة النحاة ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ،ط١ ، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٣٤- الدمياطي : أحمد بن محمد بن عبد الغني ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، تحق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان ،ط١ ، ١٩٩٨م .

٣٥- الرضي الأستراباذي : محمد بن حسن الموسوي ، شرح كافية ابن الحاجب ، تحق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس، ليبيا ، ١٩٧٨م.

- الرقيات ، عبد الله بن قيس ، الديوان ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥ .٣٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٧- الزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحق : طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٧م.

٣٨- الزجاج ، أبو إسحاق السري ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٤م.

٣٩- الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمر ، المفصل في صناعة الإعراب ، تحق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط١ ،١٩٩٣م .

٤٠- ابن زنجلة : أبو زرعه عبد الرحمن بن محمد ، حجة القراءات، تحق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط٢ ، ١٩٨٢م.

٤١- زهير بن أبي سلمى ، الديوان ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٤٢- ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل ، الأصول في النحو ،تحق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط٣ ، ١٩٨٨م.

٤٣- السلسيلي : أبو عبد الله محمد بن عيسى ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحق : الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي ، بيروت ، دار الندوة ، ط١ ، ١٩٨٦ م .

٤٤- السلمي :العباس بن مرداس ، الديوان، تحق : د. يحيى الجبوريّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٩٩١ م.

٤٥- السهيلي : عبد الرحمن بن عبد الله ، نتائج الفكر في النحو ، تحق : د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤ م.

٤٦- سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٨ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٧- السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ، شرح كتاب سيبويه ، تحق : رمضان عبد التواب ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ط١ ، ١٩٩٠ م.

٤٨- السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ، تحق: د. عوض القوزي ، منشورات جامعة الملك سعود ، الرياض ، ط٢ ، ١٩٩١ م.

٤٩- السيوطي ، العلامة جلال الدين ، الأشباه والنظائر في النحو ، دار الحديث للطباعة والنشر ،ط٣ ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٠- السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحق : د. أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٦ م .

٥١- السيوطي ،جمال الدين ، شرح شواهد المغني ، المطبعة البهية ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ.

٥٢- السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرح وتصحيح :محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر ، بيروت . د.ن .

٥٣- السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥ م .

٥٤- ابن الشجري : أبو السعادات علي بن حمزة العلوي ، أمالي ابن الشجري ، تحق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢ م .

٥٥- الشنقيطي : أحمد بن الأمين ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحق ، عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٤ هـ .

٥٦- الصبان : محمد بن علي ،حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحق : د. عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ م.

٥٧- ضيف ، د. شوقي ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، ط٨ ، القاهرة ، (د.ت) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٨- ابن عادل : أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي ، اللباب في علوم الكتاب ، تحق : عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ .

٥٩- العباس بن مرداس ، الديوان ، جمع : يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، ١٩٩١ م.

٦٠- العسقلاني ، ابن حجر ، الإمام أحمد بن علي ، ت(٨٥٢هـ) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦١- العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، جمهرة الأمثال ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٨ م .

٦٢- ابن عصفور علي بن مؤمن الأشبيلي ،شرح جمل الزجاجي ، تحق : صاحب أبو جناح ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٩٩ م.

٦٣- ابن عصفور علي بن مؤمن الأشبيلي ، المقرّب ، تحق : أحمد الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ ، ١٣٩١ هـ .

٦٤- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠م.

٦٥- العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، التبيان في إعراب القرآن ، تحق : علي البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ م.

٦٦- العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحق : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١، ١٤٠٦هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٧- العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، اللباب في علل البناء والإعراب ، غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ،ط١ ،١٩٩٥ م.

٦٨- الفارسي ، أبو علي ، المسائل العسكريات ، تحقيق إسماعيل عمايره ، مراجعة نهاد الموسى ، منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٨١م.

٦٩- الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، تحق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ م.

٧٠- الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد، كتاب العين ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م.

٧١- الفرزدق ، الديوان ، شرح د .عمر الطباع ، شركة دار الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

٧٢- ابن فلاح اليمني : أبو الخير تقي الدين منصور ،المغني في النحو ، تحق : د. عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩ م.

٧٣- القزاز القيرواني ، أبو عبد الله محمد التميمي ، ضرائر الشعر أو (كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة) تحق : د. محمد زغلول سلام ، و د . محمد هدارة ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، د. ت.

٧٤- القوزي ، عوض حمد ، المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، نشر عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، السعودية .

٧٥- كارل برو كلمان ، تاريخ الأدب العربي ،ترجمة يعقوب بكر ورمضان عبد التواب ، دار المعارف ،القاهرة ، ١٩٧٥م.

٧٦- د.كحالة :عمر رضا معجم المؤلفين ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٩٣ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٧- المالقي ، أحمد بن عبد النور ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، ١٩٧٥م.

٧٨- ابن مالك : محمد بن عبد الله ، شرح التسهيل ، تحق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، بيروت ،دار الكتب العلمية ،ط١ ، ٢٠٠١ م.

٧٩- ابن مالك : محمد بن عبد الله ، شرح الكافية الشافية ، تحق : عبد المنعم هريدي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي د،ت.

٨٠- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد ، الكامل في اللغة والأدب ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٧ م.

٨١- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحق : محمد عبد الخالق ، عضيمة ، عالم الكتب . بيروت ، د.ت .

٨٢- المخزومي ، د.مهدي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ،١٩٥٨م.

٨٣- المرادي : الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحق : د. فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتيب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ م.

٨٤- المرزوقي : أبو علي ،أحمد بن محمد بن الحسن ، شرح ديوان الحماسة ، نشره : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط١،١٩٥٣.

٨٥- أبو المكارم : علي ، أصول التفكير النحوي عند العرب ، منشورات الجامعة الليبية ، ليبيا ١٩٧٣ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٦- الميداني :أحمد بن محمد ، مجمع الأمثال ، تحق : محمد محيي الدين ، دار المعرفة، بيروت .

٨٧- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت).

٨٨- المهلّبي، أبو المحاسن مهلب بن الحسن بن بركات بن علي، شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها، تحق: د. محمود جاسم درويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٨م.

٨٩- المهلّبي، أبو المحاسن مهلب بن الحسن بن بركات بن علي، نظم الفرائد وحصر الشرائد ، تحق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ومكتبة التراث، بمكة المكرمة، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٠- ناصف، علي النجدي، سيبويه، إمام النحاة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٩١- النحاس ،أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ هـ)،إعراب القرآن، تحقيق د. زهير زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، (د. م) ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٢- النحاس ، أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل ت (٣٣٨ هـ) صناعة الكتّاب ، تحق : د. بدر ضيف ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٠هـ -١٩٩٠ م.

٩٣- هارون ، عبد السلام، معجم شواهد العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٢ م.

٩٤- الهذليين ، ديوان الهذليين ، وزارة الثقافة المصرية ، القاهرة ،١٩٦٥م.

٩٥- الهروي : علي بن محمد النحوي ، الأزهية في علم الحروف ، تحق : عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤١٣ هـ .

٩٦- ابن هشام الأنصاري : أبو محمد عبد الله بن يوسف ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحق : مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ،ط٦ ، ١٩٨٥ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩٧- ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية ، دار القلم ، بيروت ، لبنان، ط١، ١٩٨٠م.

٩٨- ياقوت : أبو عبد الله بن عبدالله الحموي ، معجم الأدباء ، تحق : د. إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ،بيروت ، ١٩٩٣م .

٩٩- يعقوب ، إميل ، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢ م.

١٠٠- ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت.

ثانياً: الدوريات:

١ – د. الأقطش ، عبد الحميد محمد ، الإسناد في لغة أكلوني البراغيث ، تحليل بنيوي ومقاربة في المراحل الزمنية للإسناد الفعلي ، مجلة أبحاث اليرموك ، العدد ٢ ، ١٩٩٥ م.

٢– د. حداد ، حنا جميل ، بيد و " لا سيّما " بين ثبات المصطلح وتمرد الاستعمال ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد (٤٢ – ٤٣) ، ١٩٩٢م

٣– د. الشايب ، فوزي حسن ، تقدُّم الفاعل على عامله بين وصفيّة الكوفيين ومعياريّة البصريين ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، العدد الثاني ، ١٩٩٠ م .

٤ – د. الشايب ، فوزي حسن ، قراءة في كتاب : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، مجلة أبحاث اليرموك ، العدد الثاني ، ١٩٩٤ م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١_ جبالي ، حمدي محمود ، في مصطلح النحو الكوفي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٨٢ م.

٢_ بني عامر ، (إن ، أن في ضوء الدراسات القرآنية والنحو العربي) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٩٧ م.

٣_ حسن محمد أحمد ، الحركات الإعرابية في اللغة العربية أصالتها ودلالتها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الأردن، تموز ،١٩٨٦ م.

٤_ الأنصاري ، وليد ، نظرية العامل في النحو العربي ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك ، الأردن ،١٩٨٨ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Grammatical Contributions of Al Mohalaby

The grammatical contributions of Al Muhalabi in his books" Nudoum al Faraed" and Interpretation of Maqsoura Ibn Duraid" were significant grammatical heritage for Arabs. It can be said that the first book was a book in the general tools and contains a number of grammatical issues that deserve some consideration and study.

In the study, it was clear that Nudem al Faraed book was not studied adequately to examine the grammatical issues contained in the book, despite the fact that they deserve studying. In the current study, the researcher examined the evidences in the two books and examined interpretations in Al Nudoum book and studied some grammatical issues in the two books, and identified the grammatical approach used. The researcher presented the issues as shown by Al Muhalabi and compares them with other grammatical books such as Al Kitab, Al Muktadab, fundamentals in grammar, Al Khasaesis, Shareh Al Mufasal and Al Hamae'.

The issues in the grammatical approach were divided to: Related to Basra School, related to Koufa School and the different approaches from these two schools.

The study was divided into a preface, two sections containing four chapters and a conclusion.

In the preface, the study focused on Al Muhalabi and his books" Nudoum al Faraed" and" Interpretation of Maqsoura Ibn Duraid". As for the first chapter, the study examined Al Muhalabi's grammatical contributions in his books. The second chapter addressed the grammatical interpretations of Al Muhalab in his book Al Nudoumby examining different issues presented in the book, while the fourth chapter addressed the grammatical approach in Interpretation of Maqsoura book.

The conclusion presented some of the results reported in the study:

- Al Muhalabi derived his information from different sources, as the grammatical material of the book was taken from several previous grammatical classifications. It must be noted, however, that he ignored mentioning the

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

sources and sometimes names the author of the source only.

- Al Muhalabi prefers Basra School in most of the grammatical issues cited in his book.

The study used the descriptive approach as accurate inferences were used to identify some of the grammatical issues indicated by the previous scholars, in rooting these issues, and in identifying his grammatical approach as he only imitated past scholars and was not innovative, thus did not come with new opinions making him a unique scholar in the grammatical field od study.

-It is noted that Al Muhalabi cited many grammatical contributions in his book Al Nudem, thus was more interested in listening in examining different issues and in inferring grammatical rules. This is an indication of his vast scientific knowledge in the traditional grammar.

The study used different sources in conducting the current study, and relied mainly on the new and old sources to root the grammatical opinions cited in both books, in addition to Sunna books, the Holy Qura'n and Qura'n readings in addition to modern inguistic and grammatical studies

© Arabic Digital Library-Yarmouk University